بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي
قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة ملك المغرب نصره الله

السنة المالية 2006

بنك المغرب

بنك المغرب

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

◆ التقرير السنوي ◆

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة ملك المغرب نصره الله

السنة المالية 2006

◆

بنك المغرب

◆ الوالـي

السيد عبد اللطيف الجواهري

◆ المدير العام لبنك المغرب

السيد عبد اللطيف فوزي

◆ مندوب الحكومة

السيد عبد اللطيف لوديي

◆ المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد زهير الشرفي

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه

السيد مصطفى مساوي

يونيو 2007

بنك المغرب

تـــقـــريـــر

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري
عن السنة المالية 2006

مـولاي صاحـب الجـلالـة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 57 من الظهير الشريف المؤرخ في 20 شوال 1426، الموافق لـ 23 نونبر 2005 بمثابة قانون 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، التقرير الخاص بسنة 2006، وهي السنة المالية الثامنة والأربعون التي مرت على تأسيس معهد الإصدار.

بنك المغرب

مـولاي،

تميز المحيط الدولي في سنة 2006 بنمو قوي وشامل. فقد ظل توجه النشاط الاقتصادي إيجابيا في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان واستمر في الارتفاع بوتيرة سريعة في البلدان الآسيوية الصاعدة. كما تسارع النمو في دول الاتحاد الأوروبي، الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب، بفضل تنامي الطلب الداخلي. وأدى تعزز النمو إلى انخفاض معدلات البطالة في البلدان المتقدمة وواكبه انتعاش جديد في التجارة العالمية. ورغم ارتفاع أسعار المواد الأولية، ولاسيما النفط، فقد تم التحكم في التضخم بفضل السياسات النقدية المتشددة التي انتهجتها أهم البنوك المركزية، وذلك بعد أن بدأت بوادر تشير إلى ازدياد حدته.

وفي هذه الظروف، حقق الاقتصاد الوطني بدوره نتائج جيدة نظرا لتحسن الظرفية في قطاع الفلاحة والارتفاع المتواصل للقطاعات الأخرى. وبلغ النمو مستوى استثنائيا انعكس بشكل إيجابي على سوق الشغل. وبالموازاة مع ذلك، استمر تعزيز الوضعية الخارجية فيما عرفت المالية العمومية تطورات مهمة. وقد واكب هذا التحسن في النشاط الاقتصادي ارتفاع في التضخم.

وهكذا، عرف الناتج الداخلي الإجمالي، الذي يتم تقييمه بشكل أفضل من خلال النظام الجديد للمحاسبة الوطنية، ارتفاعا بنسبة 8% بالأسعار الثابتة يعكس توسعا بلغ 21% في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وكذا مواصلة النمو في باقي القطاعات. كما تزايد النشاط الصناعي بفضل ارتفاع الطلب الداخلي، سواء بغرض الاستهلاك أو الاستثمار، وكذا انتعاش الصادرات. وتواصل النمو القوي لقطاع البناء والأشغال العمومية، في ارتباط مع تزايد نفقات التجهيز العمومية وتوسع الأنشطة العقارية. كما تسارعت وتيرة نمو قطاع الخدمات، بفعل تطور السياحة والاتصالات.

وانعكس تعزز النشاط الاقتصادي على وضعية سوق الشغل التي تحسنت بشكل ملموس. فقد مكنت مناصب الشغل الجديدة التي تم إحداثها بشكل أساسي في قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية والصناعة من تخفيض معدل البطالة من 11,1% إلى 9,7% على المستوى الوطني ومن 18,4% إلى 15,5% في الوسط الحضري بينما بقي معدل البطالة في الوسط القروي شبه مستقر في حدود 3,7%.

وفي ما يخص الأسعار، تميزت سنة 2006 بضغوط تضخمية، كما اتضح من خلال تطور كل من مؤشر كلفة المعيشة ومؤشر التضخم الأساسي. فقد أفرز هذان المؤشران ارتفاعا بلغ 3,3% و3,1% على التوالي يخالف التوجه نحو الاعتدال المسجل خلال السنوات العشر الأخيرة. ويعزى هذا التطور، بالخصوص، إلى الضغوط على مستوى الطلب في ظل ظرفية تميزت بقوة النمو وكذا إلى عوامل أثرت على الأسعار منذ بداية السنة، سيما على إثر تعديل الأسعار الداخلية للمنتجات النفطية.

وعلى مستوى المعاملات مع الخارج، سجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة 12,5% يعود بالأساس إلى تزايد الإنتاج، خصوصا في قطاعي الفلاحة والصيد البحري، وإلى التطور الملائم لمبيعات المنتجات المعدنية ومشتقات الفوسفاط وكذا إلى تحسن صادرات النسيج. وعرفت الواردات من جهتها تزايدا بلغ 12,3% بسبب ارتفاع كلفة الطاقة والمقتنيات من سلع التجهيز والمنتجات النصف المصنعة. وهكذا تفاقم العجز التجاري بنسبة 12% ليمثل 16,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، التي ارتفعت بنسبة 28,1% و17,5% على التوالي، مكّنت من تغطية هذا العجز وأدت للسنة السادسة على التوالي إلى ظهور فائض في العمليات الجارية بلغ 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأفرز ميزان الأداءات، الذي تعزز بفضل تدفقات الرساميل، خصوصا برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فائضا تجاوز 24 مليار درهم، مما رفع احتياطيات الصرف إلى مستوى مكّن من تغطية واردات السلع والخدمات لمدة 10 أشهر.

وفي ما يتعلق بالمالية العمومية، فقد ارتفعت الموارد العادية بنسبة 11,2% بفضل نمو المداخيل الجبائية الذي شمل أهم فئات الضرائب، بينما انخفضت نفقات التسيير بشكل طفيف. وعلى الرغم من النفقات المتعلقة بالدعم وبالمساهمات المدفوعة للصندوق المغربي للتقاعد، لم يتجاوز عجز الميزانية الذي حدد قانون المالية مستواه في 2,8% نسبة 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي و2,1% دون احتساب مداخيل الخوصصة. ومن جهة أخرى، تمكنت الخزينة العمومية بفضل تقلص حاجتها إلى التمويل من تخفيض نسبة الدين المباشر إلى 57,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدل 62,6% سنة 2005.

وبالنسبة لتطور النقد، فقد تميز بشبه استقرار في الديون على الدولة، بينما سجلت القروض للاقتصاد ارتفاعا بنسبة 16,3%، مرده بالأساس إلى توسع القروض العقارية وإلى تسهيلات الخزينة التي تم منحها للمقاولات. وبالنظر إلى تعزز احتياطيات الصرف بنسبة 15%، تسارعت وتيرة نمو الكتلة النقدية لتصل إلى 17% من نهاية سنة إلى أخرى.

وتميز نشاط سوق الرساميل في سنة 2006 على الخصوص بتواصل المنحى التصاعدي الذي سجل على مستوى أهم مؤشرات البورصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. غير أن الارتفاع القوي الذي شهدته أسعار البورصة هذه السنة يبدو غير متناسب مع النتائج التي حققتها الشركات المدرجة ويستدعي توخي الحذر من مخاطر تكوّن فقاعة مضاربة.

وفي ظل هذه الظرفية العامة، تم تطبيق السياسة النقدية سنة 2006 في إطار القانون الأساسي الجديد للبنك المركزي الذي حدد مهمة البنك الرئيسية في الحفاظ على استقرار الأسعار. وهكذا، قرر مجلس البنك في شهر أبريل، أخذا بعين الاعتبار احتمال استمرار الضغوط على الأسعار، اعتماد عمليات سحب السيولة بواسطة

طلبات العروض بسعر فائدة يصل إلى 2,50% كأداة أساسية للتدخل في السوق النقدية. وأمام تزايد حدة هذه المخاطر، قرر المجلس في شهر دجنبر رفع سعر الفائدة على عمليات سحب السيولة إلى 2,75%، مع مواصلة نهج سياسة نقدية حذرة.

وتم تعديل الإطار الاستراتيجي والعملياتي للسياسة النقدية ليتلاءم مع الممارسات المتبعة من طرف بنوك مركزية أخرى، عن طريق تبني قواعد مضبوطة لإعداد القرار ووضع منظومة جديدة للتحليل والتوقع ترتكز على مقاربة استشرافية للمخاطر التي قد تؤثر على استقرار الأسعار. وتشمل هذه المنظومة عدة مؤشرات للتضخم تتعلق بالقطاع الحقيقي، إضافة إلى المؤشرات النقدية والمالية. ولهذا الغرض، عمل بنك المغرب على إعادة النظر في الدراسة الاستقصائية التي يقوم بها حول الظرفية الاقتصادية من أجل تعزيز منظومة البيانات. ويتم الآن نشر الدراسات التحليلية والتوقعات التي تقدم إلى مجلس البنك في تقرير فصلي حول السياسة النقدية.

وعلى المستوى العملياتي، تم تعزيز أدوات السياسة النقدية من خلال الإمكانية التي يخولها القانون الأساسي الجديد للبنك والمتمثلة في إصدار وإعادة شراء سندات اقتراض خاصة به، وكذا من خلال إعادة تشكيل محفظته المكونة من سندات الخزينة، وذلك في إطار تسديد التسبيقات الممنوحة للدولة.

كما منح القانون الأساسي الجديد لبنك المغرب صلاحيات واسعة في مجال أنظمة الأداء، حيث خول له اتخاذ كافة التدابير الرامية إلى تسهيل عملية تحويل الأموال والسهر على سلامة أنظمة ووسائل الأداء. وفي هذا الإطار، قام البنك بإحداث أنظمة أداء فعالة، حيث يمكن النظام المغربي للأداءات الإجمالية الذي تم الشروع بالعمل به في شتنبر 2006 على الخصوص من إنجاز العمليات في آجال ووفق شروط سلامة تنسجم مع الممارسات الدولية، وكذا من تقليص مخاطر الأداء التي قد تمس النظام المالي ككل. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد

تبادل إشعارات الاقتطاع عبر النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك، الذي بدأ العمل به في 2005، تعزز مسار تعميم المقاصة الآلية للقيم موازاة مع إلغاء التبادل المادي للشيكات الذي سيشمل جميع القيم الأخرى وكافة مناطق المملكة.

وفضلا عن ذلك، انبثقت عن الحملات التحسيسية التي قام بها البنك على الصعيد الوطني، بالتنسيق مع الشركاء العموميين والخواص من أجل تعزيز مصداقية الشيك وبطاقة الائتمان كوسائل أداء، عدة توصيات تستهدف تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي في هذا المجال. كما لعب البنك دورا فعالا في صياغة النصوص القانونية المتعلقة بمحاربة تبييض الأموال وتزوير العملة.

وفي ما يخص استقرار النظام المالي، واصل بنك المغرب سنة 2006 المجهودات الرامية إلى ملاءمة القطاع البنكي الوطني على مستوى تدبيره العام مع أفضل المعايير الدولية. وبالفعل، تم تحقيق نتائج جيدة على مستوى تقوية متانة القطاع البنكي ومردوديته، وكذا في ما يتعلق بالقواعد المحاسبية والاحترازية. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق تقدم ملموس في مجال تقويم قطاع البنوك العمومية وعلى مستوى الديون المعلقة الأداء المدرجة في حصيلة البنوك.

كما اتخذ البنك عدة خطوات بغية تحسين علاقات البنوك بزبنائها، من خلال رفع معدل التعامل مع البنوك وتعزيز الشفافية في تطبيق الشروط البنكية، وكذا عن طريق توسيع الخدمات البنكية وتخفيض تكاليفها.

وقام بنك المغرب أيضا بمواصلة جهوده الهادفة إلى تيسير شروط تمويل الاقتصاد عبر حث المقاولات، لاسيما الصغرى منها والمتوسطة، على الرفع من جودة بياناتها المالية، وتشجيع البنوك على تعزيز آلياتها الداخلية

لتقييم المخاطر. كما نظم البنك بالتعاون مع مختلف الشركاء حملة تحسيسية واسعة بهدف إنجاز تقييم شامل لمختلف عناصر إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة. وفي هذا الإطار، شرع بنك المغرب في إعادة هيكلة مجموع المصالح الخاصة بمركزة المعلومات المالية.

وشملت أنشطة بنك المغرب أيضا تسهيل البت في النزاعات التي تنشأ بين البنوك وزبنائها من خلال وضع نظام للوساطة.

وعلى صعيد الإصلاحات، حقق بلدنا قفزة نوعية جلية في الميادين الاقتصادية والمالية، كما يدل على ذلك الاهتمام المتنامي للمستثمرين الأجانب ببلدنا إضافة إلى الإسهام المتزايد للفاعلين الخواص المغاربة. ومع ذلك، لا زالت هناك بعض نقاط الضعف على الصعيد الاجتماعي تبرز من خلال المؤشرات الاجتماعية لبلدنا.

ويعتبر الإصلاح الجاري في مجال التعليم وتوسيع نطاق تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإحداث المرصد الوطني للتنمية البشرية بمثابة مكتسبات هامة في سياق محاربة الأمية والفقر والتهميش وكذا من أجل الرقي بالموارد البشرية. لكن بالمقابل، ينبغي تعزيز هذه الإنجازات ودعمها بشكل يضمن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وتهدف إلى تدارك أوجه القصور الاجتماعية بشكل ملموس.

ومن جهة أخرى، فإن انعكاسات الاندماج المتزايد لبلدنا في الاقتصاد العالمي قد أصبحت جلية. وفي هذا الصدد، تستوجب التدابير الخاصة والتدفقات الهامة للرساميل إقرار المزيد من التناسق على مستوى الإطار القانوني للمعاملات المالية مع الخارج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات الداخلية والخارجية تتطلب توضيح الخيارات بشأن تعديل نظام الصرف وبرنامج الإجراءات الواجب اتخاذها بغية تحقيق انفتاح أكبر لحساب الرأسمال.

ويقتضي هذا التوجه اعتماد مقاربة تدريجية ترمي إلى تحقيق متطلباته، لاسيما ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والرفع من القدرة التنافسية وتعزيز أسس النظام المالي.

وهكذا، ينبغي تدعيم التقدم المحقق في مجال المالية العمومية من خلال إصلاح ضريبي شامل في إطار مقاربة متجانسة وطويلة الأمد. ويتطلب ذلك مواصلة التدابير الهادفة إلى توسيع الوعاء الضريبي وخفض نسب الضريبة. كما يتعين أيضا تعزيز المجهودات الرامية إلى تقليص كتلة الأجور وتعديل نظام الدعم من أجل ملاءمة موارد الدولة مع نفقاتها وتوفير الموارد اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية الأساسية.

وإذا كان الاقتصاد الوطني قد استطاع أن يكتسب مناعة نسبية إزاء الصدمات الخارجية، فإن استمراريته في مسار النمو المستديم على المدى الطويل، في سياق يتميز بالانفتاح، يظل رهينا بالتدابير التي تمكن من رفع تنافسية النسيج الإنتاجي وتقوية إمكانياته. ويقتضي ذلك نهج سياسات قطاعية متناسقة ووضع آليات للتتبع والتقييم. وتشكل مختلف المخططات القطاعية التي تم اعتمادها تطورا نوعيا يهدف إلى استحداث أنشطة جديدة وإعادة هيكلة بعض الفروع. غير أنه ينبغي تحديد نطاق تدخلات الدولة بغية تفادي تشجيع حالات الريع.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة كل من الجهود الهادفة إلى إعطاء مرونة أكبر لسوق الشغل وكذا الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز فعالية القضاء والإدارة العمومية. وبالفعل، فإن ضعف الشفافية وعدم احترام مبادئ الحكامة الجيدة التي قد تؤثر على صورة البلد وعلى قرارات المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، من شأنهما عرقلة هذا التطور.

ومن أجل ضمان انتقال سلس ومنظم، يساهم بنك المغرب بدوره في جهود تطوير وتحديث السوق النقدية وسوق الصرف بغية تسهيل تطبيق السياسة النقدية، موازاة مع دعوة الفاعلين إلى تعزيز منظومة تدبير المخاطر. كما يعمل بتنسيق مع مهنيي القطاع على تحديث النظام البنكي، بما في ذلك المؤسسات العمومية، ليكون القطاع المصرفي قادرا على مواجهة المنافسة الناجمة عن التحرير المتزايد للخدمات المالية.

كما ينبغي أن تتواصل هذه الإصلاحات وأن تتعزز على مستوى باقي مكونات النظام المالي. وفي هذا الإطار، فإن بنك المغرب، وفقا للقانون البنكي الجديد، عازم على العمل بالتنسيق مع مختلف سلطات الإشراف من أجل الحفاظ على متانة النظام المالي الوطني وتمكينه من المساهمة بشكل أفضل في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاح الاندماج المتزايد لبلدنا في الاقتصاد العالمي.

الربـاط، يونيو 2007

عبد اللطيف الجواهري

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

بنك المغرب

بنك المغرب

المحيط الدولي

تواصل نمو الاقتصاد العالمي خلال سنة 2006 بوتيرة بلغت نسبتها 5,4% بعد أن ارتفع بنسبة 4,9% سنة من قبل. وهكذا، توطد النمو في الولايات المتحدة، وكذلك في اليابان وفي منطقة الأورو، بينما ظل قويا في البلدان الصاعدة، خصوصا في الصين والهند.

وفي هذا السياق، استمر نمو حجم التجارة العالمية بوتيرة متواصلة. وفي نفس الوقت، تزايدت الاختلالات الدولية للمعاملات الجارية، حيث تفاقم عجز الولايات المتحدة، بينما تعززت فوائض البلدان المصدرة للبترول والبلدان الآسيوية الصاعدة. وعرف سوق الشغل، من جهته، تحسنا في بلدان عديدة حيث تقلصت نسبة البطالة خصوصا في البلدان المتقدمة. وبالموازاة مع ذلك، فإن الضغوط التضخمية، التي ازدادت حدتها نتيجة لارتفاع أثمان النفط، قد تم ضبطها على إثر قيام البنوك المركزية الرئيسية برفع أسعار الفائدة.

وبالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة القصيرة الأمد في البلدان المتقدمة الرئيسية خلال 2006، عرفت الأسواق المالية الدولية، في المجمل، توجها ملائما بشكل عام انعكس في قوة أسواق البورصة واستقرار عائدات سندات الاقتراض الطويلة الأمد في مستويات منخفضة نسبيا.

وفي أسواق الصرف الدولية، انخفض الدولار الأمريكي أساسا أمام الأورو والجنيه الإسترليني، بينما تراجع الين الياباني بشكل ملموس.

وفي الولايات المتحدة، سجل النمو تزايدا سنويا بنسبة 3,3% بدلا من 3,2% في سنة 2005. وقد ساهمت جل مكونات الطلب الداخلي في تدعيم النشاط الاقتصادي، ماعدا الاستثمارات السكنية. وبلغ ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك 3,2%، منخفضا بنسبة 0,2 نقطة بالنسبة إلى المعدل المسجل في 2005، خاصة بسبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمي، بعد المستوى القياسي الذي بلغته في منتصف يوليوز 2006. وقد قام البنك الاحتياطي الفيدرالي، منذ بداية السنة، برفع سعر الفائدة الرئيسي أربع مرات ليصل في يونيو 2006 إلى 5,25%، وحافظ عليه بدون تغيير فيما بعد، أخذا بعين الاعتبار بوادر تباطؤ النمو وآفاق انفراج الضغوطات التضخمية.

وبعد ارتفاعه بنسبة 1,4% في 2005، بلغ النمو الاقتصادي في منطقة الأورو 2,6% في 2006، وهي أعلى نسبة نمو منذ ست سنوات. وفي ألمانيا، انتقل معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 0,9% إلى 2,7% نتيجة لازدهار الصادرات وقوة الطلب الداخلي، سواء في ما يتعلق بالاستثمار أو الاستهلاك. وفي فرنسا، حيث شكل الاستهلاك أهم حافز للنشاط الاقتصادي، بلغ معدل النمو 2%، ارتباطا بتحسن وضعية سوق الشغل. وقد واكب التوجه الملائم للظرفية الاقتصادية في منطقة الأورو انخفاض جديد في معدل البطالة الذي تقلص إلى 7,7%. ومن جهتها، تحددت نسبة التضخم لمجموع المنطقة، التي يتم قياسها على أساس تغيرات مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، في 2,2%، سنة 2006، متجاوزة بشكل طفيف السقف المرجعي المحدد في 2%. وهكذا، عمد البنك المركزي الأوروبي إلى تشديد سياسته النقدية من خلال رفع السعر الرئيسي لإعادة التمويل ست مرات ابتداء من دجنبر 2005، وبمقدار ربع نقطة كل مرة، لينتقل بذلك من 2% إلى 3,50%.

وفي المملكة المتحدة، تنامى الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,7% عوضا عن 1,9% على إثر تسارع الطلب الداخلي، لا سيما على الاستهلاك، وتحسن أداء الصادرات. ومن أجل احتواء مخاطر الضغوطات التضخمية، قام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس في غشت وفي نونبر، ليصل إلى 5%.

وعرف اليابان، من جهته، نشاطا متواصلا، حيث ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,2% في 2006 بدلا من 1,9% في السنة المنصرمة. ويعزى هذا الانتعاش الاقتصادي إلى قوة الطلب الداخلي الخاص وإلى التوسع القوي للصادرات. وتراجعت مجددا نسبة البطالة لتصل إلى 4,1%. وللمرة الأولى منذ سبع سنوات، أصبح تغير الأسعار عند الاستهلاك إيجابيا، ليضع حدا لحالة الانكماش النقدي. وفي هذه الظروف، أنهى بنك اليابان في مارس 2006 سياسة إعادة التمويل بدون فائدة إذ رفع في يوليوز سعر الفائدة اليومي إلى 0,25%.

وفي البلدان الآسيوية الصاعدة، ظل النمو مرتفعا في 2006 حيث بلغ نسبة 8,9% مع تحقيق الصين والهند لنتائج متميزة. وعرف الاقتصاد الصيني ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 10,7% في 2006، مستفيدا من توفق الاستثمارات و زيادة الصادرات. وفي الهند، بلغت نسبة النمو 9,2%، مدعومة بقوة الطلب الداخلي والأداء الجيد للصادرات.

واستمرت بلدان أمريكا اللاتينية في تسجيل نتائج مرضية خلال 2006، حيث بلغ معدل النمو للمنطقة ككل 5,5% بدلا من 4,6% خلال 2005. ويعزى تسارع النشاط الاقتصادي خاصة إلى الظرفية الدولية الملائمة وإلى ارتفاع أسعار المنتجات الأولية. وفي البرازيل، تحسن معدل النمو بفضل تليين السياسة النقدية ليصل إلى 3,7%.

وبالنسبة للبلدان الأوروبية الصاعدة، تعزز نمو النشاط الاقتصادي بنسبة 6% خلال 2006، في المجمل، نتيجة الطلب الداخلي المتزايد الناجم عن التدفقات الضخمة للاستثمارات المباشرة الأجنبية وكذا تحسن الأجور وفرص العمل.

وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، تحدد النمو في نسبة 7,7% خلال 2006 بدلا من 6,6% في السنة المنصرمة، مما يعكس النتائج الجيدة للبلدان المصدرة للمنتجات الطاقية وكذا تحسن النشاط الاقتصادي في باقي بلدان المنطقة. وضمن هذه المجموعة، حققت روسيا معدل نمو بلغ 6,7%، يعزى بشكل كبير إلى انتعاش الاستثمار وإلى المستوى الجيد للاستهلاك.

وفي بلدان الشرق الأوسط، بلغ النمو الذي تميز بمعدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة، نسبة 5,7% خلال 2006. وقد مكن الارتفاع المستمر للمداخيل النفطية، رغم اعتداله بعد تخفيض أسعار النفط ابتداء من غشت، من الحفاظ على فوائض أرصدة الميزانية والحسابات الجارية للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة في مستويات مرتفعة.

وفي إفريقيا، كان تطور النمو، في المجمل، إيجابيا، بفضل التقدم المتواصل على مستوى تعزيز الاستقرار الماكرو اقتصادي وتدفقات الرساميل وكذا ارتفاع الإنتاج في الدول المصدرة للنفط، خصوصا في نيجيريا وأنغولا. وفي بلدان المغرب العربي، مكن تحسن الإنتاج الفلاحي وكذا انتعاش الطلب من طرف الدول الأوروبية من تسريع وتيرة النمو، خاصة في المغرب، إذ انتقلت من 2,4% إلى 8%، وفي تونس حيث بلغت 5,3% بدلا من 4% في سنة 2005. وعلى النقيض من ذلك، تراجعت نسبة النمو في الجزائر من 5,3% إلى 2,7% بسبب انخفاض إنتاج المحروقات نظرا لأشغال الصيانة.

وساهمت النتائج الجيدة للنشاط الاقتصادي العالمي في تعزيز انتعاش التجارة الدولية من السلع والخدمات التي سجل حجمها زيادة بنسبة 9,2% . بعد أن بلغت 7,4% خلال سنة 2005. ونظرا لارتفاع الأسعار، ازدادت قيمة المبادلات العالمية بنسبة تفوق 15% لتصل إلى 14.717 مليار درهم، تمثل مبادلات السلع أكثر من 80% منها. وشملت أقوى الارتفاعات أسعار المواد المعدنية والمعادن غير الحديدية وكذا المحروقات، التي ارتفعت على التوالي بنسب 56% و20%. وقد بلغ سعر النفط بالخصوص 78,4 دولار للبرميل في منتصف يوليوز قبل أن يبدأ في الانخفاض ليصل، في المتوسط السنوي في 2006، إلى 64,3 دولار عوضا عن 53,3 دولار خلال 2005.

ونظرا لهذه التطورات المختلفة، استمرت اختلالات الوضعيات الخارجية الجارية على المستوى العالمي في سنة 2006. وتفاقم العجز الجاري الأمريكي، حيث بلغ تقريبا 857 مليار دولار أو مايمثل 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بالرغم من النمو الملموس في الصادرات وانخفاض الطلب الداخلي في الولايات المتحدة. وقد ساهم في هذا التدهور تأثير ارتفاع الفاتورة النفطية إضافة إلى التطور غير الملائم للمداخيل. وسجلت منطقة الأورو من جهتها، عجزا جاريا بلغ 29,1 مليار دولار أو مايمثل 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوضا عن فائض بقدر 8,1 مليار دولار. وعلى النقيض من ذلك، تعززت بشكل كبير فوائض البلدان المصدرة للنفط. واستمر ارتفاع فوائض الحسابات الجارية في بعض البلدان الآسيوية الصاعدة، خصوصا في الصين التي تجاوز فائضها، البالغ 238,5 مليار دولار، مايمثل 9% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما ارتفع الفائض في اليابان بشكل طفيف.

وقد تم تعليق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي جرت في يوليوز 2006 بجنيف، في إطار دورة الدوحة، خصوصا نظرا للخلافات حول موضوع الولوج إلى الأسواق الفلاحية وغير الفلاحية. ويبدو أن من شأن فشل دورة الدوحة بعد خمس سنوات من انطلاقها أن يؤثر سلبا على تحقيق هدف ولوج البلدان الأقل

تطورا إلى الأسواق العالمية عبر تقليص حجم الدعم ورفع الحواجز الجمركية. ويخشى أن يؤدي هذا الفشل إلى إعادة النظر في مسألة التجارة المتعددة الأطراف وإلى اللجوء المفرط لتوقيع اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية.

تميزت الأسواق الدولية للرساميل من جديد بكثرة السيولة، الناتجة عن المستويات العالية للادخار في البلدان المصدرة للنفط وأيضا عن السداد المبكر للدين العام الخارجي من طرف بعض الدول السائرة في طريق النمو. بذلك، ظلت أسعار الفائدة الطويلة الأمد في مستويات منخفضة نسبيا، حيث بلغ العائد عن سندات الخزينة لأجل 10 سنوات، بمتم السنة، 4,8% في الولايات المتحدة و 4% في منطقة الأورو.

وبلغت قيمة الإصدارات الدولية من السندات 4.853 مليار دولار خلال سنة 2006 وتعززت بأكثر من الربع بارتباط مع تعبئة سندات الدين من طرف المؤسسات المالية، والتي مثلت مايقارب 83%. وقد تم إصدار هذه السندات في حدود 39,7% بالدولار و44,7% بالأورو، فيما تحددت حصة السندات المقومة بالين وبالعملات الأخرى في نسبة 15,6%.

وباستثناء التراجع الملموس للأسعار المسجل في مايو ويونيو 2006، عرفت أسواق البورصة الرئيسية، في المجمل، تطورا إيجابيا نتيجة تحسن نتائج الشركات وكذا تزايد عمليات الإدماج والاقتناء. وهكذا ارتفع كل من مؤشر الداوجونز والناسداك، من سنة إلى أخرى، بنسب 16,3% و9,5%. بينما سجل كل من مؤشر كاك 40 لبورصة باريس والداكس الألماني والفوتسي الإنجليزي زيادات سنوية بنسب 17,5% و22% و10,7% على التوالي. وارتفع بدوره النيكاي الياباني بمعدل 6,9%. وسجلت أسعار البورصة ارتفاعا ملموسا في المراكز المالية للبلدان الصاعدة.

وعرفت تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية للسنة الثالثة على التوالي، ارتفاعا هاما بنسبة 34% لتصل إلى 1.230 مليار دولار. ويعود هذا النمو إلى تزايد عمليات الإدماج والاقتناء والاستمرار في نهج سياسات تحرير التجارة والاستثمار في دول عديدة. واستفادت البلدان المتقدمة من ثلثي هذه التدفقات على إثر العودة المكثفة للاستثمارات إلى السوق الأمريكي. وفي ما يخص التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية نحو البلدان الصاعدة والسائرة في طريق النمو، البالغة 276,2 مليار دولار، فقد عرفت وتيرة نمو نسبتها 3,7% عوضا عن 40,2% خلال 2005. وبالفعل، وبعد ارتفاع بنسبة 55,6% في السنة السابقة، سجلت التدفقات الصافية الموجهة للبلدان الآسيوية الصاعدة والسائرة في طريق النمو تراجعا بنسبة 3,3% لتصل إلى 102,3 مليار دولار. كما انخفضت التدفقات الصافية نحو بلدان أمريكا اللاتينية، البالغة 34,5 مليار دولار بنسبة 33% تقريبا بعد زيادة بنسبة 4,7% خلال 2005. وعلى عكس ذلك، توسعت التدفقات الصافية نحو أوروبا الوسطى والشرقية، البالغة 64,9 مليار دولار، بنسبة 29,5% بدلا من 45,2% خلال 2005. وبلغت التدفقات الصافية الموجهة إلى إفريقيا 27,6 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 1,9% عوضا عن 61,3% خلال 2005.

وبعد أن تراجعت السحوبات على الموارد من صندوق النقد الدولي بالنصف في سنة 2005، بلغ مقدارها هذه السنة 2,9 مليار من حقوق السحب الخاصة ولم تهم إلا عددا محدودا من الدول. ونظرا لتحسن شروط التمويل الخارجية للبلدان الصاعدة، الذي نتج عنه تقلص اللجوء إلى مساعدات الصندوق وقيام بعض المقترضين بالسداد المبكر للقروض الممنوحة، انخفض من جديد جاري قروض المؤسسة، من 34,4 مليار إلى 13,7 مليار من حقوق السحب الخاصة. وقد أدى هذا التوجه إلى انخفاض إيرادات صندوق النقد الدولي، التي تشكل الفوائد جزءا هاما منها. وفي إطار إصلاح النظام المالي الدولي، تبنى مجلس المحافظين لصندوق النقد الدولي خلال الاجتماعات السنوية في شتنبر 2006، قرارا يتعلق بإصلاح نظام الحصص وتمثيلية البلدان الأعضاء في الصندوق، الشيء الذي أسفر عن رفع حصص العضوية لأربع دول صاعدة وهي الصين

وتركيا والمكسيك وكوريا الجنوبية. أما المرحلة الثانية من عملية إصلاح حصص العضوية والتي تدوم سنتين، فمن المفترض أن تفضي في خريف 2008 على أبعد تقدير إلى إبرام اتفاقية تهدف إلى مضاعفة الأصوات الأساسية للبلدان الصغرى والبلدان الفقيرة.

وضمن مجموعة البنك الدولي، بلغ مقدار القروض الممنوحة من طرف البنك الدولي للإعمار والتنمية 14,1 مليار دولار خلال السنة المالية المنتهية في آخر يونيو 2006، مرتفعا بنسبة 3,9% بالمقارنة مع السنة المالية السابقة. وانتقلت دفوعات المؤسسة الدولية للتنمية من 8,7 مليار إلى 9,5 مليار دولار رصدت 7,6 مليار منها لعمليات الإقراض و1,8 مليار منها للهبات و60 مليون للضمانات. أما قروض ومساهمات الشركة المالية الدولية، فقد انتقلت من 3,5 مليار إلى 4,4 مليار دولار.

وفي سوق الصرف الدولية، انخفض الدولار مقابل الأورو والجنيه الإسترليني. وبالفعل، فقد كانت المخاوف بشأن استمرار العجز الجاري للولايات المتحدة وحول كيفية تمويله وراء تراجع الدولار خلال الأشهر الستة الأولى من السنة. بعد ذلك، ظلت العملة الأمريكية شبه مستقرة، وخاصة إزاء الأورو. وفي شهري نونبر ودجنبر، انخفض الدولار مجددا مقابل العملات الرئيسية، نتيجة لتقلص الفوارق بين أسعار الفائدة الأمريكية وأسعار الفائدة على أهم العملات الأخرى، وذلك في ظرفية اتسمت بتباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وتعزيز الانتعاش في منطقة الأورو. كما شكلت احتمالات لجوء بعض البلدان الآسيوية إلى القيام بتغيير كبير في تشكيلة موجوداتها الخارجية ضغوطا أخرى على سعر صرف الدولار.

وانخفض الدولار، من نهاية سنة لأخرى، بمعدل 10,4% إزاء الأورو وبنسبة 12,3% أمام الجنيه الإسترليني، بينما ارتفع بنسبة 0,8% تجاه الين الياباني. وبالمعدل السنوي، سجل الدولار انخفاضا بنسبة 0,8% و1,2% تجاه الأورو والجنيه على التوالي وارتفاعا بنسبة 5,5% مقابل الين.

وعرف الأورو، من جهته، اتجاها تصاعديا أمام الدولار والين الياباني، بفضل الرفع المتتالي لأسعار الفائدة الذي قام به البنك المركزي الأوروبي، وذلك في سياق متسم بتسارع النمو الاقتصادي في منطقة الأورو.

أما في ما يخص الين الياباني، فقد سجل انخفاضا هذه السنة، بالرغم من الانتعاش الاقتصادي في اليابان وتشديد السياسة النقدية من طرف بنك اليابان. ويبدو أن التراجع الملموس للعملة اليابانية، خاصة في الفترة ما بين يونيو وأكتوبر، مرتبط بعدم تأكد الفاعلين الاقتصاديين من الخروج من حالة الانكماش الاقتصادي وكذا بتوقعاتهم أن ترتفع أسعار الفائدة بنسبة أقل مما هو منتظر.

واتخذ سعر الجنيه الإسترليني منحى تصاعديا، مستفيدا من قوة نمو الاقتصاد البريطاني وتشديد السياسة النقدية. وبعد أن بلغت أعلى مستوى لها عند 1,977 دولار، استقرت العملة الإنجليزية في حوالي 1,963 دولار عند نهاية السنة.

الإنتاج الوطني

سجل الناتج الداخلي الإجمالي في 2006، الذي تم احتسابه وفق معطيات مؤقتة في إطار النظام الجديد للمحاسبة الوطنية الذي يتخذ 1998 كسنة أساس، ارتفاعا بلغ 8% بالأسعار الثابتة، عوض 2,4% في السنة السابقة. ويعكس هذا التطور تزايد القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 21% وكذا تعزيز وتيرة نمو نشاط القطاعات الأخرى(1).

ويعزى هذا النمو بالأساس إلى الطلب الداخلي الذي ساهم في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 7 نقط مئوية عوض 1,9 نقطة في السنة السابقة. وقد تحقق هذا النمو كذلك بفضل التوجه الملائم للصادرات، حيث ساهمت بما يعادل نقطة مئوية واحدة.

إن الاقتصاد الوطني الذي تمكن الحسابات الوطنية الجديدة (2) من تقييم نتائجه بشكل أفضل، قد سجل منذ عام 2000 نموا سنويا بالأسعار الثابتة بلغ في المتوسط 4,9%. وخلافا للعشرية السابقة، فإن النمو الإجمالي قد أصبح أقل تأثرا بتقلبات القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، حيث سجل بشكل متواصل معدلات نمو إيجابية خلال هذه الفترة كما أن تقلبات معدلات النمو تقلصت بشكل ملموس كما يدل على ذلك الشكل البياني التالي:

تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي حسب القطاعات

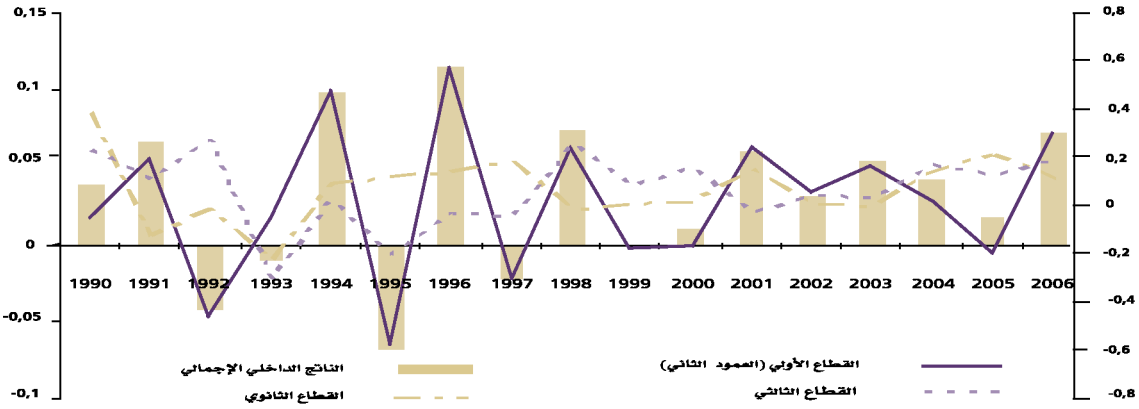

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من ا-1 إلى ا-4.

(2) يرجع للإطار رقم 4.

وبلغ الناتج الداخلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، حوالي 575,3 مليار درهم في 2006، بارتفاع نسبته 10,1% عوض 4,5% في 2005. وتزايد الناتج الداخلي الإجمالي للقطاع الفلاحي، الذي بلغ 80,5 مليار درهم بنسبة 28,5%، بينما تنامى الناتج الداخلي الإجمالي برسم القطاعين الثانوي والثالثي بنسبة 7,6%، إذ وصل في المجموع إلى 495 مليار درهم. وقد تزايد الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال السنوات الخمس الأخيرة بوتيرة سنوية بلغت 6,3% في المتوسط.

◆ القطاع الأولي

سجل القطاع الفلاحي، الذي استفاد خلال سنة 2006 من ظروف مناخية ملائمة، نتائج جيدة كان لها تأثير إيجابي على الاقتصاد برمته. فقد كانت تساقطات الأمطار وافرة وموزعة بشكل ملائم سواء في الزمان أو على مستوى مناطق المملكة، كما ارتفع مستوى حقينة السدود المخصصة لأغراض فلاحية من 53% إلى 63% من موسم لآخر. وفي هذه الظروف، عرف الإنتاج الزراعي نموا ملموسا كما تزايد نشاط تربية المواشي، بفضل تحسن حالة المراعي. وعلى العكس من ذلك، فإن إنتاج الصيد البحري، الذي بدأ يتراجع منذ 2002، قد سجل في سنة 2006 تقلصا بنسبة 17,8%[1].

الفلاحة

ارتفع إنتاج الحبوب الأربعة الرئيسية بأكثر من الضعف من موسم لآخر، وبلغ 92 مليون قنطار، بفضل تحسن إنتاج جميع الأصناف، وخاصة منها القمح الطري والشعير اللذان يمثلان ثلاثة أرباع المحصول. إضافة إلى ذلك، تعزز إنتاج القطاني ليصل إلى 3,3 مليون قنطار، نتيجة توسع المساحات بنسبة 6,3% وتحسن المردودات.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من II-1 إلى II-12.

ومن جهته، ارتفع إنتاج الخضر بنسبة 14,2% مقارنة مع المستوى المحقق خلال الموسم السابق. وسجل إنتاج البواكر، الذي تحدد في 1,4 مليون طن، ارتفاعا بنسبة 11,4%، يرجع بالأساس إلى تزايد إنتاج كل من الطماطم بنسبة 11,1% والخضر الأخرى بنسبة 13,9%، بينما عرف إنتاج البطاطس نموا طفيفا بنسبة 2%.

وفي ما يخص الزراعات الصناعية، تقلص محصول الشمندر السكري بنسبة 22,3%، ليتحدد في 2,6 مليون طن، في حين ارتفع إنتاج قصب السكر إلى 996.617 طن، مسجلا بذلك نموا بنسبة 26,7% ، نتيجة توسع المساحات بنسبة 6,7% . وموازاة مع ذلك، انخفض إنتاج عباد الشمس من جديد بأكثر من النصف هذا الموسم تحت تأثير تقلص المساحات المزروعة بحوالي 46%، حيث تراجع إلى 83.000 قنطار، فيما استقر محصول العنب في 335.000 طن.

وفي ما يتعلق بأشجار الفواكه، فقد نما إنتاج الحوامض بنسبة 6,2% من موسم لآخر، ليصل إلى 1,3 مليون طن، حيث مكن انتعاش الأصناف الأخرى من تعويض الانخفاض بنسبة 5,2% الذي عرفه إنتاج الليمون. وبلغ إنتاج الزيتون 750.000 طن، أي بزيادة نسبتها 7% مقارنة مع المحصول الذي تحقق في 2005، وذلك نتيجة الظروف المناخية الملائمة والتناوب البيولوجي. وموازاة مع ذلك، ارتفع إنتاج الزيوت إلى 75.000 طن، عوض 70.000 طن خلال الموسم السابق.

تربية المواشي

عرف نشاط تربية المواشي في المجمل ارتفاعا يعود إلى تحسن نسبة التساقطات المطرية وإلى التدابير الرامية إلى تزويد مربي الماشية بالمواد العلفية.

وحسب الإحصاء الذي تم في مارس وأبريل 2006، ارتفع عدد قطيع الغنم والبقر بنسبة 2,3% و1,2% على التوالي.

وبلغت كميات اللحوم الحمراء المتوفرة للاستهلاك 326.600 طن، مرتفعة بذلك بنسبة 1,6% عوض 5,3% خلال السنة الماضية. وفي المقابل، تراجعت كميات اللحوم البيضاء إلى 370.000 طن، فانخفضت بنسبة 3,9% مقابل تزايد نسبته 13,9% في 2005. إلى جانب ذلك، ارتفع إنتاج الحليب بنسبة 6,4% إذ وصل إلى 1,5 مليار لتر، فيما تقلص إنتاج البيض بنسبة 6,7% عوض 9,1% في السنة الماضية.

الصيد البحري

انخفض إنتاج الصيد البحري في سنة 2006 بنسبة 17,8% مقارنة مع السنة السابقة، وتحدد في 802,3 مليون طن، بقيمة قدرها 6,3 مليار درهم، تمثل تراجعا نسبته 2%. ويعزى هذا الانخفاض إلى تقلص كميات الصيد الساحلي بنسبة 18% وخاصة السردين، الذي تناقص بنسبة 29%، وأيضا إلى تراجع الكميات المصطادة في أعالي البحار بنسبة 16,3%.

وبلغت كميات الأسماك الطرية الموجهة للاستهلاك 361.721 طن، بارتفاع نسبته 7%، أي ما يعادل 51% من إنتاج الصيد الساحلي. وسجلت الكميات التي سلمت إلى معامل تصبير السمك تزايدا بنسبة 19%، أما الكميات المخصصة لوحدات إنتاج دقيق وزيت السمك فقد تناقص حجمها بحدة.

◆ القطاع الثانوي

ساهم القطاع الثانوي في 2006 بنسبة تناهز 25% في الناتج الداخلي الإجمالي، وسجل نموا نسبته 4,7%، يفوق معدل السنوات الخمس الأخيرة. ويرجع هذا التزايد، من جهة، إلى تطور الصناعات التحويلية بفضل انتعاش الطلب الخارجي، ومن جهة أخرى، إلى دينامية قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مواصلة إنجاز مشاريع البنية التحتية الأساسية ومن برامج بناء السكن والوحدات السياحية. وعلى العكس من ذلك، تراجع إنتاج الطاقة وتباطأ نمو القطاع المعدني على إثر تراجع صادرات الفوسفاط.

الصناعات التحويلية

يتكون قطاع الصناعات التحويلية في حدود 93% من المقاولات الصغرى والمتوسطة، وساهم خلال السنوات الخمس الأخيرة في المتوسط بنسبة 17% في الناتج الداخلي الإجمالي و12% في التشغيل على المستوى الوطني. وقد ارتفع نشاط هذا القطاع خلال سنة 2006 بنسبة 3,7% عوض 2,5% في السنة الماضية[1]، في ظل ظرفية تميزت بانتعاش اقتصاد منطقة الأورو، الشريك الأساسي للمغرب، وبموسم فلاحي جيد. وقد شمل هذا التطور مجموع الفروع الصناعية، خاصة منها الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية.

(1) يرجع للملحق الإحصائي IV-1.

مجموعات الفروع الصناعية	الترجيحات	تغيرات معدلات مقاييس الإنتاج الصناعي بالنسبة المئوية		
		2004	2005	2006
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	249	5,3+	2,4+	2,3+
صناعات النسيج والملابس والجلد	223	0,5-	2,1-	1,2+
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	218	2,7+	3,0+	2,4+
صناعات معدنية وميكانيكية وكهربائية وإلكترونية	181	1,9+	3,4+	8,0+
الخشب ومواد البناء	129	5,3+	7,0+	5,7+
مجموع الصناعات التحويلية	**1.000**	**3,1+**	**2,5+**	**3,7+**

وسجلت الصناعات الغذائية نموا نسبته 2,3%، أي بوتيرة مماثلة للسنة الماضية، بفضل زيادة الإنتاج الفلاحي. وارتفع إنتاج كل من مصبرات الخضر والفواكه والزيوت وكذا أنشطة المطاحن بنسبة 5,6% و3,1% و3,6% على التوالي، نتيجة تعزيز الطلب الداخلي. كما تزايدت صناعة مصبرات السمك بنسبة 2,6%، بارتباط مع التوجه الجيد للصادرات.

ومن جهته، سجل نشاط صناعات النسيج والملابس والجلد ارتفاعا نسبته 1,2% بعد أن عرف خلال السنة الماضية انخفاضا بلغ 2,1%، وذلك نتيجة انتعاش الصادرات، لا سيما بعد إعادة تطبيق نظام الحصص من طرف الاتحاد الأوروبي على بعض المنتوجات الصينية. وقد تم أيضا تسجيل تحسن في أنشطة صناعة الملابس الداخلية ومنتوجات أخرى من الثوب وأنشطة إتمام الأثواب وإعدادها نهائيا، حيث ارتفعت بنسبة 2,9% و8,7% و12,5% على التوالي. وفي نفس السياق، سجل قطاع الجلد ارتفاعا بنسبة 2,8% نتيجة تزايد الطلب الخارجي على الأحذية.

وعرف نشاط الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية الارتفاع الأقوى بنسبة 8% مقابل 4,3% في السنة الماضية. وعلى وجه الخصوص، توسع نشاط تركيب معدات النقل بنسبة 16,1%، كما ارتفع إنتاج معدات من المعدن بنسبة 8,8% ونشاط الصناعة المعدنية بنسبة 6,6%. وعلى العكس من ذلك، تراجع إنتاج معدات المكتب بنسبة 3,7%، وظلت صناعة المنتوجات الكهربائية والإلكترونية شبه مستقرة، على إثر تراجع الطلب الخارجي على المكونات الإلكترونية والأسلاك والحبال الكهربائية.

وفي ما يخص الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، فقد سجلت ارتفاعا نسبته 2,4% عوض 3% في السنة الماضية. كما عرفت صناعات الإسمنت والورق تحسنا ملحوظا بنسبة 10,4% و8,1% على التوالي. وارتفع إنتاج الأسمدة بنسبة 9,8% ليتحدد في 2,6 مليون طن، نتيجة ارتفاع الصادرات بنسبة 10,4%، بينما ظل إنتاج الحامض الفوسفوري مستقرا عند 3,4 مليون طن، في حين تراجعت المبيعات في الخارج بنسبة 6,8%. وعلى العكس من ذلك، سجلت صناعة الصباغة انخفاضا بنسبة 5,1% بعد أن ارتفعت بنسبة 9,8% في السنة السابقة. وأخيرا، تراجعت من جديد صناعة العجلات والإطارات الهوائية بنسبة 2,6% بعد انخفاض بلغ 34% في السنة الماضية.

البناء والأشغال العمومية

تواصل التوسع الملحوظ في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة. بفضل استمرار تنفيذ برامج بناء السكن وتسريع وتيرة إنجاز البنيات التحتية الأساسية وتعزيز الاستثمارات خاصة منها السياحية. كما استفاد القطاع من تزايد القروض للعقار بنسبة 28,3% بعد نسبة 24,9% المسجلة في السنة الماضية.

وتتجلى دينامية هذا القطاع من خلال عدة مؤشرات، إذ سجلت قيمته المضافة ارتفاعا بنسبة 8,6% بالأسعار الثابتة بعد أن تنامت بما يقارب 8% خلال السنوات الثلاث السابقة. وموازاة مع ذلك، سجل التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت برسم البناء والأشغال العمومية ارتفاعا بنسبة 12% بالأسعار الجارية بعد 10% سنة 2005. كما ارتفعت مبيعات مواد الإسمنت بنسبة 10,4%، وتزايد نشاط إنتاج الخشب ومواد البناء والصناعات المعدنية الأساسية بنسبة 5,7% و6,6% على التوالي.

المعادن

ارتفع الإنتاج المعدني، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالطلب الخارجي، بنسبة 1,8% عوض 6,6% السنة الماضية[1] نتيجة تراجع صادرات الفوسفاط. أما مداخيل صادرات هذا القطاع، فقد تنامت بأكثر من 19% نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، خاصة تلك المتعلقة بالمعادن الأخرى غير الفوسفاط.

وسجل إنتاج الفوسفاط شبه استقرار، إذ بلغ 27,3 مليون طن بعد ارتفاعه بنسبة 7,4% السنة السابقة، إثر ركود كل من الصادرات والكميات الموزعة على وحدات التحويل المحلية، التي تستوعب نصف الإنتاج.

وبالنسبة للمعادن الأخرى، فقد سجل نشاطها في المجمل نموا نسبته 7,6% بفضل ارتفاع استخراج الباريتين والنحاس بنسبة 28,8% و40% على التوالي. أما إنتاج الزنك والرصاص، فقد استقر في معدله المسجل سنة 2005، بينما تقلص إنتاج المانغنيز والحديد والبانتونيت بنسبة 57% و43% و37% على التوالي.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين III-1 و III-2.

الطاقة

حسب المعطيات المؤقتة، ارتفع الاستهلاك النهائي للطاقة سنة 2006[1] بنسبة 3,9% ليصل إلى 12,5 مليون طن معادلة للنفط. وفي المقابل، تحدد إنتاج الطاقة الإجمالي في 10,9 مليون طن معادلة للنفط، منخفضا بنسبة 5,3% على إثر تراجع نشاط التكرير. أما إنتاج الطاقة المستخرجة من المواد الأولية المحلية، والمتكونة بالأساس من الطاقة الكهرومائية والهوائية، فقد مثل حوالي 5% من الإنتاج الإجمالي للطاقة. وتمت تغطية العجز المترتب عن ذلك عن طريق الاستيراد، في ظرفية تميزت بالارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

ويرجع انخفاض نشاط التكرير بنسبة 10,7% إلى تراجع إنتاج الفيول وانخفاض استهلاكه بنسبة 8,8%، والذي أصبح يمثل 22,6% من الاستهلاك الإجمالي للمواد النفطية. وعلى العكس من ذلك، ارتفع استهلاك كل من الغازوال، الذي يمثل 46% من الاستهلاك الإجمالي، والوقود بنسبة 1,3% و5,7% على التوالي.

وتزايد الطلب الوطني على الكهرباء، الذي قدر في حدود 19,3 مليار كيلوواط/الساعة، بنسبة 9,2% عوض 12,5% سنة 2005. وسجل استهلاك الكهرباء ذات الجهد العالي والمتوسط، الموجه للقطاعات الإنتاجية ولوكالات التوزيع، ارتفاعا بنسبة 8%. كما تنامى استهلاك الكهرباء ذات الجهد المنخفض بنسبة 15%، نتيجة توسع استهلاك الأسر، إثر مواصلة برنامج كهربة العالم القروي، الذي وصلت نسبة إنجازه إلى 88% عوض 81% في السنة الماضية.

وبالمقابل، بلغ الإنتاج المحلي للكهرباء 19,1 مليار كيلوواط/الساعة، أي بارتفاع بنسبة 2% عوض 14% سنة 2005. كما عرف إنتاج المحطات الحرارية، التي تساهم بحوالي 95% من هذا الإنتاج، ركودا واضحا، بينما تحسن إنتاج المحطات الكهرومائية بنسبة 12,6%.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية III-3 و III-7.

وارتفع صافي الواردات من الطاقة الكهربائية، التي مثلت 10,5% من الاستهلاك الإجمالي سنة 2006 بنسبة 149,1%، على إثر مضاعفة طاقة شبكة الربط بين المغرب وإسبانيا.

إطار 1 : تطور أسعار المواد النفطية

تميزت سنة 2006 بتطبيق نظام ربط الأسعار الداخلية للمواد النفطية بأسعار النفط في الأسواق العالمية، باستثناء غاز البوتان الذي لازال مدعوما من طرف الدولة. وأدى تطبيق هذا النظام إلى رفع الأسعار الداخلية في فبراير ثم إعادة رفعها في شتنبر 2006 وتخفيضها خلال شهر أكتوبر 2006 إثر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وباعتبار المتوسط السنوي، بلغ ارتفاع الأسعار 10,2% بالنسبة لزيت الفيول و7,3% بالنسبة للغازوال و1,4% و14,4% في ما يخص الوقود الممتاز والغازوال 350 على التوالي. أما سعر غاز البوتان، فلم يطرأ عليه أي تغيير.

◆ القطاع الثالثي

يمثل القطاع الثالثي، بما في ذلك الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية، قرابة نصف الناتج الداخلي الإجمالي. وقد عرف هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة تقدما مطردا وتطورا نوعيا، بارتباط مع انتعاش قطاع الاتصالات والأنشطة المرتبطة بالسياحة. وتنامت خلال سنة 2006 القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 5,3% بالأسعار الثابتة عوض 5% في 2005، وساهمت في معدل النمو الإجمالي بما يناهز 3 نقط.

السياحة

تعزز نشاط القطاع السياحي خلال سنة 2006 بوتيرة مرتفعة، مؤكدا بذلك الانتعاش الذي يعرفه هذا القطاع، بفضل برنامج تدعيم وتطوير الحملات الترويجية وتنمية الشراكة مع الفرقاء المهنيين. وبالفعل، يتبين من خلال أهم المؤشرات ارتفاع عدد السياح الأجانب وليالي المبيت ومداخيل السياحة بنسبة 15,2% و7% و28% على التوالي.

وهكذا، بلغ عدد السياح الذين زاروا المغرب خلال 2006 ما مجموعه 6,8 مليون زائر، من ضمنهم حوالي ثلاثة ملايين من المغاربة المقيمين بالخارج، في ارتفاع بنسبة 7,1%، و3,8 مليون من الأجانب الذين ارتفع عددهم بنسبة 15,1%.

ويظهر تحليل تدفق السياحة حسب الجنسية أن عدد السياح الفرنسيين قد وصل إلى 1,5 مليون، في ارتفاع بنسبة 10,8% عوض 14,6%، مما يؤكد التباطؤ الملاحظ منذ السنة السابقة. وبخلاف ذلك، سجل عدد السياح من إسبانيا وبريطانيا ارتفاعا بنسبة 27,2% و37,2% على التوالي، مقابل 16% و14% في 2005. وموازاة مع ذلك، تزايد عدد السياح الألمان والإيطاليين بنسبة 5% و16,5% على التوالي، وعدد السياح الأمريكيين بنسبة 12,9%. وفي ما يخص السياح القادمين من المغرب العربي والشرق الأوسط، فقد ارتفع عددهم بحوالي 15%، في حين لم تتجاوز حصتهم 3% من مجموع السياح.

وفي ما يتعلق بالليالي المسجلة في الفنادق المصنفة، فقد وصل عددها إلى 16,3 مليون، نتيجة تزايد ليالي مبيت السياح الأجانب بنسبة 8,9%، التي بلغت 13,3 مليون، في حين استقر عدد الليالي برسم السياحة الداخلية في حوالي 3 مليون. ويبين توزيع ليالي المبيت حسب الجهات أن مدينتي مراكش وأكادير حققتا 5,7 مليون و4,9 مليون ليلة مبيت على التوالي، أي ما يقارب ثلثي المجموع. وتجاوز عدد الليالي المسجلة بالدار البيضاء 1,2 مليون، في ارتفاع بنسبة 10,5%، بينما عرف عدد الليالي في المدن الأخرى نموا طفيفا.

وبالإضافة إلى ذلك، تعززت الطاقة الإيوائية بحوالي 10.000 سرير لتبلغ 133.230، منها 46,3% بمراكش وأكادير. كما تحسن من جديد متوسط معدل ارتياد الفنادق المصنفة، حيث انتقل من 47% إلى 49% خلال سنة واحدة، بمعدلات بلغت 68% في مراكش و64% في أكادير و55% في كل من الدار البيضاء والرباط.

وقد استفادت الخدمات الأخرى المرتبطة مباشرة بالسياحة من جديد من التطور الذي يعرفه هذا القطاع. وقد سجلت أنشطة الإيواء والمطاعم للسنة الثالثة على التوالي ارتفاعا يفوق 8% بالأسعار الثابتة.

إطار 2 : الإجراءات المواكبة للقطاع السياحي

في إطار استراتيجية تطوير القطاع السياحي التي تتوخى جلب 10 ملايين سائح في أفق 2010، واصلت السلطات العمومية تعزيز الإجراءات المواكبة وخاصة من خلال تهيئة المحطات الشاطئية، المقررة في إطار "المخطط الأزرق"، وخلق مناطق سياحية جديدة بهدف تعزيز الطاقة الإيوائية للمؤسسات الفندقية.

وفي ما يخص تطور السياحة القروية، فإن تحسين العرض السياحي على مستوى مدينة إفران ومنطقة وسط الأطلس الكبير قد تعزز هذه السنة بتوقيع اتفاقيتين بين السلطات العمومية والمهنيين والفاعلين المحليين.

وفي مجال تطوير السياحة الداخلية، تم اختيار ثلاثة منظمي أسفار مغاربة من أجل القيام بعمليات الترويج السياحية خلال فترات محددة، متفق عليها مع المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وموازاة مع ذلك، تم إبرام اتفاقيتين من أجل تطوير سياحة العبور بالدار البيضاء وأكادير، وذلك من أجل رفع عدد سياح العبور إلى 2 مليون شخص في أفق 2015.

النقل والاتصالات

سجلت خدمات النقل خلال سنة 2006 تطورا إيجابيا في المجمل بارتباط مع ازدهار السياحة. وهكذا، سجلت القيمة المضافة لهذا القطاع ارتفاعا نسبته 6,2% بالأسعار الثابتة. وعرف نشاط الملاحة الجوية توسعا بنسبة 14%، بفضل رفع عدد المقاعد المعروضة من طرف الشركات الجوية التي توفر حوالي 62% من النقل الجوي الإجمالي. كما ارتفعت حركة نقل المسافرين عبر شبكة السكك الحديدية بنسبة 12%، بينما تراجع نشاط النقل البحري بنسبة 1,8%.

وفي ما يخص نقل السلع، فقد سجل انخفاضا شمل النقل البري والبحري، بينما ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر السكك الحديدية بنسبة 1% فقط.

إطار 3 : اتفاقية "السماء المفتوحة"

تواصلت سياسة انفتاح قطاع النقل الجوي في 2006 بتوقيع اتفاقية "السماء المفتوحة" بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير متبادل للأسواق الجوية لكلا الطرفين، كما تنص على ملاءمة القانون المغربي المتعلق بالطيران المدني مع قانون الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

وتمنح هذه الاتفاقية للمغرب مؤهلات هامة لتحقيق أهدافه التنموية، خاصة في المجال السياحي، وتقدم فرصا جديدة للتنمية والانفتاح على الأسواق الأوروبية.

ومن جهته، واصل نشاط الاتصالات النمو الملحوظ الذي ميزه خلال السنوات الماضية بارتفاع بلغ 10,3% بالأسعار الحقيقية سنة 2006، حيث ارتفع عدد المنخرطين في الهاتف النقال بنسبة 23%، متجاوزا بذلك 16 مليون منخرط. كما أن عدد المنخرطين في الأنترنيت الذي تضاعف في 2005 قد ارتفع بأكثر من النصف في هذه السنة، ليبلغ 39.720 منخرط.

التجارة والخدمات الأخرى

سجلت القيمة المضافة لقطاع التجارة ارتفاعا بنسبة 6,2% بالأسعار الثابتة وذلك بفضل تزايد الإنتاج والطلب الإجمالي. وسجلت الخدمات المالية تزايدا ملموسا كما يتجلى ذلك بالخصوص من خلال نمو القروض بما يفوق 16%، وكذا الارتفاع بنسبة 9,5% للقيمة المضافة المحتسبة بالأسعار الثابتة. أما في ما يخص الخدمات المقدمة للمقاولات وللأفراد، فقد ارتفعت في المجمل بنسبة 6%.

وفي الأخير، سجلت الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية ارتفاعا بلغ 3,2% عوض 5% في 2005.

التشغيل

عرف سوق الشغل خلال سنة 2006 تحسنا هاما، تمثل في انخفاض معدل البطالة من 11,1% إلى 9,7% وتراجع ملحوظ لمعدل البطالة بين الشباب المتراوحة أعمارهم بين 25 و34 سنة وبين النساء وحاملي الشهادات.

وبالنسبة لعدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق، المقدر بحوالي 11 مليون نسمة، فقد ارتفع بمقدار 165.000 شخص أو 1,5%، بمعدل يصل إلى 2,4% في الوسط الحضري و0,7% في الوسط القروي. ويشكل الأشخاص غير الحاصلين على شهادة ما يقارب 52% من مجموع هذا العدد.

وقد أدى نمو النشاط الاقتصادي سنة 2006 إلى إحداث مناصب شغل جديدة بلغت 300.000 منصب، 90% منها في المناطق الحضرية. وأحدثت هذه المناصب الجديدة خاصة في قطاع الخدمات بمجموع 215.000 منصب شغل، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بما قدره 107.000 منصب، ثم قطاع الصناعة بمجموع 22.000 منصب شغل. أما القطاع الفلاحي، فقد شهد فقدان 49.000 منصب على المستوى الوطني، لاسيما خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2006.

وقد مكنت المناصب المحدثة سنة 2006 من الاستجابة لطلبات الشغل الجديدة وتقليص عدد العاطلين عن العمل ب 135.000 شخص. كما انتقل عدد السكان النشيطين المشتغلين من 9,6 إلى 9,9 مليون في ظرف سنة واحدة. وسجل معدل التشغيل تحسنا طفيفا، إذ ارتفع من 45,9% إلى 46,3% سنة 2006. وقد تراجعت حصة التشغيل الذاتي إلى 40,4%، لترتفع بذلك نسبة المأجورين إلى 59,6%.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين VI-3 و VI-4.

وفي المجمل، سجل عدد العاطلين عن العمل انخفاضا هاما على المستوى الوطني، حيث وصل إلى 1.062.000 شخص سنة 2006، بدلا من 1.197.000 سنة 2005.

وفي الوسط الحضري، ارتفع عدد السكان النشيطين بمقدار 129.000 شخص، ليصل إلى 5,6 مليون، 4,7 منهم يمثلون السكان النشيطين المشتغلين، الذين تزايد عددهم بما قدره 270.000 شخص. وفي المقابل، انخفض عدد السكان النشيطين غير المشتغلين بمجموع 141.000 شخص ليصل إلى 864 ألف، مفرزا بذلك معدل بطالة في المجال الحضري بلغ 15,5% بدل 18,4% سنة 2005.

أما في الوسط القروي، فقد وصل عدد السكان النشيطين المشتغلين إلى 5,2 مليون، محققا ارتفاعا بلغ 30.000 منصب شغل نتيجة تزايد عدد المناصب المحدثة في القطاعات غير الفلاحية بمقدار 97.000 منصب وتراجع مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بمجموع 67.000 منصب. وفي المقابل، ارتفع عدد الأشخاص الباحثين عن العمل إلى 198.000 شخص، ليصل بذلك معدل البطالة إلى 3,7%، وهي نسبة مماثلة لتلك المحققة السنة السابقة.

التطور السنوي لعدد السكان النشيطين المشتغلين والعاطلين

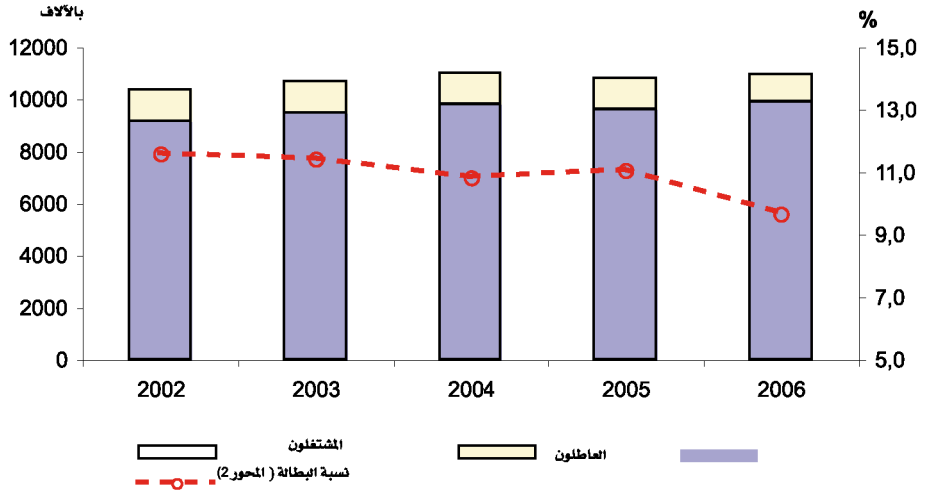

الإطار 4 : خطة العمل «مبادرات التشغيل»

وضعت الدولة خطة عمل «مبادرات التشغيل» تهدف إلى إنعاش الشغل ودعم إحداث المقا ولات. وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز فرص خلق مناصب الشغل وتقديم الدعم للباحثين عن الشغل الذين يصعب إدماجهم. وقد تم تطبيق هذه التدابير عن طريق وضع البرامج التالية: «مقاولتي» و«تأهيل» و«إدماج»، الموجهة أساسا لدعم التشغيل الذاتي.

ويستهدف برنامج «إدماج» الشباب الراغبين في ولوج القطاع الخاص كأجراء، ويمنح المقاولات المشاركة إعفاء من الضريبة العامة على الدخل في حدود 6.000 درهم ولمدة 24 شهرا، يمكن تمديدها إلى 12 شهرا آخر في حالة التوظيف النهائي. أما برنامج «تأهيل»، فيتوخى تحسين قابلية تشغيل الشباب من خلال التكوين التعاقدي من أجل التشغيل والتكوين التأهيلي أو التكوين في مجال آخر. ويتمثل الهدف من هذين البرنامجين في تمكين حوالي 105.000 باحث عن الشغل من الحصول على العمل الأول في الفترة الممتدة بين 2006 و2008.

ويتوجه برنامج «مقاولتي» إلى الحاصلين على شهادات الراغبين في خلق مشاريع لا تتجاوز كلفتها الاستثمارية 250.000 درهم. وبموجب هذا البرنامج، تتحمل الدولة مصاريف المتابعة والاستشارة في حدود 10.000 درهم، كما يستفيد هؤلاء الشباب من تسبيق على شكل قرض بدون فائدة يصل إلى 10% من كلفة المشروع، أي 15.000 درهم، قابلة للتسديد على مدى ست سنوات مع مهلة تصل إلى ثلاث سنوات. ويهدف برنامج «مقاولتي» إلى إحداث أكثر من 30.000 مقاولة في أفق سنة 2008، أي ما يزيد عن 90.000 منصب شغل، وضمان استمرارية المقاولات المحدثة خلال فترة انطلاق المشروع. ومن أجل تمويل هذا البرنامج، تم إحداث صندوق دعم التشغيل الذاتي بموجب قانون المالية 2006.

وفي ميدان تنظيم وحكامة سوق الشغل، أنشأت الدولة اللجنة الوطنية لدعم إحداث المقاولات بالإضافة إلى المرصد الوطني للتشغيل.

الطلب

تميزت سنة 2006 بنمو الطلب الإجمالي بجميع مكوناته، لاسيما الطلب الداخلي، وذلك نتيجة لتحسن المداخيل. وفي هذا الإطار، بلغ إجمالي الإنفاق الوطني 606,3 مليار درهم، محققا بذلك ارتفاعا بنسبة 9,3% عوض 5,4% السنة الفارطة، وقد أفرز مقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي عجزا في السلع والخدمات بلغ 31,1 مليار درهم، أي ما يعادل 5,4% بدل 6,1%. ويعزى تقلص هذا العجز، الذي يشكل الفرق ما بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير عوامل الإنتاج، إلى تحسن أداء الصادرات التي ساهمت في إنعاش النمو، خاصة في القطاعات المرتبطة بالسياحة [1].

الاستهلاك

عرف الاستهلاك الوطني النهائي تزايدا بنسبة 7% مقابل 3,7% سنة من قبل، ليصل إلى 424,4 مليار درهم، ممثلا بذلك 73,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وسجلت نفقات الأسر المقيمة المرتبطة بالسلع والخدمات، التي بلغ مجموعها 319,1 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 7,8% بالأسعار الجارية عوض 2,7% سنة 2005، وبنسبة 3,9% عوض 1,1% بالأسعار الثابتة. ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد الإنتاج والمداخيل، خاصة في العالم القروي، إضافة إلى التحويلات التي قام بها المغاربة المقيمون بالخارج. ويرجع هذا الارتفاع أيضا إلى تحسن شروط التمويل وتزايد قروض الاستهلاك التي شجعت على اقتناء سلع مستديمة. ومن جهته، عرف استهلاك الخدمات التي تقدمها الإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 4,6% بالأسعار الجارية، بعد أن سجل نموا بنسبة 6,9% سنة 2005. وبالنسبة للدخل الوطني الإجمالي المتاح، بلغت حصة الاستهلاك النهائي 68,2% سنة 2006 وسجلت تراجعا مقارنة بالنسبة المحققة سنة 2005، تماشيا مع المنحى المسجل خلال السنوات الأخيرة.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من I-5 إلى I-7.

◆ الاستثمـار

بلغت نفقات الاستثمار، باحتساب التغير الإيجابي للمخزونات بمبلغ 16,7 مليار، 182 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 15,1%. أما التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، فقد تنامى بنسبة 10,9%، بعد نسبة 11,7% السنة الماضية، ليصل إلى 165,3 مليار، أي ما يعادل 28,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما سجلت منتوجات قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية، اللذان يمثلان على التوالي 40,5% و52% من التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، ارتفاعا بنسبة 8% و10,9%، بعد نسبتي 12,8% و12,5% المسجلتين سنة 2005. ويعكس هذا التعزيز للاستثمار إنجاز مشاريع ضخمة من طرف الدولة والمقاولات العمومية من أجل تطوير البنيات التحتية للطرق والموانئ، كما يعكس ديناميكية الاستثمار من لدن القطاع الخاص لاسيما في مجال السكن والسياحة والصناعة.

وقد مكنت الأوراش الكبرى المرتبطة بالبنيات التحتية الأساسية والتطور الحاصل في السكن الاجتماعي الذي استفاد من الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الدولة، من إعطاء ديناميكية لقطاع البناء والأشغال العمومية. كما شجع تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط مساطر إنشاء المقاولات على دعم المبادرة الخاصة وإعطاء الانطلاقة لمشاريع جديدة. وساهمت في هذا النمو أيضا استثمارات الاستبدال أو التأهيل، التي قامت بها قرابة 70% من المقاولات الصناعية سنة 2006.

ومن جهة أخرى، انعكست جاذبية المغرب من خلال استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي فاقت قيمتها هذه السنة 25 مليار درهم. وقد خصت هذه الاستثمارات على الخصوص قطاعات الصناعة والسياحة والعقار التي استفادت جميعها بما يفوق 74% من مجموع هذه الاستثمارات. ويأتي هذا النمو لتعزيز التوجه المسجل في السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغ متوسط قيمة هذه الاستثمارات 20 مليار درهم في السنة عوض 5 ملايير درهم خلال الثمانينيات.

◆ الادخار الوطني

باعتبار المداخيل والتحويلات الصافية من الخارج، التي بلغ مجموعها 46,8 مليار درهم، ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 10,3%، عوض 5,6% سنة 2005، ليصل إلى 622,7 مليار درهم، كما أفرز عند هذا المستوى ادخارا وطنيا إجماليا قدره 198,3 مليار درهم، أي بنمو بنسبة 18% مقارنة مع السنة المنصرمة. وبالتالي، فقد بلغت نسبة الادخار 31,9% من الدخل الوطني الإجمالي عوض 29,8% سنة 2005. ومكنت موارد الادخار من تغطية كافة نفقات الاستثمار لسنة 2006، كما أفرزت قدرة تمويل جيدة للسنة السادسة على التوالي.

إطار 5 : أبرز المعطيات في نظام المحاسبة الوطنية الجديد

أصبح إعداد الحسابات الوطنية الجديدة يتم وفق نظام المحاسبة الوطنية الجديد لسنة 1993، مع اعتبار سنة 1998 كسنة أساس.

وسيمكّن هذا النظام الجديد من:

- توسيع وعاء الإنتاج الوطني المأخوذ في الاعتبار في حساب الناتج الداخلي الإجمالي خاصة في قطاعات الخدمات؛
- تحليل أداءات الاقتصاد الوطني بشكل أدق بفضل إمكانية إعداد حسابات تابعة تمكن من تحليل كل نشاط أساسي للبلد على حدة؛
- توفير معلومات تعكس بشكل أفضل النشاط الحقيقي للقطاعات بفضل إلغاء تأثير الضرائب على تقييم عمليات الإنتاج؛
- تحديد المفاهيم المتعلقة بالمجمعات «الجديدة» المحسوبة بشكل أدق.

وقد مكن العمل بهذا النظام الجديد من إظهار تحسّن ملموس لأهم المؤشرات الماكرو اقتصادية مقارنة مع النظام القديم:

متوسط النسب للفترة ما بين 1998 و2005*	الحسابات 1980 كسنة أساس	الحسابات 1998 كسنة أساس	الفوارق
نسبة النمو	3,1	3,8	0,7
نسبة الادخار الوطني	23,8	26,9	3,1
نسبة الاستثمار	23,6	25,6	2,0
عجز الميزانية/ ن.و.إ.	3,2	2,8	0,4-
رصيد العمليات الجارية/ ن.و.إ.	1,8	1,6	0,2-

* المتوسط السنوي خلال هذه الفترة.

الأسعار

في ظرفية اتسمت بقوة النمو الاقتصادي، تميزت سنة 2006 بضغوطات على مستوى الأسعار عند الاستهلاك. وهكذا، ارتفع الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة بنسبة 3,3% هذه السنة مقابل 1,7% في المتوسط خلال الفترة المتراوحة بين 1996 و2005.

كما سجل مؤشر التضخم الأساسي، الذي يعكس بشكل أفضل التوجه الأساسي للأسعار بإقصائه من الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة المنتوجات المقننة الأسعار أو التي تعرف تقلبات قوية، ارتفاعا بنسبة 3,1% بدلا من 1,6%.

أما بالنسبة لمؤشر أسعار الصناعات التحويلية باستثناء المنتجات الطاقية، فقد عرف نموا معتدلا بنسبة 2,2% عوض 2,3% في السنة المنصرمة[1].

وقد عرفت الأسعار عند الاستهلاك تطورا مخالفا للاتجاه الذي كانت عليه خلال العشرية الأخيرة سواء على مستوى التضخم أو التضخم الأساسي، وذلك بفعل عوامل ترتبط بالضغوطات التي عرفها الطلب وعوامل أخرى تتعلق بالخصوص بالتعديلات التي همت الأسعار الداخلية للمنتجات النفطية.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين VI-1 و VI-2.

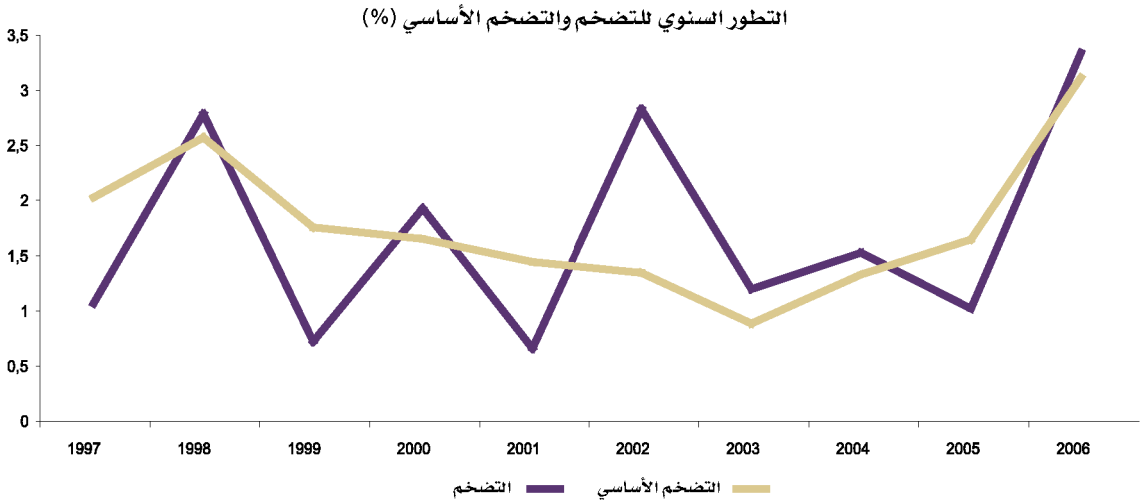

وقد عرفت نفقات استهلاك الأسر هذه السنة نموا بنسبة 3,9% بالأسعار الثابتة ارتباطا بتحسن المداخيل وتنامي قروض الاستهلاك. ومن جهة أخرى، نتجت عن مراجعة الضريبة على القيمة المضافة مع مطلع سنة 2006 زيادة في أسعار بعض المواد الغذائية وهي الزبدة والشاي والأرز ودقيق الأرز والقطاني بالإضافة إلى العجائن[1]. ومن جهة أخرى، أدى تطبيق نظام ربط أسعار المحروقات بأسعار النفط العالمية إلى رفع أسعار هذه المنتجات مرتين خلال شهري فبراير وشتنبر لهذه السنة ثم إلى انخفاض خلال شهر أكتوبر، مما انعكس على أسعار النقل.

وعرفت سنة 2006 أيضا مراجعة أسعار بعض مواد الاستهلاك نتيجة غلاء تكاليف الإنتاج. وهمت الزيادات، التي سجلت بين يوليوز وشتنبر، أسعار الماء والكهرباء والتبغ والسكر وكذا الحليب في نهاية السنة. إضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع تسعيرات الهاتف الثابت في نونبر 2005 إلى نمو مهم في بند "الاتصالات".

وبالمقابل، ساهم استمرار تفكيك الرسوم الجمركية المطبقة على المنتوجات المستوردة المصنعة محليا وكذا انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في التخفيف من الضغوطات على الأسعار.

(1) أنظر الإطار رقم 8، صفحة 68

◆ أسعار الاستهلاك

في ما يخص تطور الأسعار خلال السنة، سجل الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة ارتفاعا بمعدل 0,4% خلال الفصل الأول مقارنة بالفصل السابق، وذلك نتيجة تعديل الضريبة على القيمة المضافة وارتفاع أسعار المحروقات الذي خفف من حدته التراجع الموسمي لأسعار المنتوجات الطرية بنسبة 12,5%. ومن جهته، عرف مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستثني المنتوجات الطرية، زيادة بمعدل 1%. وواصل معدل التضخم الإجمالي ارتفاعه خلال الفصل الثاني، إذ زاد من حدته على الخصوص الارتفاع الموسمي في أثمان المنتوجات الطرية وتزايد أثمان السجائر. وتنامت الأسعار بوتيرة أسرع خلال بقية السنة على إثر الزيادة في أسعار الماء والكهرباء إضافة إلى تعديل أسعار المحروقات وارتفاع أثمان المواد الغذائية.

نسبة تطور التضخم (من سنة لأخرى)

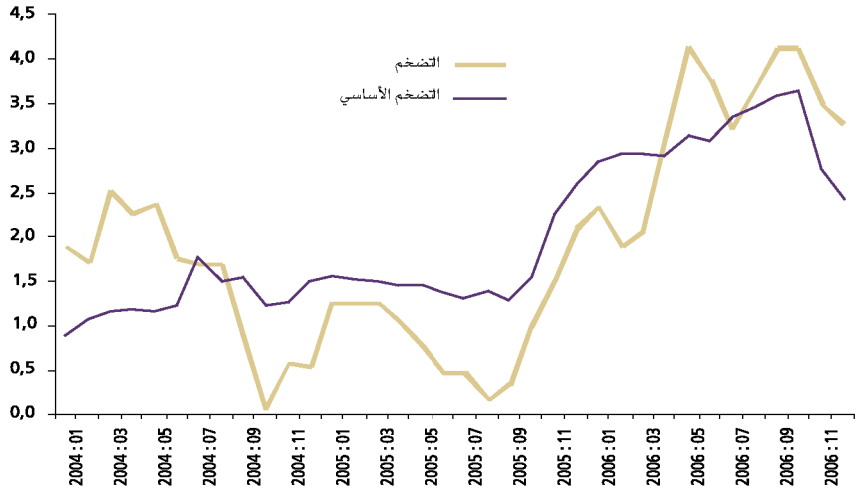

وعلى مستوى القطاعات، عرفت أسعار الخدمات تزايدا سريعا نسبيا خاصة تلك التي تأثرت بغلاء المنتوجات النفطية. وهكذا، تنامت أسعار النقل العمومي بنسبة 7,2% وكذا أسعار بند «التدفئة والإنارة والماء» بنسبة 3%. ومن جهتها، عرفت أسعار بنود «العناية والمواد الخاصة» و«مطاعم ومقاهي وفنادق» ارتفاعا بنسب 4,5% و3% عوض 1,5% و1,2% على التوالي خلال سنة 2005. وفي ما يخص أسعار بند «المواصلات»، فقد تزايدت بنسبة 16,9% كمعدل سنوي عوض 6,1%. ويرجع ذلك بالأساس إلى الزيادة في التعريفة الموحدة للهاتف الثابت خلال شهر نونبر من سنة 2005.

وفي ما يتعلق بأسعار المواد الغذائية، فقد تزايدت بنسبة 3,9% عوض 0,3% خلال سنة 2005. وعرفت أسعار المواد الدهنية على الخصوص ارتفاعا بنسبة 15,9% نتيجة لتزايد سعر الزيت وتعديل الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الزبدة.

مجموعات المنتجات	الترجيح (%)	تغيرات المقاييس السنوية المتوسطة بالنسبة المئوية		
		2004	2005	2006
المقياس العام لكلفة المعيشة	**100**	**1,5+**	**1,0+**	**3,3+**
المنتوجات الطرية	20,09	1,7+	1,9-	3,8+
النقل الخاص(1)	2,7	1,0+	5,1+	4,9+
السلع المقننة(2)	4,71	4,8+	4,4+	5,8+
مقياس التضخم الأساسي(*)	**72,5**	**1,3+**	**1,6+**	**3,1+**
الملبس	6,34	0,9+	0,7+	1,1+
السكن	14,29	1,7+	1,3+	2,2+
التجهيز المنزلي	5,00	0,6+	1,0+	2,0+
العلاج الطبي	5,44	1,8+	1,1+	0,8+
النقل العمومي والمواصلات(3)	5,08	1,0+	4,5+	11,7+
الترفيه والثقافة	5,67	2,6+	1,0+	1,2+
سلع وخدمات أخرى	10,76	1,4+	0,9+	2,4+

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

(*) : مصاغ من طرف بنك المغرب

(1) : هذا المؤشر يتضمن : الفواكه الطرية والخضر الطرية واللحوم والسمك الطري

(2) : يحتوي على مجموعات «السكر والمواد السكرية» و «التبغ والسجائر»

(3) : مجموعة «النقل والمواصلات» ماعدا النقل الخاص

كما تنامت أسعار المواد الطرية بمعدل 3,8% وساهمت بما يناهز 0,8 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي. وعرفت أسعار منتوجات اللحوم والسمك الطري والخضر الطرية على الخصوص ارتفاعا هذه السنة بنسب 4,1% و5,2% و5,8% بعد أن انخفضت بنسب 2,6% و2,3% و0,8% على التوالي في سنة 2005.

وتزايدت أسعار النقل الخاص بدورها بنسبة 4,9% على إثر ارتفاع أسعار المحروقات.

الدول	2004	2005	2006
المغرب	1,5+	1,0+	3,3+
منطقة الأورو	2,1+	2,2+	2,2+
و. م. أ	2,7+	3,4+	3,2+
تونس	3,6+	2,0+	3,9+
مصر	10,3+	11,4+	4,1+
تركيا	8,6+	8,2+	10,2+
الصين	3,9+	1,8+	1,5+

ومقارنة مع شركائنا الرئيسيين، خاصة في منطقة الأورو، اتضح أن فارق التضخم هذه السنة غير ملائم بالنسبة للمغرب. ويبقى مع ذلك معدل التضخم أدنى من المعدلات المسجلة في الدول المنافسة باستثناء الصين.

◆ الأثمان عند الإنتاج الصناعي

ارتفع مقياس أسعار الصناعات التحويلية، الذي يحسب على أساس ثمن اقتنائها من المعامل، بدون اعتبار الرسوم والدعومات، بنسبة 5,9% عوض 9,1% السنة الماضية. ويرجع ذلك بالأساس لتباطؤ وتيرة نمو فرع تكرير النفط الذي بلغ 18% عوض 39,4% العام الماضي نتيجة لتزايد متوسط أسعار النفط عند الاستيراد بنسبة 16,4% خلال 2006 مقابل 43,6% سنة 2005.

ومن جهتها، عرفت أسعار المنتوجات الصناعية، دون اعتبار تكرير النفط، زيادة نسبتها 2,2%، وهي وتيرة قريبة من تلك المسجلة في السنة الفارطة، مع تطورات متباينة حسب اختلاف أقسام البنود. وسجلت أسعار الصناعات الغذائية على الخصوص تزايدا بنسبة 3,4% سنة 2006 بعد أن انخفضت بنسبة 0,5% سنة 2005، نتيجة بالأساس لارتفاع أسعار المواد الأولية وكذا أسعار المحروقات. كما تراجعت أسعار صناعة النسيج بنسبة 0,8% وصناعة الملابس بنسبة 1,7% بسبب حدة منافسة المنتوجات الآسيوية.

مجموعات المنتجات	الترجيح (%)	تغيرات المقاييس المتوسطة لأثمان الإنتاج الصناعي بالنسبة المئوية		
		2004	2005	2006
الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط	**86,7**	**3,0+**	**2,3+**	**2,2+**
منها : الصناعات الغذائية	28,9	1,8+	0,5-	3,4+
الصناعات الكيماوية	13,1	13,5+	9,5+	4,1+
صناعة النسيج	6,5	0,4-	0,3-	0,8-
صناعة الملابس	6,7	-	0,7-	1,7-
تكرير النفط	**13,3**	**14,8+**	**39,4+**	**18,0+**
المقياس العام	**100**	**5,0+**	**9,1+**	**5,9+**

وعلى غرار ذلك، ارتفعت أثمان صناعة التعدين وصناعة تحويل المواد المعدنية هذه السنة لكن بوتيرة منخفضة بلغت 4,6% و0,5% عوض 10,4% و2,8% على التوالي سنة من قبل، وذلك بالرغم من التوجه نحو الارتفاع القوي لأسعار المعادن في السوق الدولية. وفي ما يخص أسعار صناعة التبغ، فقد ظلت مستقرة من سنة لأخرى.

العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

أفرزت المعاملات مع الخارج في سنة 2006 فائضا في الحساب الجاري للسنة السادسة على التوالي، بلغت نسبته 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك بفضل الارتفاع الملحوظ لمداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي عوضت عجز الميزان التجاري [1].

وباعتبار الرصيد الإيجابي الناتج عن العمليات المالية، وصل فائض ميزان الأداءات إلى 24,1 مليار درهم، مما رفع احتياطيات الصرف إلى ما يعادل عشرة أشهر من واردات السلع والخدمات [2].

ومن المتوقع أن يساهم تعزيز احتياطيات الصرف والانخفاض الطفيف للمبلغ الجاري للدين العمومي بشكل إيجابي في تطور وضع الاستثمار الدولي في سنة 2006.

وفي ما يخص سعر الصرف الفعلي للدرهم، فقد ارتفع بشكل طفيف على أساس القيمة الحقيقية.

بالموازاة مع ذلك، تواصل مسلسل تحرير وانفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج خلال سنة 2006، خصوصا بعد البدء في تطبيق اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من VII-1 إلى VII-6
(2) يرجع للملحق الإحصائي VIII-1

◆ ميزان الأداءات

السلع والخدمات

تميز تطور المبادلات التجارية مع الخارج، مع احتساب العمليات المنجزة في المنطقة الحرة للتصدير، بتباطؤ وتيرة تزايد العجز التجاري. وبالفعل، وصل هذا العجز إلى 95,3 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 12% بدل نمو فاق الخمس خلال 2005. أما في ما يخص نسبة تغطية الواردات بالصادرات، فقد بقيت شبه مستقرة في حدود 54%.

وبلغت الواردات، المحتسبة بإدراج تكاليف النقل والتأمين، ما مجموعه 207 مليار درهم وسجلت تزايدا بنسبة 12,3% همّ المنتجات المصنعة وأنصاف المنتجات والمواد الطاقية، بينما تدنت المقتنيات من المواد الغذائية.

وسجلت المشتريات من مواد التجهيز المصنعة، التي ساهمت لوحدها بما يقارب 30% في ارتفاع الواردات الإجمالية سنة 2006، تزايدا بنسبة 17,3% في ارتباط مع نمو الاستثمارات. وبلغت واردات التجهيزات الصناعية التي شكلت الجزء الأكبر 43,1 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 15,8%. كما وصلت المشتريات من أمتعة الاستهلاك المصنعة إلى 40,6 مليار درهم متزايدة بنسبة 8%.

وعرفت الواردات من أنصاف المنتجات والبالغة 48,7 مليار درهم نموا بنسبة 19,1% يعود بالأساس إلى زيادة المشتريات من الحديد والصلب ومن باقي المنتجات الحديدية الأخرى على إثر الارتفاع القوي في نشاط البناء والأشغال العمومية.

ومن جهته، يعزى ارتفاع الفاتورة الطاقية البالغة 44,9 مليار درهم، أي بنسبة 13,6%، إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، حيث تزايد السعر المتوسط للطن المستورد من النفط بنسبة 18,4%. وبلغت المشتريات من النفط 25,2 مليار درهم، متزايدة بنسبة 5,1% بالرغم من التدني الملموس لحجمها. وبدورها، ارتفعت المشتريات من المواد النفطية المكررة التي بلغت قيمتها الإجمالية 16 مليار درهم بنسبة 38% وسجلت الكميات تزايدا بما يقارب الخمس.

أما في ما يخص الواردات من المواد الغذائية، فقد انخفضت بنسبة 3,2% لتصل إلى 15,1 مليار درهم، خصوصا على إثر تقلص مقتنيات الحبوب بما يفوق الربع.

وبالنسبة للصادرات، التي بلغت 111,7 مليار درهم، فقد سجلت توسعا بنسبة 12,5%، ساهمت فيه جميع أصناف المنتجات تقريبا (أنظر الإطار 6).

وهكذا، ارتفعت مبيعات المواد الغذائية بنسبة 10,7% لتصل إلى 21,5 مليار درهم، ارتباطا بالنمو البالغ 17,1% الذي شهدته صادرات منتجات الصيد البحري التي ارتفعت إلى 11,2 مليار.

كما شهدت المنتوجات النسيجية تصاعدا ملحوظا. وسجلت صادرات الملابس الجاهزة على وجه الخصوص ارتفاعا بنسبة قاربت 17%، مؤكدة بذلك التحسن الذي سجلته في النصف الثاني من سنة 2005، بفضل وضع مخطط لإنعاش القطاع وإقرار نظام الحصص على مستوى سوق الاتحاد الأوروبي بالنسبة للصادرات الصينية.

وتنامت مبيعات المواد الخام المعدنية بنسبة 19,3% وجلبت 8,5 مليار درهم. وبلغت صادرات الفوسفاط ضمن هذا المجموع 4,8 مليار درهم لتنمو بنسبة 3,5%، بفعل ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية التي انتقلت في ظرف سنة واحدة من 42 دولارا إلى 44,2 دولارا للطن. كما سجلت قيمة المواد المعدنية الأخرى تزايدا بنسبة 48,1%، يعود بالأساس إلى ارتفاع الأسعار، لا سيما بالنسبة للزنك والنحاس.

وأسفرت صادرات مشتقات الفوسفاط عن مداخيل بقيمة 13,1 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 12,8%. ومن جهتها، سجلت مبيعات الأجهزة الإلكترونية نموا بنسبة 12,8% لتبلغ 6,2 مليار درهم، فيما تزايدت مبيعات مواد التجهيز بنسبة 14,5%، لتصل إلى 9,7 مليار درهم.

إطار 6 : التوزيع الجغرافي للصادرات وحصص المغرب المطلقة

يتبين من خلال بنية المبادلات التجارية حسب الجهات هيمنة المعاملات مع الاتحاد الأوروبي الذي ظل الزبون الرئيسي للمغرب بنسبة تقارب 73% من مجموع الصادرات بدل 73,7% خلال سنة 2005، والممون الرئيسي بما يفوق نصف الواردات. وهكذا، ساهمت الصادرات نحو هذه المنطقة بما يعادل 8,2 نقط في نسبة نمو الصادرات الإجمالية التي بلغت 12,5% في سنة 2006.

وفي ما يخص حصة المغرب في المبادلات الدولية من السلع، والتي يتم تقييمها باحتساب حصة المغرب ضمن الصادرات الدولية، فقد انتقلت من 0,10% إلى 0,11% من سنة لأخرى. ويعكس هذا الارتفاع نمو المبادلات مع الاتحاد الأوروبي وكذا مع إفريقيا وخاصة بلدان اتحاد المغرب العربي. وفي المقابل، لم تتغير حصص المغرب ضمن السوق الآسيوية والأمريكية من سنة لأخرى.

أما بالنسبة للخدمات، فقد انتقل الفائض الذي أفرزه بند "الأسفار" من 35,5 مليار إلى 46,3 مليار درهم، وذلك بفضل التوسع الذي سجلته المداخيل السياحية والذي بلغ 28,1% إذ وصلت إلى 52,5 مليار درهم.

وأسفرت العمليات التي أنجزتها الإدارات العمومية عن عجز بمبلغ 3,4 مليار درهم بزيادة قدرها 1,5 مليار.

أما الخدمات الأخرى، فقد أفرزت فائضا إجماليا يعادل 4,2 مليار درهم يعزى إلى توسع المداخيل المتعلقة بخدمات الاتصال.

المداخيل والتحويلات الجارية

انتقلت المدفوعات الصافية برسم عائدات رأس المال من 2,7 مليار إلى 3,7 مليار درهم بسبب تزايد النفقات المرتبطة بمداخيل الاستثمارات بما يفوق الخمس لتبلغ 6 ملايير درهم. وارتفعت النفقات المتعلقة بفوائد الدين العمومي، التي بلغت 4,3 مليار درهم، بنسبة 8%. وفي المقابل، تحسنت عائدات التوظيفات العمومية في الخارج بنسبة 14,9% لتصل إلى 5,9 مليار درهم في ارتباط مع ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية وتعزيز احتياطيات الصرف.

وبلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 47,9 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 17,5%. وقد صدرت 86% من هذه التحويلات من منطقة الأورو و5,7% منها من الولايات المتحدة الأمريكية و5,6% من الشرق الأوسط. وباعتبار إيرادات المعاشات والإعانات الاجتماعية الأخرى البالغة 6,6 مليار درهم، أفرزت التحويلات الجارية الخاصة فائضا بمقدار 53,5 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 17,2%.

وفي ما يتعلق بالتحويلات الجارية العمومية، المكونة أساسا من الهبات المقدمة في غالبيتها من لدن الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت الإيرادات 2,6 مليار درهم، بينما وصلت التكاليف إلى 556,2 مليون درهم، مسجلة بذلك فائضا بقي شبه مستقر مقارنة بسنة 2005، إذ بلغ 2,1 مليار درهم.

حساب رأس المال والعمليات المالية

أفرز حساب رأس المال والعمليات المالية في نهاية سنة 2006 فائضا بمقدار 12,3 مليار درهم، انخفض بنسبة 15,3% مقارنة مع السنة الماضية، نتيجة للتقلص الملموس لفائض عمليات القطاع الخاص.

وبالفعل، تراجع الرصيد الإيجابي للقروض التجارية من 2,9 مليار درهم إلى 699 مليون درهم، على إثر انخفاض المداخيل بنسبة 8,9%، من جهة، وارتفاع النفقات بأكثر من الربع، من جهة أخرى.

وتزايدت المداخيل برسم القروض والاستثمارات الخاصة الأجنبية بنسبة 3,4% لتبلغ 29,3 مليار درهم. كما وصلت الاستثمارات في المحافظ إلى 3,3 مليار درهم بدلا من 1,3 مليار في السنة الماضية، فيما انخفضت الاستثمارات المباشرة، التي بلغت 25,5 مليار، بنسبة 2,5% من سنة لأخرى. وهمت القروض والاستثمارات الأجنبية بالخصوص قطاعات الصناعة والسياحة والعقار وكذا الاتصالات، حيث أنجزت كل من فرنسا وإسبانيا نسبة 56% منها ودول الخليج 9,3%. وباعتبار النفقات التي بلغت 15,5 مليار، مرتفعة بنسبة 8,4%، تحدد الفائض المسجل في هذا البند في 13,8 مليار، متراجعا بنسبة 1,7%.

وحققت عمليات القطاع العام، من جهتها، فائضا قدره 1,8 مليار بدلا من عجز بلغ 1,7 مليار درهم في سنة 2005. وسجلت التمويلات الأجنبية التي تمت تعبئتها من طرف الخزينة العامة والمؤسسات العمومية ارتفاعا بنسبة 8,7% لتصل إلى 16,7 مليار، منها 12,2 مليار على شكل سلفات بالعملات الأجنبية و3,8 مليار برسم القروض التجارية. وساهمت هذه القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية والإصلاحات الهيكلية، حيث منحت المؤسسات المالية الدولية أكثر من نصف هذه القروض، خاصة البنك الإفريقي للتنمية الذي ساهم بمبلغ 3,4 مليار والبنك الدولي للإعمار والتنمية بما مقداره 2,2 مليار والبنك الأوربي للاستثمار بمبلغ 1,5 مليار في حين قدم الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1,1 مليار درهم. وعرفت نفقات تسديد أصل الدين، التي بلغت 14,3 مليار، انخفاضا بنسبة 13,3% من سنة لأخرى.

وقد سجل المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي، مع احتساب الدين المضمون، تراجعا طفيفا حيث بلغ 115,2 مليار درهم أو ما يعادل 20% من الناتج الداخلي الإجمالي. وباعتبار سداد الفوائد البالغة قيمتها 4,2 مليار، وصلت الكلفة الإجمالية للدين الخارجي العمومي إلى 18,6 مليار درهم، ممثلة بذلك 7,3% من المداخيل الجارية مقابل 9,2% في سنة 2005.

◆ وضع الاستثمار الدولي

أسفر وضع الاستثمار الدولي، الذي يسجل مبلغ الأصول والخصوم المالية تجاه الخارج، في نهاية سنة 2005 [1] عن رصيد مدين ارتفع بنسبة 5,8% ليبلغ 159,5 مليار درهم، ممثلا بذلك 30,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويرجع هذا التوجه إلى تدهور الرصيد الصافي المدين للاستثمارات المباشرة والاستثمارات في المحافظ الذي حدّ من تأثيره نمو احتياطيات الصرف [2].

الأصول المالية الخارجية

عرف مبلغ الأصول المالية الموجودة في ملكية المقيمين، المقدر بنحو 193 مليار درهم، تزايدا بلغ 15,9% يعزى بالأساس إلى تنامي احتياطيات الصرف، التي تمثل أهم حصة بما يعادل 89,6% من مجموع الأصول. فمن نهاية سنة لأخرى، ارتفعت موجودات الصرف بنسبة 15,6% نتيجة لارتفاع الموجودات من العملات الأجنبية من 145,3 إلى 168,2 مليار درهم.

(1) يتم نشر البيانات المتعلقة بوضع الاستثمار الدولي للمغرب الذي يعده مكتب الصرف ستة أشهر بعد نهاية السنة
(2) يرجع للملحق الإحصائي VIII-2

كما تزايد المبلغ الجاري للاستثمارات المباشرة في الخارج بمعدل 18,2%، ليبلغ 6,5 مليار، ارتباطا بارتفاع المساهمات المباشرة بنسبة 32,9% لتصل إلى 5,4 مليار. وتم إنجاز هذه الاستثمارات بالأساس بفرنسا ومصر ومنطقة التصدير الحرة والمنطقة المالية الحرة لطنجة، خاصة من طرف فاعلين في القطاع المالي وصناعة الإسمنت. ومن جهتها، ارتفعت القروض المقدمة في الحسابات الجارية للشركاء من 294,9 إلى 477,4 مليون درهم، بينما تراجعت الاقتراضات في ما بين الشركات المنتسبة من 1,2 مليار إلى 733,3 مليون.

وسجل مبلغ الاستثمارات في المحافظ البالغ 1,2 مليار، الذي تملك المؤسسات المالية غالبيته ، انخفاضا بنسبة 5% سنة 2004 نتيجة لإعادة تصنيف بعض مساهمات المؤسسات المالية كاستثمارات مباشرة.

وبخصوص الاستثمارات الأخرى، فقد تزايد مبلغها بمقدار 23% ليصل إلى 12,3 مليار درهم، ارتباطا بنمو بلغ نسبة 32% في القروض الممنوحة لغير المقيمين، خاصة الشركة المالية الدولية.

ومن جهتها، تزايدت القروض التجارية التي يمنحها المصدرون المغاربة لزبنائهم في الخارج بنسبة 13,3% بالموازاة مع نمو الصادرات. كما سجلت الودائع لدى البنوك الأجنبية والموجودات بحسابات المقيمين بالعملة الأجنبية ارتفاعا بنسبة 31,2% . وبدورها، عرفت الأصول الأخرى التي تتضمن بالأساس مساهمات المغرب في رأسمال بعض المؤسسات الدولية، تزايدا بنسبة 3,4% مقارنة مع سنة 2004.

الخصوم المالية الخارجية

عرفت الخصوم المالية الخارجية، التي بلغت 352,5 مليار درهم في نهاية سنة 2005، تزايدا بنسبة 11% أو 35,3 مليار، ارتباطا على الخصوص بتزايد مبلغ الاستثمارات المباشرة الخارجية في المغرب. وأنجزت هذه الأخيرة أساسا في قطاعات الاتصال والصناعة حيث بلغت 191,9 مليار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 17,5% لتمثل بذلك

54,5% من مجموع الخصوم. ويعزى هذا التطور إلى المساهمات المباشرة التي ارتفعت بنسبة 14,6% لتصل إلى 175,9 مليار.

وانتقل المبلغ الجاري للاستثمارات في المحافظ، التي تمثل القيم المسعرة منها حوالي 90%، من 14 مليار إلى 18,8 مليار على إثر ارتفاع أسعار الأسهم المدرجة في البورصة.

أما الخصوم المرتبطة بالاستثمارات الأخرى، التي بلغت 141,7 مليار درهم، فقد سجلت تزايدا طفيفا يعزى إلى ارتفاع ودائع غير المقيمين في البنوك المغربية بنسبة 34,7%، لتنتقل من 5,5 إلى 7,4 مليار. وفي ما يخص المبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي، فقد بقي شبه مستقر في مبلغ 115,9 مليار يشمل تراجعا في الدين المباشر للخزينة بنسبة 1,9% وارتفاعا في الدين المضمون بنسبة 4,2%. كما سجل مبلغ الدين الخارجي للقطاع الخاص والائتمانات التجارية شبه استقرار في مبلغ 12,3 مليار و6,1 مليار درهم على التوالي.

◆ تنظيم العمليات التجارية والمالية مع الخارج

تواصل مسلسل انفتاح الاقتصاد الوطني مع اتخاذ جملة من إجراءات تحرير العمليات خلال سنة 2006. وهكذا، تم تحرير التحويلات الخاصة بعمليات التسديد التي تقوم بها مراكز الاتصال لفائدة مقدمي الخدمات غير المقيمين، وكذلك الشأن بالنسبة للتحويلات المتعلقة بشراء حقوق التصنيع واكتراء مجالات للبث بالأقمار الصناعية من لدن الفاعلين في القطاع السمعي البصري وتسديد نفقات سفر وإقامة الفاعلين الأجانب المرتبطة بعمليات المساعدة التقنية.

وشملت عمليات التحرير أيضا الكفالات التي تصدرها البنوك في إطار إسناد الصفقات لغير المقيمين وتوفير السلع والخدمات الممولة من طرف المؤسسات الأجنبية وتسديد تكاليف العمليات الخاصة بالنقل الدولي. وفي إطار النهوض بالنشاط السياحي، خُوِّل للبنوك كذلك إصدار كفالات لفائدة المؤسسات المالية الأجنبية من أجل تمكين غير المقيمين من اقتناء عقارات بالمغرب.

ومن جهة أخرى، تم وضع إطار تنظيمي جديد ينظم عملية الصرف اليدوي، مما أدى بالخصوص إلى توسيع هذا النشاط ليشمل شركات تحويل الأموال وإنشاء مكاتب للصرف.

◆ سوق الصرف

تسعير العملات

تميزت سنة 2006 على صعيد أسواق الصرف العالمية بانخفاض الدولار الأمريكي خصوصا إزاء الأورو والجنيه الإسترليني، و كذا باستمرار الين في اتجاهه نحو الانخفاض عموما.

وباعتبار هذه التطورات ونظام تسعير الدرهم (أنظر الإطار 7)، عرفت العملة الوطنية، من نهاية سنة لأخرى، ارتفاعا بنسبة 9,4% مقابل الدولار و10,7% تجاه الين، فيما انخفضت بنسبة 2,1% إزاء الأورو و4,1% أمام الجنيه الإسترليني. ومن جهة أخرى، عرفت القيمة الخارجية للدرهم مقابل وحدة «حقوق السحب الخاصة» ارتفاعا بنسبة 3,91% من نهاية سنة لأخرى.

أسعار التحويل (نهاية الشهر)

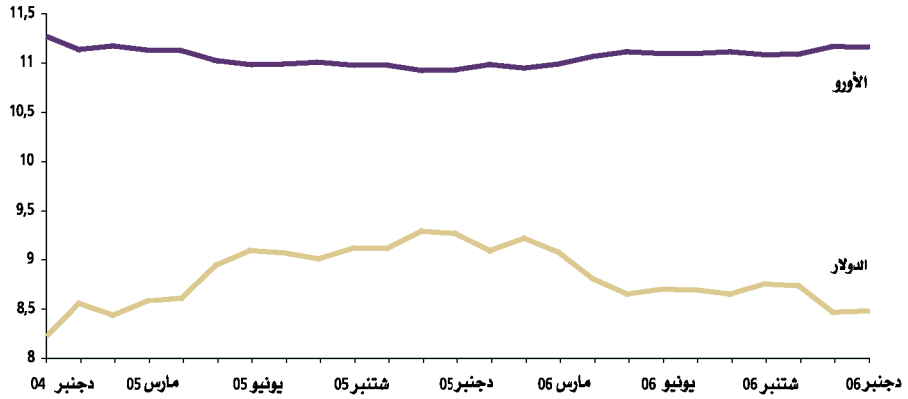

إطار 7 : تسعير الدرهم

يعود نظام تسعير الدرهم على أساس سلة من العملات إلى سنة 1973. وكانت هذه السلة، التي تعكس بنية المبادلات التجارية مع الخارج، تهدف إلى ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الإسمي للعملة الوطنية وتخفيف أثر تقلبات العملات المكونة لها على الدرهم.

وفي سنة 1990، وبتزامن مع تخفيض قيمة الدرهم، عرفت آلية التسعير تعديلا هاما من خلال اعتماد سلة تسعير جديدة، حيث تقرر تعزيز حصة العملات الأوربية في السلة المذكورة في أفق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي واندماج أوسع للاقتصاد الوطني ضمن هذه المنطقة.

وترتبت عن إحداث الأورو في سنة 1999 مراجعة تركيبة السلة من أجل تعويض العملات الأوروبية القديمة بهذه العملة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، مكن اعتماد أسعار مرجعية جديدة من أخذ التغيرات المسجلة منذ شهر ماي 1990 بعين الاعتبار وذلك قصد الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للدرهم وتحيين أسعار الصرف.

وفي أبريل 2001، تم تعديل سلة التسعير لحصر تركيبتها في عملتي الأورو والدولار الأمريكي بمعامل ترجيح يبلغ 80% و20% على التوالي. ويهدف هذا التعديل إلى تقليص تقلبات الدرهم إزاء عملة أهم شريك تجاري للمغرب.

ومنذ سنة 2001، فإن استقرار سعر الصرف الفعلي الإسمي الذي يضمنه نظام سلة التسعير قد تعزز بفضل تحسين التنافسية على أساس سعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث ظلت نسبة التضخم في المغرب عموما دون المستوى المتوسط المسجل بالولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو.

وفي الواقع، يتم التسعير اليومي للدرهم كما يلي:

1- احتساب معامل ترجيح كل عملة من العملات التي تدخل في إطار تقييم الدرهم على أساس الأسعار المرجعية المحددة لهذا الغرض. ويتم بعد ذلك حساب متوسط سعر الدرهم بالدولار على أساس هذه الترجيحات ومتوسط سعر الأورو بالدولار في سوق الصرف الدولية. وهكذا، نحصل على الصيغة التالية:

1درهم = (1/السعر المرجعي للدولار) × 20% + [(1/السعر المرجعي للأورو) × 80%]

× سعر الأورو/ دولار= X دولار

وللحصول على متوسط سعر الدولار بالدرهم، نحسب معكوس السعر الناتج عن هذه الصيغة.

2- تحديد متوسط أسعار العملات الأخرى المسعرة على أساس متوسط سعر الدولار بالدرهم المحتسب مسبقا.

3- توسيع هامش متوسط أسعار العملات المسعرة بنسبة 3‰ من كل جانب من أجل تحديد أسعار الشراء وأسعار البيع على التوالي.

وسجلت العملة الوطنية على أساس المتوسط السنوي ارتفاعا بنسبة 0,78% مقابل الدولار و6,48% تجاه الين، بينما انخفضت بنسبة 0,18% مقابل الأورو و0,49% إزاء الجنيه الإسترليني[1].

(1) يرجع للملحق الإحصائي IX-1

وباعتبار أن نسبة التضخم فاقت هذه السنة نظيرتها عند شركائنا، سجل سعر الصرف الفعلي، المحتسب بالمعدل السنوي، ارتفاعا طفيفا على أساس القيمة الحقيقية.

عمليات الصرف

تميز نشاط سوق الصرف خلال سنة 2006 عموما بالارتفاع، وذلك ارتباطا بالنمو الذي عرفته عمليات الصرف بالناجز وكذا العمليات الآجلة(1).

وهكذا، تزايدت عمليات الصرف بالناجز للعملات مقابل الدرهم في ما بين البنوك بما يعادل 1,8 مليار درهم لتصل إلى 12,3 مليار على أساس المتوسط السنوي، على إثر تنامي العمليات المنجزة من طرف البنوك لحساب زبنائها.

ومن جهتها، بلغت عمليات شراء العملات من طرف البنوك لدى بنك المغرب ما يقارب 2,1 مليار درهم، في المتوسط السنوي، بدلا من 1,8 مليار في السنة الماضية.

وفي ما يتعلق بعمليات الصرف الآجلة المنجزة من لدن البنوك لحساب زبنائها، فقد بلغ متوسط حجمها السنوي 14,1 مليار درهم، مرتفعة بما يقارب الثلثين مقارنة مع سنة 2005. وفي هذا الإطار، عرفت عمليات الشراء لأجل قصد تغطية الواردات، التي تمثل 95%من مجموع العمليات الآجلة، تزايدا بمعدل 69% في المتوسط.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 2-IX

وبالموازاة مع ذلك، سجلت عمليات المفاضلة بين العملات المنجزة بين البنوك ومراسليها بالخارج ارتفاعا بأكثر من الضعف في المتوسط السنوي لتبلغ 36,4 مليار درهم. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم العمليات التي خصت الأورو مقابل الدولار وذلك في إطار عمليات التمويل بالعملات وتدبير الخزينة.

كما استمر تزايد توظيفات العملات المنجزة من طرف البنوك المغربية لدى مراسليها بالخارج في سنة 2006، حيث انتقل متوسط حجم هذه العمليات من 9,1 مليار إلى 13,4 مليار درهم. وتم تحقيق أعلى مستوى لهذه التوظيفات في شهر نونبر الذي عرف إنجاز عدد مهم من عمليات شراء العملات من طرف البنوك لدى بنك المغرب.

◆ التعاون الدولي

في ما يتعلق بالتعاون الدولي، تميزت سنة 2006 بدخول اتفاقيتين للتبادل الحر حيز التطبيق، مما سيعطي ديناميكية جديدة للمبادلات التجارية والاستثمارات الخارجية المباشرة. وتنص هاتان الاتفاقيتان، اللتان تم توقيعهما مع تركيا والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004، أساسا على التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على المواد الصناعية خلال فترة لا تتعدى عشر سنوات. كما صادق المغرب في يوليوز 2006 على اتفاقية التبادل الحر الرباعية الأطراف، الموقعة في فبراير 2004 مع تونس ومصر والأردن، والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2007.

كما تواصل تفكيك الرسوم الجمركية، الذي بدأ في مارس 2000 في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، بتخفيض 10% من الرسوم الجمركية المطبقة على استيراد المنتجات الصناعية المنتجة محليا.

ومن جهة أخرى، دخلت اتفاقية الصيد البحري المبرمة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق في مارس 2006. وتنص هذه الاتفاقية على الاستفادة من تعويض مالي مقابل الترخيص لمزاولة أنشطة الصيد في المياه المغربية وعلى إجراءات تهدف إلى دعم تحديث الأسطول المغربي للصيد الساحلي وكذا إنعاش الشراكة والاستثمارات في هذا القطاع.

وأخيرا، وفي إطار تعزيز التعاون بين بلدان المغرب العربي، تم في دجنبر 2006 عقد مؤتمر جهوي حول إصلاح القطاعات المالية والاندماج المالي في هذه الدول. ومكن هذا المؤتمر، الذي يأتي بعد مؤتمر الجزائر المنعقد في 2005 حول تسهيل التجارة، من تحديد المحاور ذات الأولوية والتي تمت بلورتها إلى أنشطة قصيرة ومتوسطة المدى تتعلق خصوصا بتحقيق التجانس في الجانب التنظيمي وفي أنظمة الأداء ومواصلة الجهود الرامية إلى تحديث القطاعات المالية الوطنية وكذا تعزيز التعاون بين البنوك المركزية وباقي السلطات المكلفة بالإشراف البنكي. علاوة على ذلك، مكن هذا المؤتمر من إنشاء لجنة خبراء مكلفة بإعداد مخطط عمل يهدف إلى تحقيق الاندماج المالي للمنطقة. وسيخصص المؤتمر الثالث حول الاندماج المغاربي، الذي سيعقد في تونس، لمناقشة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الجهوية.

المالية العمومية

عرفت المالية العمومية في سنة 2006 تحسنا ملحوظا، بفضل تزايد العائدات الجبائية بالإضافة إلى التقليص من نفقات التسيير. وفي هذه الظروف، لم يتجاوز عجز الميزانية 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي[1]، و2,1% بدون احتساب موارد الخوصصة، ليبلغ مستوى أدنى مما كان متوقعا في قانون المالية وأقل من النسب المسجلة في السنوات الماضية. وقد أدى انخفاض حاجة الخزينة إلى التمويل إلى تقلص نسبة مديونيتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 62,6% إلى 57,4%.

قانون المالية لسنة 2006

تم تحضير قانون المالية لسنة 2006 على أساس نسبة نمو قدرها 5,4% و بسعر 60 دولار للبرميل من النفط. وقد حدد عجز الميزانية المتوقع في 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 3,3% المنصوص عليها في قانون المالية السابق، بناء على التزايد المتوقع للموارد العادية والنفقات الإجمالية بنسبة مماثلة قدرها 7,8%. وكان من المنتظر أن ينتج تحسن الموارد العادية عن ارتفاع الموارد الجبائية، خاصة المتعلقة منها بالضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة. وعلى العكس، كان من المتوقع أن تنخفض الموارد غير الجبائية نظرا بالأساس لتراجع عائدات الخوصصة المقدرة بقيمة 4,5 مليار بدل 12 مليار المسجلة في ميزانية 2005. وبالمقابل، كان من المفترض أن تعرف نفقات الخزينة ارتفاعا يرجع بالخصوص لتزايد نفقات المقاصة ونفقات التسيير. وكان من المتوقع أن تتأثر هذه الأخيرة برفع مساهمة الدولة في الصندوق المغربي للتقاعد المتعلقة بالمعاشات المدنية والعسكرية، وكذا بتحمل الخزينة، مكان الصندوق، للتكلفة الإضافية المترتبة على عملية المغادرة الطوعية. وكان من المرتقب كذلك أن يترتب تزايد النفقات عن ارتفاع التسديدات المرتبطة بفوائد

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من X-1 إلى X-4

الدين بنسبة 7,7% وتكاليف التجهيز بنسبة 6,9%. وعلى العكس من ذلك، كان من المنتظر أن تتراجع نفقات الموظفين بحوالي 2% نتيجة لعملية المغادرة الطوعية.

تضمن قانون المالية لسنة 2006 عددا من التعديلات الجبائية، تهدف بالأساس إلى توسيع الوعاء الضريبي. وهكذا، تقرر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بسعر 10% على عمليات القرض الفلاحي التي كانت معفاة في السابق، وكذا على العمليات المالية الأخرى التي كان يطبق عليها سعر 7%، مع الإبقاء على إعفاء السلفات والقروض الممنوحة للجماعات المحلية من طرف صندوق تجهيز الجماعات المحلية. (أنظر الإطار 8).

إطار 8 : التدابير المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة

تتمثل التدابير التي نص عليها قانون المالية لسنة 2006 في هذا المجال في :
- إخضاع العمليات المالية للضريبة بسعر 10%.
- إخضاع الزبدة للضريبة بسعر 14%.
- رفع سعر الضريبة على الأرز المصنع والدقيق والعجائن الغذائية من 7% دون الحق في الخصم إلى 10% مع الحق في الخصم.
- رفع سعر الضريبة من 7% إلى 20% المطبق على الدراجات والعجلات والأوعية الهوائية المعدة للدراجات، والاشتراك بمصالح الإذاعة والتلفزيون وكذا الأغذية المركبة.
- رفع سعر الضريبة من 14% إلى 20% المطبق على المربى وعمليات البيع والتسليم المتعلقة بالقهوة، وعلى مشتقات القهوة ومستخرجات القهوة القابلة للإنحلال.
- إخضاع بعض المهن الحرة مثل التراجمة والموثقين والمحامين والعدول وأعوان القضاء والبياطرة للضريبة بسعر 10% مع الحق في الخصم، عوض 7% دون الحق في الخصم.
- إخضاع العمليات المنجزة من طرف مستغلي سيارات التعليم للضريبة بسعر 20% مع الحق في الخصم، بدل الإعفاء دون الحق في الخصم.
- إخضاع مداخيل ألعاب الحظ واليانصيب الوطني والرهان الحضري المتبادل للضريبة بسعر 20% بدل الإعفاء دون الحق في الخصم.

وفي ما يخص الضريبة على الشركات، فقد تقرر تطبيق سعر 35% على أرباح صندوق التوفير الوطني. كما تم حصر الإعفاءات التي تستفيد منها الشركات الأجنبية بالنسبة لفوائض القيمة الناتجة عن بيع القيم المنقولة في الأسهم المدرجة في بورصة القيم للدار البيضاء فقط. كما نص قانون المالية لسنة 2006 أيضا على تطبيق الضريبة على الشركات على الربيحات المؤداة للدولة والجماعات المحلية. ومن جهة أخرى، وقصد ملاءمة النظام الجبائي لهيئات التوظيف في رأسمال المخاطر مع النظام الجبائي لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، تقرر إعفاء الفئة الأولى من الضريبة على الشركات، شريطة توفرها على مخطط محاسبي خاص وامتلاكها بصفة دائمة لمحفظة سندات مكونة في حدود 50% على الأقل من أسهم شركات مغربية غير مدرجة في بورصة القيم. إضافة إلى ذلك، تقرر تمديد الإعفاء الجزئي من الضريبة على الشركات، وذلك إلى غاية 31 دجنبر 2007، لفائدة الأشخاص المعنويين في ما يخص فائض القيمة الناتج عن تفويت القيم المنقولة المتداولة في البورصة.

كما تم الإبقاء على الإعفاء بخصوص الفوائد الناتجة عن ودائع الأشخاص الذاتيين لدى صندوق التوفير الوطني.

وأخيرا، في إطار التحضير للمدونة العامة للضرائب، وبعد كتاب المساطر الجبائية الصادر في سنة 2005، تم إعداد كتاب الوعاء والتحصيل (أنظر الإطار 9). كما تم لأول مرة إرفاق قانون المالية بتقرير عن النفقات الجبائية يبرز النقص في الإيرادات المترتب عن الأنظمة الاستثنائية والذي قدر بمبلغ 15,5 مليار درهم أو 2,9% من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2005، تمثل فيها الضريبة على القيمة المضافة 53%.

إطار 9 : كتاب الوعاء والتحصيل

يهدف هذا الكتاب إلى تجميع وتدوين كل المقتضيات الجبائية المتعلقة بوعاء وتحصيل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة ورسوم التسجيل. ويجمع هذا الكتاب كل النصوص الضريبية الخاصة ويلائم بعض مقتضياتها مع التشريعات والتنظيمات الجاري بها العمل، مثل القانون المحاسبي والقوانين المتعلقة بالشركات. كما يدرج مقتضيات جديدة ترمي إلى توسيع الوعاء الضريبي.

◆ تنفيذ قانون المالية لسنة 2006

تميز تنفيذ قانون المالية لسنة 2006 بارتفاع ملموس للموارد العادية التي وصلت إلى 147 مليار درهم وبتراجع طفيف للنفقات العادية التي بلغت 124,2 مليار، مما مكن من تسجيل رصيد عادي قياسي قدره 22,8 مليار. وباعتبار نفقات التجهيز البالغة 23,4 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 14,2% والرصيد السلبي للحسابات الخصوصية للخزينة الذي بلغ 9,2 مليار، فقد تراجع عجز الميزانية بأكثر من النصف ليبلغ 9,8 مليار درهم. نتيجة لذلك، اتجهت من جديد نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الإجمالي نحو الانخفاض الذي عرفه من قبل بعد توقف في سنة 2005، يعزى إلى النفقات الاستثنائية المتعلقة بالمغادرة الطوعية.

الموارد العادية للخزينة

بلغت الموارد العادية للخزينة، بما فيها حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات المحلية ومداخيل الخوصصة، 147 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 11,2% يعود بالأساس لتزايد الموارد الجبائية. وقد ارتفعت هذه الأخيرة بنسبة 13,4%، لتبلغ 125,2 مليار درهم، مما جعل الضغط الجبائي يصل إلى 21,8% بدل 21,1% في سنة 2005.

وارتفعت مداخيل الضرائب المباشرة، التي مثلت 40,2% من مجموع الموارد الجبائية، بنسبة 16% لتصل إلى 50,4 مليار درهم. فقد تعززت مداخيل الضريبة على الشركات، التي بلغت 24,8 مليار درهم، بنسبة 28% ارتباطا بتحسن نتائج الشركات العاملة على الخصوص في القطاع المالي وقطاعات الاتصالات وصناعة مواد البناء والطاقة التي تمثل أهم القطاعات المساهمة في الضريبة على الشركات وبفضل الدفعات برسم التسويات. أما الضريبة على الدخل، فلم تتزايد إلا بنسبة 5% لتبلغ 23,9 مليار. وعند هذا المستوى، فهي تمثل فقط 47,5% من الضرائب المباشرة عوض 52,6% في سنة 2005.

ومن جهتها، عرفت الضرائب غير المباشرة ارتفاعا بنسبة 14,6% لتصل إلى 55,2 مليار درهم. وضمن هذا المجموع، بلغت عائدات الضريبة على القيمة المضافة 39,2 مليار، حيث ارتفعت بأكثر من الخمس في سنة 2006. فبعد أن بقيت شبه مستقرة في سنة 2005، سجلت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المعاملات الداخلية تزايدا بنسبة 30,7%، ارتباطا بالتعديلات التي عرفتها أسعار هذه الضريبة وكذا تنامي الاستهلاك. أما الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، فقد جلبت موارد بقيمة 22,5 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 13,4% تقارب نسبة تزايد الواردات. وفي ما يخص إيرادات الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فقد انتقلت من 15,5 إلى 16 مليار درهم، من ضمنها 9,2 مليار تخص المنتجات النفطية.

أما مداخيل الرسوم الجمركية، فقد بقيت شبه مستقرة في مستوى 12,3 مليار درهم، حيث خفف ارتفاع الواردات من تأثير تفكيك الرسوم الجمركية.

وبالنسبة لعائدات رسوم التسجيل والتنبر، التي بلغت 7,3 مليار درهم، فقد ارتفعت بنسبة 14,4% موازاة مع تطور المعاملات العقارية.

ومن جهتها، ارتفعت الإيرادات غير الجبائية بنسبة 7% ارتباطا بنمو موارد الاحتكار ودفع فوائض صناديق حوادث الشغل. وبالنسبة لمداخيل الخوصصة، فقد انخفضت من 6,9 مليار درهم إلى 2,4 مليار، نتج مليارات منها عن تفويت 20% من شركة التبغ، فيما ترتبت البقية عن تفويت الشركة المغربية للشاي والسكر و0,1% من رأسمال شركة اتصالات المغرب.

نفقات الخزينة

تراجعت النفقات العادية للخزينة، التي بلغت 124,2 مليار درهم، بنسبة 2,4% مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2005 والذي تضمّن التعويضات عن المغادرة الطوعية. وبدون احتساب هذه التعويضات، فقد تفاقمت نفقات التسيير بأكثر من الخمس نظرا لارتفاع مساهمات الدولة في الصندوق المغربي للتقاعد برسم المعاشات المدنية والعسكرية. أما بالنسبة لنفقات الموظفين، فلم تتراجع كما كان منتظرا تحت تأثير عملية المغادرة الطوعية، بل ارتفعت بنسبة 2,4% لتصل إلى 63,4 مليار، أو حوالي 11% من الناتج الداخلي الإجمالي، بفعل التعجيل بتسوية وضعية الموظفين والتدابير المتخذة لصالح بعض فئات الموظفين التابعين لوزارتي التربية الوطنية والصحة وكذا إسناد المناصب المالية الشاغرة. أما في ما يخص الآداءات المتعلقة بفوائد الدين، فقد بلغت 18,6 مليار، بارتفاع بنسبة 6,5% يرجع بالأساس إلى عمليات سداد الفوائد برسم الدين الداخلي والتي تنامت بنسبة 7,2%. وتزايدت بدورها التحملات المتعلقة بالمقاصة بنسبة 7,9% بدل 42,7% في سنة 2005، لتصل إلى 12,2 مليار، من ضمنها 7,6 مليار خصصت للمواد النفطية.

وفي هذه الظروف، أفرزت الميزانية العادية رصيدا إيجابيا بقيمة 22,8 مليار، بدل 5 ملايير في سنة 2005. وباعتبار تكاليف التجهيز بمبلغ 23,4 مليار، الذي ارتفع بنسبة 14,2%، وكذا الرصيد السالب للحسابات الخصوصية للخزينة البالغ 9,2 مليار، تراجع عجز الميزانية في ظرف سنة واحدة من 20,7 مليار إلى 9,8 مليار، أو 12 مليار إذا استثنينا موارد الخوصصة. ومن جهة أخرى، خفضت الخزينة من متأخرات الأداء بما قدره 1,3 مليار لتتراجع إلى 5,5 مليار، من ضمنها 3,4 مليار تخص المواد النفطية. وهكذا، تحدد عجز الصندوق في 11 مليار بدل 28,5 مليار المسجلة السنة الماضية.

◆ تمويل عجز الخزينة

مكن تراجع عجز الصندوق وانخفاض التدفقات الصافية للرساميل برسم الدين الخارجي من التقليل من لجوء الخزينة إلى سوق الأذينات بالمزايدة، في حين عبأت الخزينة موارد هامة عبر مسالكها المالية الخاصة.

بملايين الدراهم	سنة 2005*	سنة 2006
– المداخيل العادية	**132.223**	**147.008**
المداخيل الجبائية	110.384	125.230
المداخيل غير الجبائية	17.807	19.054
مداخيل بعض الحسابات الخاصة للخزينة	4.032	2.724
– النفقات العادية	**127.229**	**124.186**
منها : فوائد الدين العمومي	17.441	18.570
– الرصيد العادي	**4.994+**	**22.822+**
– تكاليف التجهيز	**20.519**	**23.428**
– رصيد الحسابات للخزينة	**5.199-**	**9.161-**
– فائض أو عجز الميزانية	**20.724-**	**9.767-**
– تغيرات متأخرات الاداء	**7.805-**	**1.255-**
– عجز الصندوق	**28.529-**	**11.022-**
– التمويل الصافي	**28.529**	**11.022**
– التمويل الخارجي	**1.457-**	**538-**
السحوبات	9.284	8.857
التسديدات	10.741-	9.395-
– التمويل الداخلي	**29.986**	**11.560**
التمويل البنكي	4.107	2.025-
. بنك المغرب	(749)	(1.350-)
. البنوك	(3.358)	(675-)
التمويل غير البنكي	25.879	13.585
. سوق الرساميل	33.930	7.822
. الودائع ذات الطابع النقدي	703	30-
. الودائع الأخرى لدى الخزينة	8.754-	5.793

(*) أرقام مراجعة

التمويل الخارجي

بالإضافة إلى الهبات التي بلغت 2,5 مليار درهم والممنوحة أساسا من طرف الاتحاد الأوروبي، عبأت الخزينة موارد بمجموع 6,4 مليار درهم، منح منها البنك الإفريقي للتنمية 3 ملايير خصصت لتمويل مشاريع البنية التحتية. وحيث إن التسديدات برسم أصل الدين الخارجي تراجعت بنسبة 12,5% لتنحصر في مبلغ 9,4 مليار درهم، أسفرت تدفقات الرساميل الخارجية عن دفوعات صافية بلغت 538 مليون بدل 1,5 مليار المسجلة في سنة 2005.

التمويل الداخلي

نتج عن تحسن وضعية خزينة الدولة تقلص بنسبة 61,4% في الموارد الصافية المعبأة في السوق الداخلي التي تحددت في 11,6 مليار. وتقلص التمويل النقدي بقيمة 2,1 مليار، حيث خفضت الخزينة من التجائها للأبناك بما قدره 675 مليون، كما أنها سددت 1,4 مليار من ديونها تجاه البنك المركزي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الخزينة قد سددت السلفات التعاقدية بما قدره مليار واحد عبر إصدار أوراق مالية (أنظر الإطار 10). أما التعبئات الصافية لموارد الادخار، فقد تحددت في 13,6 مليار، بدل 25,2 مليار في السنة الفارطة.

وبالفعل، فباستثناء المبالغ الهامة التي تمت تعبأتها من طرف الخزينة في بداية ونهاية السنة، تراجع لجوءها الصافي لسوق الرساميل، حيث انحصرت الإصدارات الصافية في سوق الأذينات بالمزايدة في 8,4 مليار، بدل 36,7 مليار في سنة 2005. وتزايدت الاقتناءات من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بمقدار 12,4 مليار، وتلك التي قام بها صندوق الإيداع والتدبير والبنوك بما قدره 734 مليون و434 مليون على التوالي، بينما سجلت اكتتابات شركات التأمين وهيآت الاحتياط الاجتماعي انخفاضا قدره 5 ملايير. أما بالنسبة للسندات لستة أشهر والاقتراضات التعاقدية، فقد أفرزت تسديدات صافية بقيمة 176 مليون و1,3 مليار على التوالي. ومن جهتها، سجلت الاكتتابات الصافية لأدوات الدين الأخرى ارتفاعا بمبلغ 329 مليون. وتمت تغطية الجزء الباقي من حاجة الخزينة إلى التمويل باللجوء إلى الودائع الموجودة في مسالكها المالية.

إطار 10 : المقتضيات المنظمة للمساعدات المالية

المقدمة من بنك المغرب للدولة

تنص المادة 27 من القانون الأساسي الجديد لبنك المغرب على أنه لا يمكن للبنك أن يمنح مساعدات مالية للدولة ولا أن يعتبر ضامنا للالتزامات المبرمة من طرفها إلا في شكل تسهيلة صندوق محددة في 5% من الموارد الجبائية التي يتم تحقيقها خلال السنة المالية المختتمة. ومن جهة أخرى، وطبقا للمادة 62، تم إبرام اتفاقية بين الدولة وبنك المغرب، ثلاثة أشهر بعد دخول القانون الأساسي حيز التنفيذ، لتحديد كيفيات تسديد ديون الدولة تجاه بنك المغرب.

وبموجب هذه الاتفاقية، التزمت الخزينة بتسديد هذه التسبيقات التي بلغت 5,5 مليار درهم، خلال سنتي 2006 و2007، عن طريق إصدار سندات بشروط السوق. وتم تسديد الشطر الأول في تاريخ 7 نونبر 2006، تلاه شطران آخران في 19 فبراير و12 مارس 2007 بمبلغ مليار لكل واحد.

◆ الدين العمومي المباشر

وصل المبلغ الإجمالي الجاري لدين الخزينة عند نهاية دجنبر 2006 إلى 330,3 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,9% بدل 11,3% في سنة 2005. وتراجع الدين العمومي المباشر من 62,6% إلى 57,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك باعتبار التزايد الهام لهذا الأخير في سنة 2006. وقد انتقل المبلغ الجاري للدين الداخلي في ظرف سنة واحدة من 258,5 إلى 265,8 مليار درهم، ممثلا 80,5% من مجموع الدين الإجمالي المباشر و46,2% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 79% و49,5% على التوالي سنة 2005. وقد وصل المبلغ الجاري لسندات الخزينة المعبأ في سوق الأذينات بالمزايدة 260 مليار، مسجلا ارتفاعا بنسبة 3,4%،

في حين سجل المبلغ الجاري لأدوات الدين الأخرى تراجعا بنسبة 16% حيث بلغ 5,9 مليار درهم. أما محفظة سندات الخزينة التي تمتلكها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، فقد ارتفعت بنسبة 25% لتنتقل حصتها في مجموع المبلغ الجاري للدين الداخلي من 19% في سنة 2005 إلى 23% في سنة 2006.

وفي ما يخص التكلفة المتوسطة للدين الداخلي، فقد تراجعت في ظرف سنة واحدة من 4,66% إلى 4,08%، بينما أوضحت بنية هذا الدين حسب المدة المتبقية أهمية حصة السندات الطويلة الأمد، التي انتقلت من 47% إلى 52%. وقد أصدرت الخزينة لأول مرة في دجنبر 2006 سندات لأمد 30 سنة بسعر إسمي نسبته 4,5%.

ومن جهته، سجل المبلغ الجاري للدين الخارجي المباشر، تراجعا بنسبة 6,5% لينحصر في 64,5 مليار درهم، أي ما يعادل 7,6 مليار دولار. وبالموازاة مع ذلك، انتقلت حصته من المديونية الإجمالية من 21% إلى 19,5%.

وقد تواصلت خلال سنة 2006 عملية التدبير الفعال للدين الخارجي. فقد همت عمليات تحويل الدين إلى استثمارات خاصة ما قيمته 728 مليون درهم تجاه الكويت و88 مليون درهم تجاه إسبانيا، في حين بلغت عمليات تحويل الدين إلى استثمارات عمومية بالنسبة لإيطاليا وإسبانيا ما قدره 49 مليون و109 مليون درهم على التوالي. كما قامت الخزينة هذه السنة بالتسديد المسبق لقرض مكلف بمبلغ 272 مليون درهم لفائدة البنك الياباني للتعاون الدولي.

تطور النقد

السياسة النقدية

تم تطبيق السياسة النقدية في سنة 2006 في إطار القانون الأساسي الجديد للبنك المركزي الذي منحه استقلالية كبيرة وحدد مهمته الرئيسية في الحفاظ على استقرار الأسعار.

وهكذا بادر البنك المركزي إلى إعادة ملاءمة الإطار الاستراتيجي للسياسة النقدية، مما أدى به إلى تبني مقاربة متعددة المعايير لتشخيص مخاطر التضخم. كما انكب البنك، في نفس الوقت، على تحليل آليات توصيل إشارات السياسة النقدية.

وبعد أن أظهرت الدراسات التي أنجزت وفقا لهذه المقاربة، منذ الفصل الأول من سنة 2006، وجود ضغوط على الأسعار، قرر مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في أبريل من نفس السنة إعطاء الأولوية لطلبات العروض الأسبوعية كوسيلة لسحب السيولة، بسعر فائدة حدد في 2,50%، بدلا من تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة بنسبة 2,25%. وبالنظر إلى احتمالات تزايد حدة المخاطر التضخمية خلال الربع الأخير من السنة، قرر المجلس، خلال اجتماعه في شهر دجنبر، رفع سعر الفائدة المطبق على عمليات سحب السيولة بواسطة طلبات العروض إلى 2,75% [1].

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من XI-1 إلى XI-12

إطار السياسة النقدية

تدخل القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية ضمن صلاحيات مجلس البنك الذي تضمن له تركيبته الجديدة كامل الاستقلالية. وتعقد هذه الهيأة اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر وفق جدول زمني يتم نشره مسبقا، حيث تم الإعلان عن تواريخ انعقاد اجتماعاتها لسنة 2006 مع نهاية سنة 2005. وتعود صلاحية الموافقة على الدراسات التي يستند عليها المجلس لاتخاذ قراراته إلى اللجنة النقدية والمالية، وهي جهاز داخلي تابع للبنك يجتمع شهريا برئاسة الوالي. وعلى المستوى العملياتي، قام البنك بإنشاء لجنة السوق النقدية التي تجتمع أسبوعيا من أجل تحديد حجم وطرق تدخل البنك في السوق النقدية.

وبعد أن اعتمد الإطار التحليلي في الماضي على تتبع المجمعات النقدية بالمقارنة مع قيمة مرجعية تحدد في بداية السنة، تبنى البنك مقاربة جديدة تمكن من تقييم العوامل المسببة للضغوط التضخمية، من خلال تتبع المؤشرات المتعلقة بالقطاع الحقيقي، من جهة، وبالقطاع المالي، من جهة ثانية.

ويتم تحليل هذه المؤشرات وفق رؤية استشرافية تتمثل في إعداد توقعات وتقييم المخاطر التي من شأنها التأثير على استقرار الأسعار.

وانطلاقا من هذه التحاليل والتوقعات، تعد اللجنة النقدية والمالية تقريرا فصليا حول السياسة النقدية يتم تقديمه للمجلس ونشره، وفقا للممارسات الجاري بها العمل في هذا المجال على الصعيد الدولي. وإضافة إلى إسهامه في عملية اتخاذ القرار، يشكل هذا التقرير وسيلة أساسية للتواصل بالنسبة للبنك تمكنه من توضيح الأسس التي تستند إليها قرارات السياسة النقدية وضمان استقرار توقعات الفاعلين الاقتصاديين.

وبالنسبة للإطار العملياتي، فإنه يعتمد على تدخلات البنك في السوق النقدية من أجل الحفاظ على سعر الفائدة اليومي في مستوى يتوافق وقرارات المجلس. ولتحقيق هذا الغرض، يعتمد البنك على أدوات للتدخل تتمثل على الخصوص في العمليات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بسعر فائدة حدد في 3,25% بالنسبة للتسبيقات وما بين 2,50% و3,25% بالنسبة لعمليات سحب السيولة.

كما يقوم بنك المغرب، بمبادرة منه، بعمليات الضبط الدقيق للسيولة، خاصة بواسطة اتفاقيات إعادة الشراء، قصد توجيه سعر الفائدة ما بين البنوك.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك الاستفادة من تسهيلات على شكل تسبيقات وإيداعات لمدة 24 ساعة وذلك من أجل الحد من تأثير التغيرات غير المتوقعة في عرض وطلب السيولة على تطور سعر الفائدة اليومي.

وأخيرا، خول القانون الأساسي الجديد للبنك إمكانية إصدار سندات اقتراض بهدف ضبط السوق النقدية. إلا أن المجلس قرر عدم اللجوء إلى هذه الأداة في الظروف الحالية.

قرارات السياسة النقدية

تم تطبيق السياسة النقدية، في سنة 2006، في ظرفية تميزت باحتداد الضغوط التضخمية. فبعد الوتيرة المعتدلة التي سجلت سنة 2005، برزت مخاطر ظهور ضغوط على الأسعار على المدى القصير منذ الفصل الأول، نظرا بالخصوص لحيازة العناصر الاقتصادية لموجودات سائلة مهمة ولارتفاع كلفة الطاقة بالإضافة إلى الآثار المترتبة عن تعديل الضريبة على القيمة المضافة.

وبالنظر إلى هذه العوامل، قرر المجلس، خلال اجتماعه المنعقد في 27 أبريل، إعطاء الأولوية لعمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بسعر فائدة 2,50% كأداة أساسية للتدخل.

وتواصلت التوجهات الرئيسية المسجلة في الربع الأول من السنة خلال الفصلين الثاني والثالث، وتمثلت على الخصوص في التنامي القوي للطلب وتوسع النقد والائتمان وكذا تسجيل معدل تضخم تجاوز 3% على أساس سنوي. وهكذا قرر مجلس البنك، خلال اجتماعاته بتاريخ 20 يونيو و22 شتنبر 2006، الاستمرار في اعتماد اللجوء إلى عمليات سحب السيولة بواسطة طلبات العروض بسعر فائدة 2,50% مع الحرص على متابعة دقيقة لمخاطر التضخم.

وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، تزايدت مخاطر تسارع التضخم، حيث سجل الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة في شهر أكتوبر ارتفاعا بنسبة 4,1% على أساس سنوي، فيما أظهرت التقديرات المتعلقة بالطلب الإجمالي وجود ضغوط على الطاقة الإنتاجية. وفي ما يخص تطور النقد، تصاعدت الوتيرة السنوية لنمو المجمع النقدي م3

لتصل إلى 15,2% في نونبر، مما يعكس على الخصوص الارتفاع الكبير الذي عرفته الموجودات المخصصة لإنجاز المعاملات. كما أكدت المؤشرات الأخرى التي يقوم البنك بتتبعها، خصوصا المتعلقة منها بأسعار النفط الدولية وسوق الشغل، زيادة الضغوط على الأسعار.

وعلى ضوء هذه التطورات، قرر مجلس البنك في اجتماعه المنعقد بتاريخ 19 دجنبر رفع معدل تدخله في السوق النقدية برسم عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بمقدار 25 نقطة أساس ليتحدد في 2,75%.

تطبيق السياسة النقدية

ضمن ظرفية تميزت بتزايد فائض السيولة خلال سنة 2006، تم ضبط السوق النقدية بشكل أساسي عن طريق عمليات سحب السيولة.

وبالفعل، ارتفعت الوضعية الأساسية لسيولة البنوك (أنظر الإطار 11) التي تحتسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهايات الأسبوع، إلى 44,7 مليار درهم، بدل 35,6 مليار سنة 2005 [1]. وباعتبار متوسط الاحتياطيات الإلزامية، التي ظلت نسبتها مستقرة في 16,5%، البالغ 39 مليار ارتفع فائض الخزائن البنكية ليصل إلى 5,7 مليار، مقابل 1,2 مليار سنة 2005.

وقد اتسم الفصل الأول من السنة بالنمو الكبير للوضعية الأساسية لسيولة البنوك التي أفرزت، باعتبار الحد الأدنى برسم الاحتياطي النقدي، فائضا صافيا بلغ 5,4 مليار درهم حسب متوسط نهايات الأسبوع، بدلا من

(1) دون احتساب موجودات البنوك من أوراق وقطع نقدية

1,9 مليار في الفصل الأخير من سنة 2005. ونتيجة لذلك، انخفض المتوسط اليومي لسعر الفائدة ما بين البنوك بواقع 28 نقطة أساس، ليصل إلى 2,38%.

رسم بياني 1 : مؤشرات السيولة البنكية

(متوسط نهايات الأسبوع بملايين الدراهم)

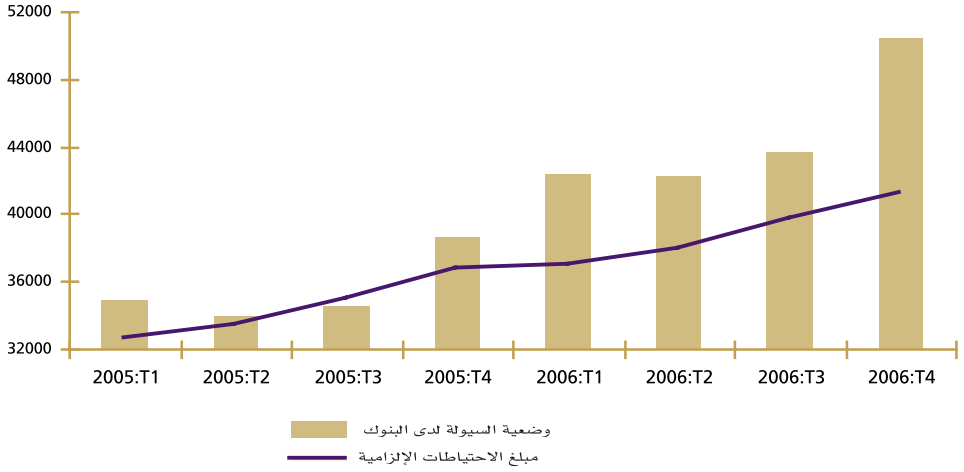

وخلال الفصل الثاني من السنة، تم تنفيذ تدخلات البنك بالأساس عن طريق عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام بسعر فائدة قدره 2,50%، طبقا لقرار مجلس البنك الصادر في أبريل. وكنتيجة لذلك، ارتفع سعر الفائدة ما بين البنوك إلى 2,54% كمتوسط يومي، وهو ما يمثل ارتفاعا بمقدار 16 نقطة أساس من فصل لآخر.

وتميز تطور وضعية السيولة خلال الفصل الثالث من السنة بمرحلتين متباينتين. وهكذا تقلص فائض الخزائن البنكية بشكل ملموس خلال شهري يوليوز وغشت، في ارتباط مع تزايد النقد المتداول وتحسن الوضعية

الصافية للخزينة، قبل أن يتوسع في شهر شتنبر، على إثر تعزيز الموجودات الخارجية الصافية وتراجع النقد المتداول (أنظر الرسم البياني 2). لذا، تدخل بنك المغرب مرات عديدة من أجل ضخ السيولة، خاصة في شهر يوليوز، عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بسعر 3,25%، وبدرجة أقل، عن طريق تسبيقات لمدة 24 ساعة بسعر فائدة قدره 4,25%. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر الفائدة ما بين البنوك إلى 2,95% في المتوسط خلال مجمل الفصل، بالرغم من الاتجاه نحو الانخفاض الذي سجله في شهر شتنبر.

رسم بياني 2 : تطور عوامل السيولة سنة 2006

(تغير متوسط نهايات الأسبوع بملايين الدراهم)

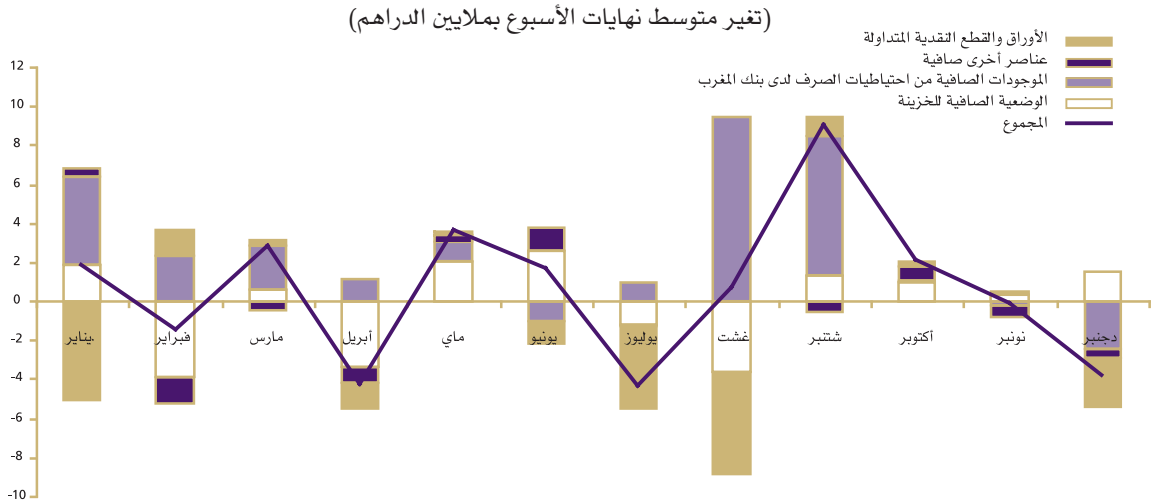

وتميز الفصل الأخير من السنة باستمرار الفوائض الكبيرة التي ظهرت في شتنبر، حيث تزايد الأثر التوسعي للمستوى المرتفع للموجودات الخارجية الصافية بفعل تقلص الوضعية الصافية للخزينة لدى بنك المغرب. وقد تم احتواء تراجع سعر الفائدة اليومي حيث بلغ متوسط سعر الفائدة ما بين البنوك 2,44%.

إطار 11 : الوضعية الأساسية للسيولة والرصيد الصافي لخزائن البنوك

تعكس الوضعية الأساسية لسيولة البنوك، التي تعتبر مؤشرا على وجود فائض في سيولة البنوك أو على حاجتها إلى التمويل، التأثير الإجمالي للعوامل المؤثرة على السيولة البنكية. وتمثل هذه الوضعية مجموع مصادر إنشاء القاعدة النقدية التي لا تخضع لتدخلات البنك المركزي ناقص الموجودات في شكل أوراق وقطع نقدية أو الموجودات في حساب الخزينة لدى بنك المغرب.

الوضعية الأساسية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية + التسبيقات المقدمة للخزينة – حسابات الخزينة + أصول أخرى – خصوم أخرى– النقد المتداول

= الموجودات الخارجية الصافية + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى صافية – النقد المتداول

بعد تحديد الوضعية الأساسية لسيولة البنوك، يؤخذ بعين الاعتبار المستوى المطلوب برسم الاحتياطي النقدي الذي تنجم عنه حاجة إضافية من أموال البنك المركزي لدى البنوك، من أجل احتساب رصيدها الصافي:

الفائض أو العجز الصافي لسيولة البنوك = الوضعية الأساسية لسيولة البنوك – الاحتياطي النقدي

حصيلة السياسة النقدية

إذا كانت أسعار الفائدة قصيرة الأمد في سنة 2006 قد تأثرت بشكل كبير برفع معدل تدخل بنك المغرب، فإن تطور أسعار الفائدة الأخرى تميز بشكل عام بمواصلة التوجه نحو الانخفاض الملاحظ خلال السنوات الأخيرة.

ونتيجة لتدخلات البنك، تميز تطور سعر الفائدة مابين البنوك خلال السنة باتجاهه نحو الارتفاع بشكل عام وبالحد من تقلباته بشكل ملموس، كما يدل على ذلك تراجع انحرافه المعياري من 0,75% سنة 2005 إلى 0,42% (أنظر الرسم البياني 3).

رسم بياني 3 : سعر الفائدة ما بين البنوك وأسعار تدخلات بنك المغرب

(معطيات يومية)

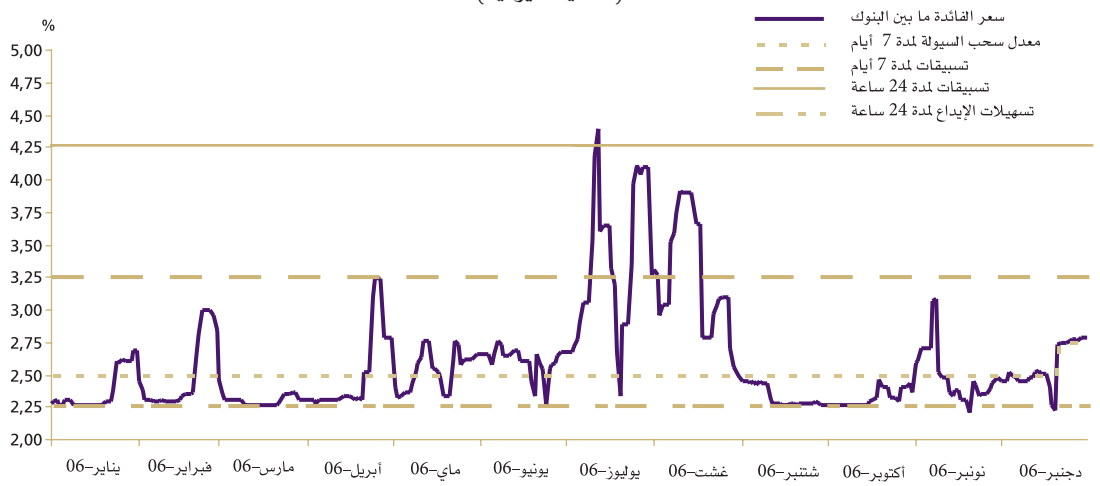

وقد واصلت أسعار الفائدة المدينة التي تطبقها البنوك تراجعها كما يدل على ذلك الانخفاض الجديد في الكلفة المتوسطة للقروض البنكية[1]، التي وصلت إلى 7,08% في المتوسط سنة 2006، بدل 7,59% سنة 2005 و7,86% سنة 2004. ونظرا لكون هذا المؤشر يتأثر بالمستويات الأكثر ارتفاعا للأسعار المطبقة على العقود الموقعة خلال السنوات المنصرمة، فإن تراجعه بواقع 48 نقطة أساس يشير إلى انخفاض أكبر في أسعار الفائدة المطبقة على القروض الموزعة سنة 2006. وتؤكد هذا التطور نتائج الدراسة الفصلية حول أسعار الفائدة المدينة التي قام بها بنك المغرب منذ بداية السنة والتي تظهر توجها عاما نحو الانخفاض.

ومن جهتها فإن الكلفة المتوسطة للقروض الموزعة من طرف شركات التمويل بلغت 11,53% في المتوسط بدلا من 11,63% سنة 2005.

(1) تساوي الكلفة المتوسطة للقرض النسبة بين الفوائد المحصلة والمبلغ الجاري للديون على الزبناء

وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة على الودائع لأجل، التي كانت قد عرفت انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2004 تلاه استقرار سنة 2005، فقد سجلت ارتفاعا تراوح بين 15 نقطة أساس بالنسبة للودائع لسنة واحدة و20 نقطة أساس بالنسبة للودائع لستة أشهر. ويعكس هذا التطور تغيّرا في سياسة البنوك التي أصبحت تهتم من جديد بالموارد المستقرة في أفق تزايد الطلب على القروض.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على سندات الخزينة، فقد اختلف تطورها باختلاف آجالها، حيث سجلت أسعار الإصدارات لأجل سنتين أو أقل ارتفاعا طفيفا بلغ 14 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 26 أسبوعا. وبالمقابل، عرفت أسعار الفائدة على السندات لمدة 5 إلى 20 سنة تراجعا هاما تراوح بين 32 و138 نقطة أساس. وقد تمت في دجنبر من سنة 2006 أول عملية إصدار للسندات لمدة 30 سنة بسعر 3,98%. ومن جهة أخرى، عرفت أسعار الفائدة المطبقة على إصدارات باقي السندات القابلة للتداول انخفاضا بشكل عام، بالرغم من الفوارق في مستوى المنح المرتبطة بنوعية المخاطر.

وبالموازاة مع ذلك، ارتفع السعر الأدنى المطبق على الحسابات على الدفاتر المفتوحة لدى البنوك، المرتبط بسعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوع، بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,53% في المتوسط خلال السنة. أما بالنسبة للسعر المطبق على الحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني، فقد ارتفع إلى 1,68%، أي بمقدار 15 نقطة أساس، على إثر تعديل طريقة احتسابه على أساس سعر سندات الخزينة لمدة 5 سنوات.

جدول 1 : تطور أسعار الفائدة (بالمتوسط الشهري)

أسعار الفائدة	السنوات		
	2004	2005	2006
سعر الفائدة ما بين البنوك	2,39	2,78	2,58
السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل أشهر	3,25	3,23	3,43
السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	3,61	3,52	3,67
السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و12 شهرا	3,44	3,40	3,57
سعر الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	2,42	2,28	2,53
سعر الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني	2,20	1,53	1,68
سعر الفائدة على أذينات الخزينة لمدة 13 أسبوعا	2,51	2,45	2,57
سعر الفائدة على أذينات الخزينة لمدة 26 أسبوعا	2,69	2,54	2,68
سعر الفائدة على أذينات الخزينة لمدة 52 أسبوعا	2,93	2,89	3,02
سعر الفائدة على أذينات الخزينة لمدة سنتين	3,34	3,13	3,17
سعر الفائدة على أذينات الخزينة لمدة 5 سنوات	4,26	3,97	3,65
سعر الفائدة على أذينات الخزينة لمدة 10 سنوات	5,03	4,78	4,06
سعر الفائدة على أذينات الخزينة لمدة 15 سنة	5,67	5,35	4,34
سعر الفائدة على أذينات الخزينة لمدة 20 سنة	6,09	6,01	4,63

◆ تطور مجمعات النقد والتوظيفات السائلة

عرف نمو المجمع م3 تسارعا جديدا في سنة 2006، حيث بلغت نسبته 17% من نهاية سنة إلى أخرى، بدلا من 14% سنة 2005 و7,8% سنة 2004. ويعكس هذا الارتفاع، بالإضافة إلى توسع العملة الائتمانية والودائع تحت

(1) يرجع للملحقات الإحصائية XII-1 إلى XII-15

الطلب، تواصل انتعاش الودائع لأجل التي ارتفع سعر الفائدة عليها بشكل ملموس. كما تواصل في نفس السنة الاتجاه نحو الارتفاع في التوظيفات تحت الطلب.

وبعد الاستقرار الذي عرفته سنة 2005، سجلت مجمعات التوظيفات السائلة ارتفاعا بلغت نسبته 40,9% يعزى إلى الأثر المتزامن لكل من زيادة الطلب على سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وارتفاع قيمة أصولها.

وبلغت نسبة نمو السيولات الإجمالية للاقتصاد، المكونة من المجمع م3 ومن مجمعات التوظيفات السائلة 15,1% كمتوسط شهري، مقابل 10,1% سنة 2005. وفي ظرفية تميزت بتسارع النمو الاقتصادي، تباطأت وتيرة ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد.

وفي ما يخص مصادر الإنشاء النقدي، سجل الائتمان الداخلي ارتفاعا بنسبة 12,8%، يشمل استقرارا في الديون الصافية على الدولة وتسارعا في وتيرة نمو القروض المقدمة للاقتصاد التي بلغت 16,3% في ارتباط مع توسع النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار الفائدة المدينة. وبقي إسهام الائتمان الداخلي في الإنشاء النقدي في نفس المستوى أي 60,5%. أما الموجودات الخارجية الصافية، فقد ارتفعت بنسبة 15% وساهمت بذلك في الإنشاء النقدي بنسبة 30,8% بدل 36,8% سنة 2005.

المجمع م3

يعكس تطور المجمع م3 خلال السنة الوقع التوسعي الناجم عن تنامي الائتمان الداخلي والموجودات الخارجية الصافية وكذا التأثير الناتج عن توظيف الحافظات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، التي تشكل البديل الرئيسي للموجودات النقدية. (أنظر الرسم البياني 4)

رسم بياني 4 : التطور الشهري للمجمع م3

(بالنسبة المئوية)

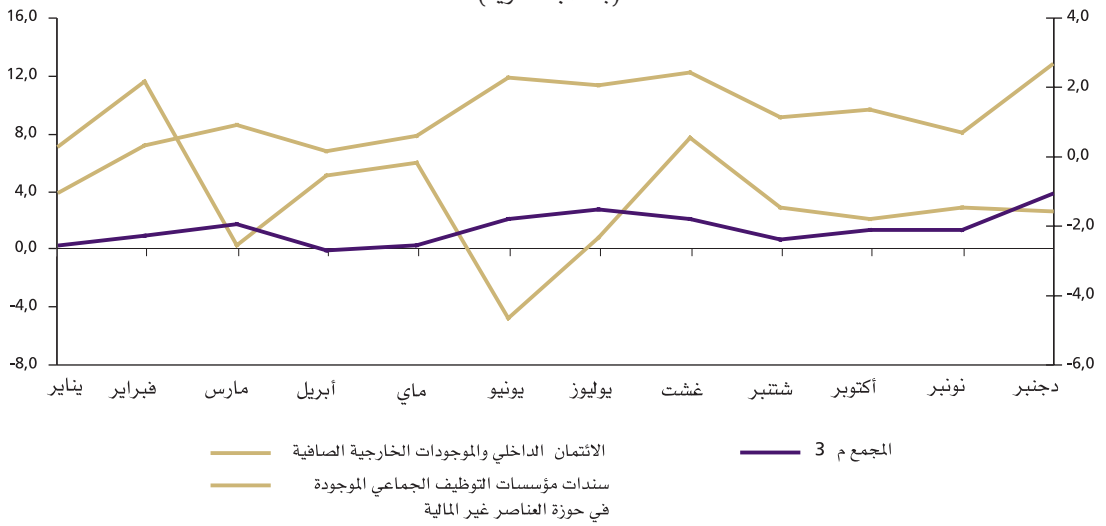

وخلال الأشهر الخمسة الأولى، تباطأت وتيرة النمو الشهري للمجمع م3 بشكل عام، إذ بلغت 0,5% في المتوسط، وذلك موازاة مع نمو الطلب على سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة الذي صاحبه حالة شبه ركود في الائتمان الداخلي. وفي الفترة ما بين يونيو وغشت، سجل المجمع م3 متوسط نمو شهري تجاوز 2% بفعل ارتفاع التمويلات المقدمة للاقتصاد والموجودات الخارجية الصافية وكذا ارتفاع أسعار الفائدة الدائنة. وظل نمو المجمع م3 قريبا من نسبة 1% خلال الفترة المتبقية من السنة، باستثناء شهر دجنبر الذي عرف توسعا هاما يعزى بالخصوص إلى ارتفاع الائتمان الداخلي.

وفي المجمل، فقد عرف المجمع م3، محتسبا على أساس متوسط المبالغ الجارية لنهايات الشهر، ارتفاعا بنسبة 14,4% . وبفعل تجاوز نمو الناتج الداخلي الإجمالي لنسبة 10% بالأسعار الجارية، تباطأت سرعة تداول النقد بشكل ملموس، حيث تراجعت من 6,5% سنة 2005 إلى 3,8% سنة 2006.

رسم بياني 5 : سرعة تداول المجمع م3
(معطيات سنوية)

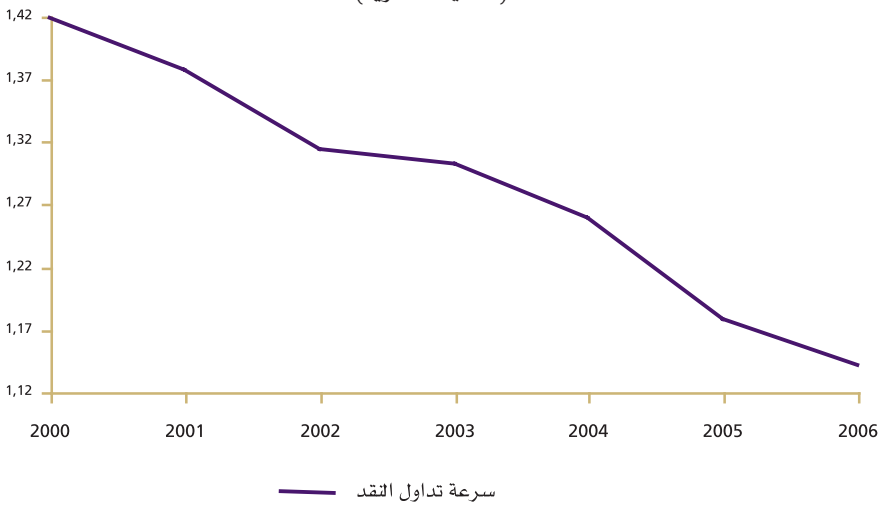

مكونات المجمع م3

بالنسبة لمكونات المجمع م3، تراجعت مساهمة النقود الكتابية في نمو الكتلة النقدية للسنة الثانية على التوالي. كما تدنت أيضا التوظيفات تحت الطلب مثلما يتضح من خلال الجدول التالي. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع بشكل ملموس إسهام كل من العملة الائتمانية والتوظيفات لأجل.

جدول 2 : المجمع م 3 ومكوناته

المبالغ الجارية في نهاية دجنبر بملايين الدراهم	العملة الائتمانية	النقود الكتابية	الوظيفات تحت الطلب	التوظيفات لأجل	المجمع م 3
2003	74.890	176.247	47.843	87.360	386.340
2004	79.715	196.056	52.918	87.741	416.818
2005	89.364	227.213	59.147	99.094	474.818
2006	108.531	262.686	65.077	119.161	555.455
بنية المجمع م3 بالنسبة المئوية					
2003	19,4	45,6	12,4	22,6	100
2004	19,1	47,1	12,7	21,1	100
2005	18,8	47,8	12,5	20,9	100
2006	19,5	47,3	11,7	21,5	100
التغييرات بالنسبة المئوية					
2003	7,7	10,5	11,0	4,8	8,7
2004	6,4	11,2	10,6	0,4	7,8
2005	12,1	15,9	11,8	12,9	14,0
2006	21,4	15,6	10,0	20,3	17,0
الإسهام في نمو المجمع م3 بالنسبة المئوية					
2003	17,3	54,3	15,4	13,0	100
2004	16,0	65,8	16,9	1,3	100
2005	16,5	53,4	10,7	19,4	100
2006	23,8	44,0	7,3	24,9	100

العملة الائتمانية

تواصل تسارع نمو العملة الائتمانية المسجل مع بداية سنة 2005، ليصل إلى 21,4% من نهاية سنة إلى أخرى. وقد تحققت نسبة 44% تقريبا من هذا الارتفاع خلال الشهر الأخير من السنة. وبلغ نمو النقد المتداول 14,8%، كمتوسط شهري.

أما بخصوص تطور العملة الائتمانية خلال السنة، فبعد ارتفاعها بنسبة 2,4% في شهر يناير، لم تعرف سوى تقلبات طفيفة خلال الأشهر الأربعة الموالية، قبل أن تنمو بوتيرة سريعة ما بين يونيو وغشت، نتيجة ارتفاع النفقات المرتبطة بالعطلة الصيفية وبتدفق السياح والمغاربة المقيمين بالخارج. وتراجعت العملة الائتمانية بشكل طفيف في ما بعد، قبل أن تعود لتسجل نموا شهريا بلغ 8,4%في دجنبر، ارتباطا بعيد الأضحى الذي تزامن مع نهاية السنة.

النقود الكتابية

سجل النمو السنوي للودائع تحت الطلب تباطؤا طفيفا سنة 2006، حيث بلغ 15,6% في نهاية دجنبر، مقابل 15,9% سنة 2005 و11,2% سنة 2004.

ووفقا لوتيرته الموسمية المعتادة، مر تطور النقود الكتابية خلال السنة المالية بثلاث فترات تسارع كانت أولاها في شهر مارس مع تزايد الموجودات في الحسابات الجارية للمقاولات، ثم في يونيو ويوليوز بفعل ارتفاع ودائع الخواص والمغاربة القاطنين في الخارج وأخيرا في شهر دجنبر نتيجة، من جديد، لنمو ودائع الشركات.

التوظيفات تحت الطلب

سجلت التوظيفات تحت الطلب ارتفاعا بنسبة 10% سنة 2006، بدلا من 11,8% في نهاية السنة المنصرمة. وقد ارتفعت هذه التوظيفات، التي تمثل المكون الأقل تقلبا من بين مكونات الكتلة النقدية، بنسبة 0,8% في المتوسط.

ولم يطرأ أي تغيير على تركيبة هذه التوظيفات، حيث أن الحسابات على الدفاتر لدى البنوك شكلت 82% منها فيما مثلث الحسابات على الدفاتر المفتوحة لدى صندوق التوفير الوطني نسبة 18% منها.

جدول 3 : التوظيفات تحت الطلب

المبالغ الجارية بملايين الدراهم في نهاية دجنبر	2005	2006
حسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	10.572	11.702
حسابات التوفير لدى البنوك	48.575	53.375

التوظيفات لأجل

بعد أن ظلت هذه التوظيفات شبه مستقرة خلال النصف الأول من السنة، عرفت نموا سريعا ومتواصلا ابتداءً من شهر يوليوز، موازاة مع ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة عليها، حيث بلغ نموها السنوي 20,3% في نهاية دجنبر 2006 بدلا من 12,9% سنة 2005. وبالمتوسط الشهري، بلغ نمو التوظيفات لأجل 13,4%.

مجمعات التوظيفات السائلة

سجلت التوظيفات السائلة، التي عرفت شبه ركود خلال السنة الماضية، انتعاشا ملحوظا ابتداءً من يناير 2006، مستفيدة من المفاضلات على مستوى محافظ المقاولات غير المالية وذلك بفضل العائدات الإيجابية التي حققتها مختلف فئات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وباستثناء التباطؤ الذي سجل في يوليوز، فإن وتيرة النمو السنوي لهذه التوظيفات ارتفعت بشكل مستمر لتصل إلى 40,9% في نهاية دجنبر.

جدول 4 : مجمعات التوظيفات السائلة

المبلغ الجاري بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 2004	نهاية دجنبر 2005		نهاية دجنبر	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
المجمع ت.س1	5.000	5.539	+10,8	4.347	-21,5
المجمع ت.س2	11.478	9.369	-18,4	11.686	+24,7
المجمع ت.س3	22.110	23.065	+4,3	35.942	+55,8
المجمع ت.س4	2.408	3.069	+27,5	5.854	+90,7
مجموع التوظيفات السائلة	**40.996**	**41.042**	**+0,1**	**57.829**	**+40,9**

المجمع ت.س1

سجل المجمع ت.س.1، المتكون بالأساس من سندات الخزينة وكذا من باقي سندات الدين القابلة للتداول الموجودة في حوزة العناصر غير المالية، انخفاضا بنسبة 21,5% (أنظر الجدول 5). ويعزى هذا التطور، الذي يعد امتدادا للتوجه الملاحظ منذ عدة سنوات، إلى انخفاض أسعار الفائدة الخاصة بسندات الخزينة، وكذا إلى العائدات المرتفعة للتوظيفات البديلة، وخصوصا سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

جدول 5 : المجمع ت.س.1

المبلغ الجاري عند نهاية السنة بملايين الدراهم	2003	2004	2005	2006
أذينات الخزينة	7.372	4.281	4.773	3.855
أوراق الخزينة	0	0	65	0
سندات شركات التمويل	721	719	701	492
مجموع المجمع ت.س.1	8.093	5.000	5.539	4.347

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية: المجمع ت.س.2

ارتفع المجمع ت.س.2 بنسبة 24,7% من نهاية سنة إلى أخرى، بعد انخفاضه بنسبة 18,4% سنة 2005. وفي ظرفية اتسمت بتحسن طفيف في القيمة السوقية لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية، يعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تزايد توظيفات الشركات غير المالية.

وبالفعل، أظهر تحليل سلوكيات التوظيف لدى العناصر الاقتصادية أن المقاولات فضلت بشكل كبير سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية، فيما أقبل الخواص والمغاربة المقيمون بالخارج بشكل ملحوظ على التوظيفات لأجل لدى البنوك.

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض: المجمع ت.س.3

بعد استقراره النسبي سنة 2005، سجل المجمع ت.س.3 ارتفاعا منذ بداية السنة، حيث عرف نموا سنويا بلغ 55,8% في نهاية دجنبر 2006. ويعكس هذا التطور تزايد حجم اكتتابات العناصر غير المالية في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض وكذا ارتفاع قيمتها، نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على الإصدارات الجديدة المتوسطة والطويلة الأجل للخزينة.

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض معا : مجمع ت.س.4

تأكد انتعاش سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض معا سنة 2006، الذي عرف ارتفاعا بنسبة 90,7% من نهاية سنة إلى أخرى. وتعزى حيوية هذه التوظيفات بالأساس إلى تزايد قيمتها، عقب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الأسهم في بورصة الدار البيضاء.

◆ سيولة الاقتصاد

ارتفعت سيولات الاقتصاد، التي تشمل المجمع م3 ومجمعات التوظيفات السائلة، بنسبة 15,1% كمتوسط شهري. وباعتبار نمو الناتج الداخلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية بنسبة 10,1% و10,3% على التوالي، سجل ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد تباطؤا ملموسا سنة 2006، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول 6 : معدل سيولة الاقتصاد (بالنسبة المئوية)

	2003	2004	2005	2006
م 3/الناتج الداخلي الإجمالي	76,8	79,4	84,9	88,2
م 3/الناتج الداخلي الإجمالي المتاح	72,4	74,3	78,6	81,5
السيولات الإجمالية/الناتج الداخلي الإجمالي	85,5	88,1	92,8	97,1
السيولات الإجمالية/الدخل الوطني الإجمالي المتاح	80,6	82,4	85,9	89,7

مصادر الإنشاء النقدي

ظلت مساهمة الائتمان الداخلي في الإنشاء النقدي مستقرة في مستوى 60,5% سنة 2006 مقابل 39,9% سنة 2004، ارتباطا بالخصوص مع توسع التمويلات المقدمة للاقتصاد. وبالموازاة مع ذلك، لم تساهم الموجودات الخارجية الصافية في الإنشاء النقدي، رغم ارتفاعها المتواصل، إلا بنسبة 30,8% بدل 36,8% و57,3% على التوالي خلال السنتين الأخيرتين.

جدول 7 : مقابلات الكتلة النقدية

المبلغ الجاري بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 2004	نهاية دجنبر 2005		نهاية دجنبر 2006	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
صافي الموجودات الخارجية (I)	**144.441**	**165.899**	**14,9+**	**190.768**	**15,0+**
الائتمان الداخلي الإجمالي					
أ- ديون على الدولة	72.665	77.475	6,6+	77.587	0,1+
ب- تمويلات للاقتصاد	262.743	292.030	11,1+	339.597	16,3+
ج- مقابل الموجودات بالحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	9.349	10.572	13,1+	11.702	10,7+
المجموع (أ+ب+ج)	**344.757**	**380.076**	**10,2+**	**428.886**	**12,8+**
يسقط منه : الموارد ذات الطابع غير النقدي	57.114	57.801	1,2+	50.007	13,5-
الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي (II)	**287.643**	**322.275**	**12,0+**	**378.879**	**17,6+**
مجموع المقابلات (I+II)	**432.084**	**488.174**	**13,0+**	**569.647**	**16,7+**
رصيد العناصر الأخرى	**15.654-**	**13.356-**	**14,7-**	**14.192-**	**6,3+**
المجمع م3	**416.430**	**474.757**	**14,0+**	**555.455**	**17,0+**

الموجودات الخارجية الصافية

بعد الارتفاع الطفيف والمتواصل في نفس الوقت للموجودات الخارجية الصافية خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، سجلت هذه الموجودات تراجعا في شهر يونيو بنسبة 3% نظرا لخروج العملة الصعبة نتيجة تسديد ديون خاصة. وفي شهري يوليوز وغشت، عرفت هذه الموجودات نموا كبيرا ساهم في الارتفاع السنوي في حدود 82,6%، على إثر تزايد مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وكذا ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وخلال الفترة المتبقية من السنة، لم تعرف احتياطيات الصرف تغيرات مهمة وسجلت نموا بنسبة 15% من نهاية سنة إلى أخرى.

ويتضح من بنية هذه الاحتياطيات أن الموجودات الخارجية الصافية للبنوك قد تعززت خلال السنتين الأخيرتين، حيث بلغت حصتها، في المتوسط، 9% بدل 3,7% خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2004.

الديون الصافية على الدولة

رغم تحسن وضعية الخزينة لدى بنك المغرب، ظلت الديون الصافية على الدولة في نفس المستوى تقريبا من نهاية سنة إلى أخرى نظرا لتزايد التجاء الخزينة إلى البنوك.

وخلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة، أدى ضعف حجم إصدارات الخزينة في سوق الأذينات بالمزايدة إلى انخفاض شبه مستمر في المبلغ الجاري للديون الصافية على الدولة، الذي تراجع في شهر غشت إلى مستوى يقل بنسبة 15,5% عن مستواه في شهر دجنبر 2005. وبعد ذلك، ارتفع هذا المبلغ الجاري موازاة مع تدني

موجودات الخزينة لدى بنك المغرب بين شهري شتنبر ونونبر والانتعاش الذي عرفته إصدارات سندات الخزينة في شهر دجنبر.

جدول 8 : الديون الصافية على الدولة

المبالغ الجارية في نهاية دجنبر بملايين الدراهم	2004	2005		2006	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
ديون على الدولة	**72.665**	**77.475**	**6,6**	**77.587**	**0,1**
ديون بنك المغرب	7.977-	7.228-	9,4-	8.860-	22,6
ديون البنوك	72.033	75.391	4,7	77.259	2,5
ديون الخواص والمقاولات غير المالية	8.609	9.312	8,2	9.188	1,3-

التمويلات المقدمة للاقتصاد

ارتباطا مع تسارع النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار الفائدة المدينة، ارتفعت التمويلات المقدمة للاقتصاد سنة 2006 بنسبة 16,3% من نهاية سنة إلى أخرى، بدل 11,1% و6,8% على التوالي سنة 2005 و2004. وبتصنيفها حسب فئات القروض، يتضح أن الوتيرة الأسرع سجلت على مستوى القروض للعقار وتسهيلات الخزينة وبدرجة أقل على مستوى التمويلات المقدمة لشركات التمويل والقروض للاستهلاك.

الائتـمـان

ضمن ظرفية تميزت بنشاط اقتصادي متواصل وانخفاض ملحوظ لنسب الفائدة بفضل تزايد المنافسة، عرفت القروض الممنوحة من طرف مؤسسات الائتمان ارتفاعا بنسبة 16,4% في آخر سنة 2006، مقابل 12,8% سنة 2005، لتصل إلى 351,6 مليار درهم أو 61,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وقد شمل هذا الارتفاع القروض البنكية، التي تشكل 85,1% من مجموع القروض، وكذا القروض المقدمة من طرف شركات التمويل، حيث تزايدت هاتان الفئتان بنفس الوتيرة التي قاربت 17%، عوض 12,5% و10,8% على التوالي سنة 2005.

أما بالنسبة للقروض التي توزعها جمعيات القروض الصغرى، فقد واصلت نموها لتبلغ 3,5 مليار درهم، محققة بذلك زيادة تجاوزت الضعف في ظرف سنة واحدة، بعد أن ارتفعت بنسبة 75% سنة 2005.

القروض الموزعة من طرف البنوك

سجل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض البنكية، الذي وصل إلى 327,4 مليار درهم، ارتفاعا قدره 17,7% سنة 2006 بعدما تزايد بنسبة 6,5%، في المتوسط، خلال السنوات الخمس الأخيرة. وباستثناء الديون المعلقة الأداء، يبدو نمو القروض أكثر أهمية، إذ بلغ 24,4% بدل 17,7% السنة السابقة.

توزيع القروض البنكية حسب أغراضها

بملايين الدراهم	2004	2005			2006		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	67.311	78.326	16,4+	28,2	97.811	24,9+	29,9
القروض للتجهيز	56.671	65.166	15,0+	23,4	79.381	21,8+	24,2
القروض للعقار	45.869	57.215	24,7+	20,6	73.328	28,2+	22,4
القروض للاستهلاك	23.725	26.699	12,5+	9,6	33.214	24,4+	10,1
ديون مختلفة على الزبناء	5.644	7.121	26,2+	2,6	8.017	12,6+	2,4
الديون المعلقة الأداء	48.070	43.605	9,3-	15,7	35.606	18,3-	10,9
مجموع القروض البنكية(1)	**247.290**	**278.132**	**12,5+**	**100,0**	**327.357**	**17,7+**	**100,0**

(1) بما فيها مجموع التمويلات المقدمة لشركات التمويل من لدن البنوك.

ارتفعت تسهيلات الخزينة، التي قاربت حصتها 30% من مجموع القروض البنكية، بنسبة 24,9% مقابل 16,4% سنة 2005.

وبفضل نمو الاستثمار، سجلت قروض التجهيز، التي شكلت 24,2% من مجموع القروض البنكية، ارتفاعا بنسبة 21,8% بدل 15% سنة من قبل، حيث وصلت إلى 79,4 مليار درهم.

وفي ما يخص القروض للعقار، فقد بلغت 73,3 مليار درهم، مسجلة بذلك أعلى ارتفاع بوتيرة بلغت 28,2% عوض 24,7% في السنة الماضية. وتعزى الزيادة المتواصلة لهذه الفئة من القروض إلى أهمية الطلب وتحسن

شروط الائتمان الذي يرجع إلى تزايد المنافسة بين البنوك في هذا المجال والإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة (أنظر الإطار رقم 12).

كما سجلت القروض للاستهلاك، التي بلغت 33,2 مليار درهم، تزايدا قدره 6,5 مليار، أو 24,4% بعد ما ارتفعت بنسبة 12,5% سنة من قبل. وقد نتج ذلك عن تنامي كل من القروض المباشرة وعمليات إعادة التمويل الممنوحة لشركات القرض للاستهلاك.

وبفضل الجهود التي بذلت قصد إصلاح حصيلة البنوك، تراجعت الديون المعلقة الأداء من جديد بقيمة 8 مليارات أو 18,3% لتصل إلى 35,6 مليار درهم. وبانخفاضها إلى هذا المستوى، شكلت هذه الديون 10,9% من محفظة قروض البنوك و7,4% منها بغض النظر عن البنوك المتخصصة، عوض 15,7% و9,6% على التوالي سنة 2005. وقد تحسنت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤونات حيث انتقلت من 67,2% إلى 71,3% بالنسبة لمجموع البنوك ومن 74% إلى 78% في ما يتعلق بالبنوك التجارية ومن 60,7% إلى 62,9% في ما يخص البنوك العمومية المتخصصة.

إطار 12 : استقصاء حول القروض للعقار

على ضوء الاستقصاء الذي أجراه بنك المغرب لدى النظام البنكي حول تطور القروض للعقار خلال سنة 2006، تبين أن قيمة قروض السكن، التي بلغت 66,5 مليار درهم، شكلت أكثر من 90% من مجموع القروض، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 26%، بينما استفاد قطاع الإنعاش العقاري من البقية.

ويتضح من خلال التوزيع الجهوي للقروض للعقار تمركز هذه الأخيرة في كل من جهة الدار البيضاء وجهة الرباط–سلا–زمور–زعير.

وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة التي تم تطبيقها، أكد الاستقصاء استمرار اتجاهها نحو الانخفاض سنة 2006، حيث تراوحت ما بين 6% و8% في ما يخص 56% من قروض السكن بدل 40% سنة 2005. أما أسعار الفائدة التي تفوق 8%، فقد خصت 29% من هذه القروض عوض 48% سنة من قبل. وفي ما يخص قروض الإنعاش العقاري، فقد طبقت على 50% منها، مقابل 30% سنة 2005، أسعار فائدة تتراوح بين 6% و8%. ولم تتجاوز القروض التي طبقت عليها أسعار فائدة تفوق 8% نسبة 36% من المجموع بدل 65% سنة 2005.

بالإضافة إلى ذلك، أبرز الاستقصاء توجه البنوك نحو التمويل بأسعار فائدة متغيرة مع تمديد المدة المتوسطة في ما يتعلق بقروض السكن. وهكذا تم تطبيق أسعار متغيرة على نسبة 42% من القروض الموزعة سنة 2006، فيما عرفت المدة المتوسطة للقروض تمديدا حيث انتقلت من 14,6 سنة 2005 إلى 15,8 سنة 2006.

توزيع القروض البنكية حسب أجلها

بملايين الدراهم	2004	2005 (*)			2006		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
القروض لأجل قصير	**103.252**	**114.993**	**+11,4**	**41,3**	**138.055**	**+20,1**	**42,2**
القروض لأجل متوسط وطويل	**95.968**	**119.534**	**+24,6**	**43,0**	**153.696**	**+28,6**	**47,0**
القروض لأجل متوسط	43.354	59.688	+37,7	21,5	69.115	+15,8	21,1
القروض لأجل طويل	52.614	59.846	+13,7	21,5	84.581	+41,3	25,8
الديون المعلقة الأداء	**48.070**	**43.605**	**-9,3**	**15,7**	**35.606**	**-18,3**	**10,9**
مجموع القروض البنكية	**247.290**	**278.132**	**+12,5**	**100,0**	**327.357**	**+17,7**	**100,0**

(*) تمت مراجعة الأرقام .

سجلت القروض لأجل قصير، التي بلغت 138,1 مليار درهم سنة 2006، ارتفاعا بقيمة 23,1 مليار درهم أو 20,1%، بدل نسبة 11,4% سنة 2005.

وموازاة مع تزايد قروض السكن والتجهيز، تنامى المبلغ الجاري للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، والذي بلغ 153,7 مليار درهم، بما قيمته 34,2 مليار، أو28,6% مقابل 24,6% سنة 2005. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع القروض لأجل طويل بنسبة 41,3%.

توزيع القروض البنكية حسب القطاعات

بملايين الدراهم	2004	2005 (*)			2006 (*)		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
القطاع الأولي	**20.259**	**17.971**	**11,3-**	**6,5**	**18.636**	**3,7+**	**5,7**
الفلاحـــة	17.799	15.805	11,2-	5,7	15.698	0,7-	4,8
الصيد البحري	2.460	2.166	12,0-	0,8	2.938	35,6+	0,9
القطاع الثانوي	**66.341**	**81.032**	**20,6+**	**28,8**	**90.850**	**13,5+**	**27,8**
الصناعات الاستخراجية	2.473	2.346	5,1-	0,8	2.812	19,9	0,9
الطاقة والمياه	5.249	6.692	27,5+	2,4	10.663	59,3+	3,3
الصناعات التحويلية	41.212	49.725	20,7+	17,9	53.511	7,6+	16,3
البناء والأشغال العمومية	17.407	21.269	22,2+	7,6	23.864	12,2+	7,3
القطاع الثالثي	**160.690**	**180.129**	**12,1+**	**64,8**	**217.871**	**21,0+**	**66,6**
المؤسسات الفندقية	9.163	8.332	9,1-	3,0	7.281	12,6-	2,2
النقل والمواصلات	8.088	12.966	60,3+	4,7	17.526	35,2+	5,4
التجارة	19.051	21.677	13,8+	7,8	21.997	1,5+	6,7
النشاطات المالية	26.406	28.158	6,6+	10,1	38.369	36,3+	11,7
الأسر	65.996	75.351	14,2+	27,1	88.841	17,9+	27,1
الخدمات الأخرى	31.986	33.645	5,2+	12,1	43.857	30,4+	13,4
مجموع قروض البنوك	**247.290**	**278.132**	**12,5+**	**100,0**	**327.357**	**17,7+**	**100,0**

(*) تمت مراجعة الأرقام .

وفي سنة 2006، يتضح من خلال تصنيف القروض البنكية حسب القطاعات هيمنة القطاع الثالثي الذي استفاد من ثلثي القروض الموزعة، فيما استفاد القطاع الثانوي والأولي من 27,8% و5,7% على التوالي.

وبالفعل، ارتفعت التسهيلات المقدمة للقطاع الثالثي بقيمة 37,7 مليار، أو 21% بعد نسبة 12,1% سنة 2005، إذ انتقلت من 180,1 مليار إلى 217,9 مليار درهم. ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد القروض الممنوحة للنشاطات المالية والنقل والاتصالات وكذا الأسر. أما القروض المخصصة للأنشطة التجارية، فلم ترتفع إلا بنسبة 1,5% مقابل 13,8% سنة 2005، في حين تراجعت مجددا القروض الممنوحة للمؤسسات الفندقية بنسبة 12,6%.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الثانوي، فقد بلغت 90,9 مليار حيث ارتفعت بقيمة 10,8 مليار أو 13,5%، وهي وتيرة بطيئة نسبيا مقارنة مع 20,6% سنة من قبل. ويعكس هذا الانخفاض تراجع وتيرة ارتفاع القروض المقدمة لكل من الصناعات التحويلية ونشاط البناء والأشغال العمومية بعد النمو القوي الذي عرفته سنة 2005.

وارتفع المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للقطاع الأولي بنسبة 3,7% ليصل إلى 18,6 مليار بعدما تراجع بما يعادل 11,3% سنة 2005. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تزايد القروض الممنوحة لقطاع الصيد البحري بنسبة 35,6%، أما القروض الموجهة للفلاحة، والتي تشكل غالبية القروض الممنوحة للقطاع الأولي بحوالي 85%، فقد ظلت شبه مستقرة في المستوى المسجل سنة 2005 ، بعد تراجعها بنسبة 11,2% في تلك السنة.

◆ القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

بملايين الدراهم	2004	2005			2006		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
شركات القرض للاستهلاك	23.300	24.921	7,0+	55,9	28.361	13,8+	54,3
شركات القرض الإيجاري	15.458	18.036	16,7+	40,4	22.169	22,9+	42,4
شركات القرض للعقار	448	415	7,4-	0,9	361	13,0-	0,7
.شركات تحصيل وشراء الديون	793	988	24,6+	2,2	1.134	14,8+	2,2
شركات الكفالة (*)	271	248	8,5-	0,6	237	4,4-	0,5
مجموع قروض شركات التمويل	**40.270**	**40.608**	**10,8+**	**100,0**	**52.262**	**17,2+**	**100,0**

(*) قدمت شركات الكفالة، بالإضافة إلى ذلك، قروضا بواسطة التوقيع بلغت قيمتها 983 مليون درهم.

بلغت القروض الموزعة من طرف شركات التمويل 52,3 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا قيمته 7,7 مليار أو 17,2% عوض 10,8% سنة 2005. ويعكس هذا الارتفاع بالخصوص تزايد القروض للاستهلاك وكذا القروض الإيجارية التي تمثل 54,3% و42,4% على التوالي.

وارتفعت التسهيلات المقدمة من طرف شركات القرض للاستهلاك (أنظر الإطار 13) بما قيمته 3,4 مليار، أو 13,8% مقابل 7% سنة من قبل، لتصل إلى 28,4 مليار درهم. وشكلت السلفات الخاصة غير المرصدة والقروض المخصصة لشراء السيارات 59,7% وحوالي 21% على التوالي من محفظة قروض هذه الشركات.

ومن جهتها، بلغت سلفات شركات القرض الإيجاري 22,2 مليار درهم حيث تزايدت بحوالي 23%، بعد نسبة 16,7% المسجلة سنة 2005.

وفي ما يتعلق بقروض شركات تحصيل وشراء الديون، التي بلغت 1,1 مليار درهم، فقد ارتفعت بنسبة 14,8% بدل 24,6% سنة 2005، بينما وصلت التسهيلات الممنوحة من طرف شركات الكفالة إلى 1,2 مليار، مرتفعة بذلك بنسبة 63,1% بعد ما تدنت بأكثر من 40% سنة 2005. أما القروض بواسطة التوقيع، والتي تمثل أكثر من 80% من المجموع، فقد انتقلت من 500 إلى 983 مليون، في حين تراجعت القروض بواسطة الدفع من الصندوق بنسبة 4,4%.

إطار 13 : استقصاء حول القروض للاستهلاك

شكل تطور القرض للاستهلاك في سنة 2006 بدوره موضوع استقصاء قام به بنك المغرب. وشمل هذا الاستقصاء عينة تضم 11 شركة من شركات القرض للاستهلاك، يمثل حجم قروضها 68% من المبلغ الجاري الإجمالي للقروض الموزعة من طرف هذه الشركات.

فقد مثل الأشخاص البالغون ما بين 40 و49 سنة نسبة 41% من المستفيدين من القروض التي منحتها هذه الشركات سنة 2006. وخصصت نسبة 79% من هذه القروض للاستعمال الشخصي، و11% لشراء أجهزة منزلية، و6% لشراء سيارات. وبتصنيف هذه القروض حسب الدخل، يتضح أن نسبة 53% من المبلغ الجاري الإجمالي للقروض للاستهلاك خصصت لأشخاص يقل دخلهم الشهري عن 4.000 درهم، فيما شكل الموظفون ومستخدمو القطاع الخاص 88% من مجموع المستفيدين. وعلى المستوى الجهوي، استحوذت جهة الدار البيضاء وجهة الرباط وسلا على حوالي نصف المبلغ الجاري الإجمالي لهذه القروض.

◆ توزيع قروض مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين

بملايين الدراهم	2004	2005			2006		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
الشركات	147.262	172.050	16,8+	57,0	206.224	19,9+	58,6
المقاولات الفردية	23.050	18.096	21,5-	6,0	17.649	2,5-	5,0
الخواص	87.916	100.915	14,8+	33,4	116.585	15,5+	33,2
الجماعات المحلية	9.565	10.980	14,8+	3,6	11.116	1,2+	3,2
مجموع قروض مؤسسات الائتمان	**267.793**	**302.041**	**12,8+**	**100,0**	**351.574**	**16,4+**	**100,0**

سجلت التمويلات الممنوحة للشركات، والتي تمثل 58,7% من مجموع القروض الموزعة من طرف مؤسسات الائتمان، ارتفاعا بقيمة 34,2 مليار، أو نسبة 19,9% بدل 16,8% سنة 2005. ولم تكن المقاولات الكبرى المستفيد الوحيد من هذا الارتفاع، حيث شمل أيضا المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا التي يقدر متوسط حصتها في مجموع القروض بنسبة 40%. ويرجع هذا التطور إلى الانتعاش الاقتصادي وإلى تراجع أسعار الفائدة المدينة التي انخفضت، حسب ما أوضحته نتائج بحث أجراه بنك المغرب، من 7,16% خلال الفصل الثاني من سنة 2006 إلى 6,88% في الفصل الرابع من نفس السنة. ويختلف تطور أسعار الفائدة حسب طبيعة القروض بشكل كبير، إذ تراجعت أسعار الفائدة المطبقة على القروض للتجهيز على مدار السنة، فيما سجلت تلك المطبقة على تسهيلات الخزينة ارتفاعا طفيفا في الفصل الثالث قبل أن تنخفض في آخر السنة. ويعكس تراجع أسعار الفائدة على القروض المتوسطة والطويلة الأجل زيادة المنافسة بين البنوك والتحسن المسجل على مستوى المخاطر المرتبطة بالضمانات اللازمة.

وفي ما يتعلق بالقروض الممنوحة للخواص، فقد بلغت 116,6 مليار درهم، أو 33,2% من مجموع القروض، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 15,5%، فيما ارتفعت القروض الممنوحة للجماعات المحلية إلى 11,1 مليار. أما التسهيلات الممنوحة للمقاولات الفردية، فقد تراجعت بنسبة 2,5% من سنة لأخرى، لتبلغ 17,6 مليار درهم.

◆ القروض الصغرى

تابع نشاط القروض الصغرى اتجاهه الملاحظ خلال السنوات الأخيرة، إذ واصلت توسعها سنة 2006، مستفيدة ابتداء من غشت من ارتفاع الحد الأقصى للقروض المسموح بتوزيعها من 30.000 إلى 50.000 درهم. وهكذا تجاوزت القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى الإثني عشر التي تزاول نشاطها ضعف المستوى المحقق في السنة الماضية، إذ انتقلت من 1,6 مليار إلى 3,5 مليار درهم بعد أن ارتفعت بنسبة 75,3% سنة 2005. واستفاد من القروض الممنوحة أكثر من مليون زبون نشيط، شكلت النساء نسبة 66% منهم. كما مكنت هذه القروض من خلق 3.882 فرصة شغل دائم مقابل 2.562 سنة 2005.

وقارب معدل سداد الديون نسبة 99%، مما يعكس درجة التكافل بين المستفيدين من هذه القروض. وبلغ مجموع القروض الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى منذ إنشائها 15 مليار درهم، فيما ارتفع عدد المستفيدين منها إلى 4,5 مليون شخص.

وطبقا للقانون البنكي الجديد الذي تمت المصادقة عليه سنة 2006، أصبحت جمعيات القروض الصغرى ملزمة بموافاة البنك المركزي بشكل منتظم ببياناتها المالية. وتسعى هذه البيانات، المعدة حسب مخطط محاسبي خاص، إلى توحيد الممارسات المحاسبية، وذلك قصد تحقيق تتبع أفضل للقطاع وتعزيز شفافيته.

سوق الرساميل

تميز نشاط سوق الرساميل في سنة 2006 بتواصل ارتفاع المؤشرات الرئيسية للبورصة، الذي صاحبه على الخصوص نمو قوي للأسعار. وعلى العكس من ذلك، وعلى مستوى سوق السندات ذات الدخل الثابت، فقد سجلت الإصدارات في قسم أذينات الخزينة بالمزايدة تراجعا بينا فيما بقي لجوء العناصر غير المالية لقسم سندات الدين القابلة للتداول الأخرى محدودا.

السوق القائمة بين البنوك

ارتفع حجم المعاملات اليومية في ما بين البنوك، محتسبا على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الشهر، إلى 3,1 مليار درهم سنة 2006[1] مقابل 2,6 مليار درهم سنة 2005. وبدورها تنامت العمليات لأجل حيث انتقلت من 614 مليون إلى حوالي ملياري درهم. وسجل المتوسط السنوي لنسب الفائدة في السوق القائمة بين البنوك انخفاضا بمقدار 20 نقطة أساس، ليستقر في نسبة 2,58% بدلا من 2,78% سنة 2005.

سوق سندات الخزينة

بالموازاة مع تحسن خزينة الدولة، قللت هذه الأخيرة من التجائها لسوق الأذينات بالمزايدة خلال سنة 2006. وفي ظل هذه الظروف، سجل حجم المعاملات في السوق الثانوية انخفاضا كبيرا. وبغية تنويع أدواتها التمويلية، قامت الخزينة العمومية في شهر دجنبر ولأول مرة بإصدار سندات للخزينة لمدة 30 سنة.

(1) يرجع للملحق الإحصائي XIV-1

إصدارات أذينات الخزينة

ضمن حجم إجمالي للاكتتابات وصل إلى 436,9 مليار درهم، قامت الخزينة العمومية بتلبية ما مقداره 38,8 مليار درهم، أو 8,9%، بدلا من 79,6 مليار أو 37,3% سنة 2005، وهو ما يشكل أدنى مستوى لإصدارات الخزينة منذ عام 2000. فبعد قيامها بتعبئة مبالغ ضخمة خلال شهري يناير وفبراير، مثلت حوالي 50% من الاكتتابات الإجمالية، قلصت الخزينة إصداراتها، لاسيما ابتداء من شهر يونيو قبل أن ترفع من لجوئها إلى سوق الأذينات بالمزايدة خلال الشهرين الأخيرين من السنة.

وقد استفادت الخزينة العمومية من توجه أسعار الفائدة نحو الانخفاض حيث اعتمدت بالأساس الإصدارات لأجل طويل التي بلغت 23,8 مليار، ممثلة بذلك ما يفوق نصف المبلغ الإجمالي للإصدارات. وباعتبار التسديدات البالغة 4,8 مليار درهم، انتقل المبلغ الجاري للأذينات لأجل طويل إلى 173,1 مليار، وهو ما يساوي ثلثي المبلغ الجاري الإجمالي. وبذلك، عرفت المدة المتوسطة لسندات الخزينة بالمزايدة ارتفاعا طفيفا من سنة لأخرى، لتصل إلى 6 سنوات و9 أشهر.

وعلى النقيض من ذلك، تراجعت الإصدارات لأجل قصير ومتوسط من 25,5 مليار إلى نحو 15 مليار. وباعتبار التسديدات التي بلغت في المجمل 25,5 مليار، سجل المبلغ الجاري لهذه السندات انخفاضا بما قدره 10,5 مليار ليصل إلى 86,8 مليار درهم.

وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد واصلت انخفاضها سنة 2006 خصوصا أسعار الفائدة على السندات لأجل طويل التي تراجعت بوتيرة أسرع نسبيا. وبالفعل، فقد سجلت هذه الأسعار في المتوسط انخفاضا تراوح

ما بين 49 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 10 سنوات و80 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 20 سنة، حيث تراجعت إلى 4,29% و5,19% على التوالي. كما تقلصت أسعار الفائدة المطبقة على السندات لأجل متوسط إلى 3,11% بالنسبة للسندات لمدة سنتين و3,76% بالنسبة للسندات لخمس سنوات، مسجلة بذلك انخفاضا بمقدار 11 و21 نقطة أساس على التوالي. أما بالنسبة لأسعار الفائدة المطبقة على السندات لأجل قصير، التي يرتبط تطورها أكثر بتطور الأسعار في السوق النقدية، فقد عرفت انخفاضا أقل حدة[1] في سنة 2006.

السوق الثانوية لأذينات الخزينة

انخفضت المعاملات في السوق الثانوية، على أساس المتوسط الشهري، من 382,9 مليار إلى 358,9 مليار درهم. وفي هذه الظروف، وصل معدل الدوران الشهري للمبلغ الإجمالي[2] لسندات الخزينة إلى 138% مقابل 165% سنة 2005. ويعزى هذا التوجه بشكل أساسي إلى العمليات المؤقتة التي بلغت 348,2 مليار عوض 374,7 مليار درهم، بينما ارتفعت عمليات البيع الباتة من 8,1 مليار إلى 10,3 مليار درهم من سنة لأخرى، وذلك بفعل الطلب القوي الذي يرجع إلى تدني الإصدارات في السوق الأولية.

ونتيجة لذلك، شهدت أسعار الفائدة في السوق الثانوية لأذينات الخزينة تراجعا بلغ، في المتوسط، 86 نقطة أساس. فقد سجلت أسعار الفائدة الطويلة الأمد أقوى الانخفاضات، حيث تراوحت ما بين 134 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة 10 سنوات و207 نقطة أساس للسندات لمدة 20 سنة. أما أسعار الفائدة المتوسطة الأمد، فقد شهدت انخفاضات بلغت 35 و82 نقطة أساس بالنسبة للسندات لمدة سنتين و5 سنوات على التوالي، في حين ظل تراجع أسعار الفائدة قصيرة الأمد محدودا، إذ تراوح ما بين 17 و27 نقطة أساس، مما أدى إلى استواء منحنى أسعار الفائدة، كما يظهر من خلال الشكل البياني التالي:

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 2-XIV إلى 4-XIV

(2) النسبة بين الحجم المتوسط الشهري للمعاملات في السوق الثانوية لأذينات الخزينة ومتوسط المبلغ الجاري لنهايات الشهر

تركيبة أسعار الفائدة حسب آجال الاستحقاق

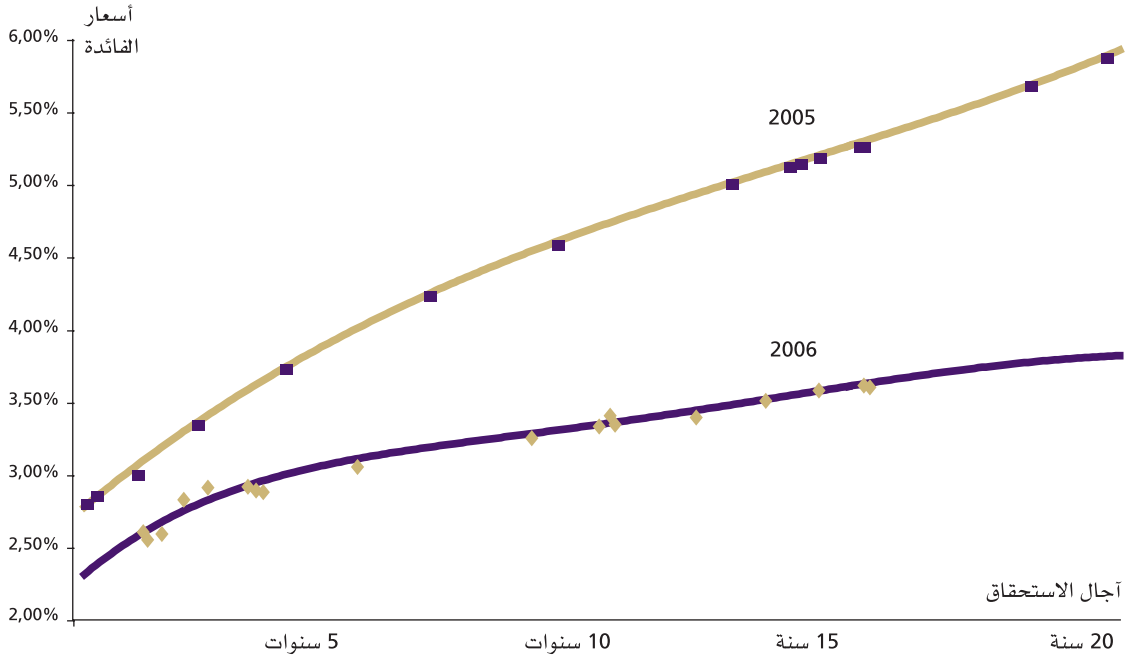

◆ سندات الدين القابلة للتداول الأخرى

على الرغم من الظرفية المتميزة بانخفاض أسعار الفائدة، استقرت إصدارات سندات الدين القابلة للتداول تقريبا في نفس مستواها البالغ 6 ملايير درهم منذ 2004، غير أن حجم إصدارات شهادات الإيداع، التي سجلت من طرف متدخل واحد، وصل إلى 3,5 مليار بدل 537 مليون سنة 2005. وعكس ذلك، انخفضت إصدارات أوراق الخزينة، التي بلغت 1,3 مليار، بنسبة 67,2%. كما تراجعت إصدارات شركات التمويل بنسبة 19% لتبلغ 1,2 مليار.

وباعتبار التسديدات البالغة 5,2 مليار درهم، انتقل المبلغ الجاري الإجمالي لسندات الدين القابلة للتداول من 9,5 مليار إلى 10,3 مليار درهم[1]. وتشكل شهادات الإيداع وسندات شركات التمويل 90% من هذا المبلغ الجاري، مما يعكس ضعف لجوء المقاولات غير المالية لسوق الرساميل.

وفي ما يخص أسعار الفائدة المطبقة على سندات الدين القابلة للتداول، فقد عكس تطورها الاتجاه نحو الانخفاض للأسعار المطبقة على سندات الخزينة. وهكذا، تراوحت أسعار الفائدة على أجل الاستحقاق الأكثر طلبا، المتمثل في سنة واحدة بالنسبة لشهادات الإيداع، ما بين 3,10% و3,55% بدل 3,55% سنة 2005. وبالنسبة لسندات شركات التمويل، فقد تراوحت أسعار الفائدة المطبقة على تلك التي يبلغ أجلها 4 سنوات ما بين 3,79% و4,48% مقابل 4,38% و4,80% في السنة الماضية.

◆ إصدارات سندات الاقتراض

بلغت إصدارات سندات الاقتراض، التي أنجزت من طرف مصدرَين رئيسيين في هذا القسم، 4,1 مليار درهم، بارتفاع سنوي يقارب 30%. ومن أهم الاقتراضات التي أنجزت هذه السنة تلك التي قامت بها مجموعة أومنيوم شمال إفريقيا (ONA) حيث قامت بإصدارين بحجم إجمالي بلغ 2,5 مليار، من ضمنه مليار ونصف درهم لمدة 10 سنوات بسعر فائدة قدره 5,45% ومليار درهم لمدة 5 سنوات بسعر فائدة قيمته 4,27%. كما اقترض المكتب الوطني للسكك الحديدية مبلغ 1,3 مليار درهم لمدة 15 سنة، 800 مليون منه بسعر فائدة قدره 4,15% وتم اقتراض البقية، التي استفادت من ضمانة الدولة، بنسبة فائدة قيمتها 3,70%.

(1) يرجع للملحق الإحصائي XIV-5

◆ بورصة القيم

واصلت مؤشرات البورصة طوال سنة 2006 اتجاهها التصاعدي الذي شهدته خلال السنوات الثلاث الأخيرة، باستثناء الانخفاض الذي حدث خلال شهري ماي ويوليوز. وهكذا، ارتفع مؤشرا MASI وMADEX من سنة لأخرى بنسبة 71,1% و77,7% على التوالي، بدلا من 22,5% و23,8% سنة 2005. ويدعو هذا الارتفاع في أسعار البورصة، الذي تجاوز حجمه بكثير النتائج المحققة من طرف المقاولات المدرجة، إلى الحذر من تكوّن فقاعة مضاربة.

وسجلت رسملة البورصة، التي تعكس بالخصوص ارتفاع الأسعار، نموا نسبته 65,3% لتصل إلى 417,1 مليار درهم[1]، ممثلة بذلك 72,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 48,3% سنة 2005. وقد ساهم إدراج عشر شركات في سوق البورصة خلال سنة 2006، الذي رفع عدد الشركات المدرجة إلى 64 شركة، في تعزيز ديناميكية السوق، مستفيدا على الخصوص من الإبقاء على التحفيزات الضريبية. وارتفعت رسملة الشركات المدرجة في سنة 2006 إلى 45 مليار، تعود 38,5 مليار منها لشركة عقارية.

وفي ما يخص حصة الاستثمار الأجنبي[2] في رسملة البورصة، فقد بلغت 124,1 مليار أو 29,7% تمثل المساهمات الاستراتيجية 93% منها. أما الحصة العائمة التي بلغت 7%، فلا تمثل إلا 2% من مجموع الرسملة.

(1) يرجع للملحق الإحصائي XIV-6
(2) على أساس تقرير مجلس القيم المنقولة حول الاستثمار الخارجي في بورصة الدار البيضاء لسنة 2006

ومن جهته، ارتفع المبلغ الإجمالي للمعاملات إلى 166,4 مليار، محققا بذلك زيادة بنسبة 12,1%. ويعزى هذا التوجه على الخصوص إلى ارتفاع المبادلات في السوق المركزية من 38,3 مليار إلى 118,7 مليار، تم تحقيق مجملها تقريبا على مستوى المعاملات المتعلقة بالأسهم. وبالمقابل، تقلص حجم المعاملات بسوق الكتل بنسبة 66,5% ليصل إلى 20,4 مليار. وقد ساهمت الإدراجات الجديدة في البورصة في المبلغ الإجمالي للمعاملات بما قدره 13,1 مليار، همت 5,9 مليار منها سندات الاقتراض.

وبلغت الربيحات الموزعة من طرف الشركات المدرجة 12,3 مليار بارتفاع بنسبة 16,3%. إلا أن الارتفاع الهائل لرسملة البورصة أدى إلى انخفاض النسبة المتوسطة العامة للربحية من 4,2% إلى ما يقرب 3%.

ومن أجل توفير مزيد من السلامة للمعاملات في البورصة، تم في سنة 2006 إحداث نظام جديد لتلقي ونقل الأوامر المتعلقة بالبورصة بواسطة دعامة إلكترونية. فبالإضافة إلى كونه يحدد معايير تعيين مستقبلي الأوامر، تضع هذه الآلية الجديدة الإطار المنظم للعلاقة بينهم وبين الزبون، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية وفقا لنموذج محدد.

الادخار المالي

سجلت الموجودات المالية لكل من الشركات غير المالية والخواص سنة 2006 ارتفاعا بقيمة 108,7 مليار درهم[1]، ليعادل بذلك المستوى المحقق في السنة الماضية.

وقد صاحبت هذا التطور إعادة هيكلة توظيفات الفاعلين الاقتصاديين غير الماليين بفعل تزايد الموجودات والتوظيفات لأجل لدى النظام البنكي، من جهة، والارتفاع الكبير الذي شهدته سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بعد التراجع المسجل سنة قبل ذلك، من جهة أخرى. وفي المقابل، تراجعت تدفقات التوظيفات المتوسطة الأجل بعد النمو الذي عرفته سنة 2005.

أما الادخار الطويل الأمد، فقد تزايد، وإن بوتيرة أقل، نتيجة تقلص الاحتياطيات التقنية لمؤسسات التقاعد والاحتياط، فيما سجلت احتياطيات شركات التأمين ارتفاعا ملحوظا. وفي ما يخص الاكتتابات في أسهم الشركات، فقد عرفت تدفقا أقل بكثير من نظيره المسجل السنة الماضية.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من XV-1 إلى XV-3

ويبرز الجدول التالي تطور توظيفات الخواص والمقاولات غير المالية خلال السنوات الثلاث الأخيرة :

بملايين الدراهم	المبالغ الجارية في نهاية السنة			التدفقات الصافية	
	2004	2005	2006	2005	2006
الموجودات السائلة	282.504	324.312	375.284	41.808	50.972
التوظيفات تحت الطلب ولأمد قصير	143.405	158.049	181.368	14.644	23.319
التوظيفات لأجل متوسط	1.816	3.075	2.565	1.259	510-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	35.995	35.503	53.483	492-	17.980
الادخار المؤسسي	127.525	141.464	153.608	13.961	12.144
مجموع جزئي	**591.223**	**662.403**	**766.308**	**71.180**	**103.905**
أسهم الشركات				36.443	13.785
منها : – الإصدارات الجديدة				36.443	13.785
– أسهم المقاولات المحولة للقطاع الخاص					
المبلغ الإجمالي				**107.623**	**117.690**
ركن التعديل				791+	8.962-
المبلغ الصافي				**108.414**	**108.728**

◆ الموجودات السائلة

وصل المبلغ الجاري للموجودات السائلة، الذي تمثل الودائع تحت الطلب لدى النظام البنكي ثلثيه، إلى 375,3 مليار درهم سنة 2006، أي بارتفاع فاق 15%، وهي وتيرة مشابهة لتلك المحققة سنة 2005. ويعود ارتفاع الودائع حت الطلب لدى النظام البنكي بمبلغ 35,2 مليار درهم إلى تنامي حسابات الشيكات بما

قيمته 24 مليار، من ضمنها 7 ملايير برسم حسابات شيكات المغاربة المقيمين بالخارج، من جهة، وإلى تزايد الحسابات الجارية للمقاولات بما قيمته 9,9 مليار درهم، من جهة أخرى. ويعزى هذا التطور كذلك، ولو بدرجة أقل، إلى نمو الموجودات من الأوراق والقطع النقدية بقيمة 19,2 مليار، أو 21%.

◆ التوظيفات تحت الطلب ولأجل

ببلوغها ما يقارب 184 مليارا، تنامت التوظيفات تحت الطلب ولأجل بمبلغ 22,8 مليار أو 14,2%، بدل نسبة 11% المسجلة في آخر السنة الماضية. ويرجع هذا النمو إلى ارتفاع التوظيفات تحت الطلب ولأجل قصير بما قدره 23,3 مليار، فيما انخفضت التوظيفات لأجل متوسط بقيمة 510 مليون درهم.

وبفضل ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على حسابات الادخار، تواصل تعزيز هذا النوع من التوظيفات سنة 2006، بعد تزايد الموجودات في هذا الإطار بقيمة 5,9 مليار أو 10%. ويعود هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع الموجودات لدى النظام البنكي بمبلغ 4,8 مليار، فيما تحسنت الودائع لدى صندوق التوفير الوطني بما قيمته 1,1 مليار درهم. وبالفعل، فقد تزايد سعر الفائدة المطبق على الحسابات على الدفاتر، في المتوسط، من 2,28% إلى 2,53% من سنة إلى أخرى. أما سعر الفائدة المطبق على الودائع لدى صندوق التوفير الوطني، فقد سجل ارتفاعا بمقدار 15 نقطة أساس ليصل إلى 1,68%، وذلك نتيجة تغيير طريقة تأشيره بسعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة خمس سنوات، الذي تم تخفيضه ابتداءً من شهر يوليوز 2006، بمائتي نقطة أساس عوض 250 نقطة أساس في السابق.

ومن جهتها، ارتفعت الودائع لأجل والسندات لأجل ثابت لدى النظام البنكي بمبلغ 17,6 مليار درهم، أو 17,9% مقابل 11,9% سنة 2005. وساهمت في هذا النمو المقاولات المالية بما قدره 6,3 مليار. وقد بلغت معدلات الفائدة الترجيحية المطبقة على الحسابات وعلى الأذينات لأمد ستة أشهر وسنة، في نهاية شهر دجنبر 2006، 3,64% و3,74% على التوالي، أي بزيادة قدرها 35 و13 نقطة أساس مقارنة مع السنة الماضية.

وبالمقابل، أفرزت اكتتابات الفاعلين غير الماليين في سندات الخزينة تدفقا سلبيا جديدا قدره 600 مليون درهم. ويرجع هذا التطور إلى انخفاض كل من التوظيفات الصافية في سندات الخزينة بالمزايدة بما قيمته 435 مليون والمبلغ الجاري لسندات الخزينة لمدة ستة أشهر[1] بما قدره 158 مليون، وذلك بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة المطبق عليها من 2,90% إلى 3,05% من نهاية سنة إلى أخرى.

◆ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

بعد انخفاضه سنة 2005 بمبلغ 492 مليون درهم، سجل المبلغ الجاري لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة الموجودة بحوزة المقاولات غير المالية والخواص نموا بحوالي 18 مليارا أو 50,6% سنة 2006. ويعزى هذا التوجه بالأساس إلى تزايد التوظيفات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض، التي أفرزت تدفقا إيجابيا جديدا قدره 12,9 مليار، يفوق بكثير مبلغ 955 مليون درهم المسجل سنة 2005. ويعكس هذا التدفق تزايدا في الطلب وفي الأسعار موازاة مع تراجع نسب الفائدة المطبقة على سندات الخزينة المتوسطة والطويلة الأجل.

(1) تم إلغاء إصدارات سندات الخزينة لمدة 3 أشهر في بداية سنة 2007

أما سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية، والتي وصلت إلى 11,7 مليار، فقد سجلت هذه السنة انتعاشا قدره 2,3 مليار درهم، بعد انخفاضها بنفس القدر تقريبا في السنة الماضية.

كما تزايدت التوظيفات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض معا بمبلغ 2,8 مليار مقابل 661 مليون سنة 2005، موازاة مع ارتفاع أسعار البورصة بنسبة فاقت 70%. ونتيجة لذلك، تحسنت المؤشرات المتوسطة لأداء كل من مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم ومؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض معا بنسبة 68,9% و42,8% على التوالي.

وفي نهاية سنة 2006، سجل مجموع الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفاعا بمبلغ 43,4 مليار ليصل إلى 128,7 مليار، إذ بلغت حصة المقاولات غير المالية والخواص من سندات هذه المؤسسات 41,6%. ويعكس هذا الارتفاع التزايدَ الذي سجلته حصص هذه العناصر في مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض ومؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض معا، حيث انتقلت من 38% إلى 41,4% ومن 35,4% إلى 37,6% على التوالي وكذا تراجع حصصها في مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية من 58,9% إلى 44,6%.

◆ أسهم الشركات

عرفت التوظيفات الصافية في أسهم الشركات تقلصا ملحوظا، إذ تراجعت من 36,4 مليار درهم سنة 2005 إلى 13,8 مليار. ويعزى هذا الانخفاض إلى تقلص إجمالي المساهمات في رأس المال، من جهة، وإلى تزايد التخفيضات في رأس المال، من جهة أخرى.

بملايين الدراهم	2003	2004	2005	2006
التوسع الإجمالي في رأس المال	**14.504**	**15.937**	**41.545**	**23.868**
– زيادات في رأس المال	12.300	12.561	37.558	21.005
. شركات المساهمة	8.828	8.165	11.803	15.320
اكتتابات نقدية	4.858	3.763	6.095	15.320
دمج الاحتياطيات	2.010	1.868	2.406	
إسهامات عينية	1.960	2.534	3.302	
. الشركات محدودة المسؤولية	3.472	4.396	25.755	5.685
– تكوين الشركات	2.204	3.376	3.987	2.863
. شركات المساهمة	651	2.185	954	1.286
. الشركات محدودة المسؤولية	1.553	1.191	3.033	1.577
تخفيضات في رأس المال	**5.436-**	**4.263-**	**5102-**	**10.083-**
– شركات المساهمة	4.384	2.367	4.555	9.473
تخفيضات	2.116	1.169	2.266	8.615
عمليات التصفية والدمج	1.823	879	2.114	782
تحويل الوضعية القانونية	445	319	175	76
– الشركات محدودة المسؤولية	1.052	1.896	547	610
الزيادة الصافية في رأس المال	**9.068**	**11.674**	**36.443**	**13.785**
أسهم الشركات المحولة للقطاع الخاص	-	-	-	-

وقد تراجع التوسع الإجمالي في رؤوس الأموال من 41,5 مليار درهم إلى 23,9 مليار وشمل 13.863 شركة بدل 11.425 سنة 2005. وبالفعل، بلغت الزيادات في رأسمال الشركات المحدودة المسؤولية، التي وصل عددها إلى 13.425 شركة، 5,7 مليار بدل 25,6 مليار سنة 2005، من ضمنها 18 مليار كانت ناتجة آنذاك عن الزيادة في رأسمال إحدى الشركات التابعة لمجموعة فيفاندي. أما الزيادات في رأسمال شركات المساهمة، التي وصل عددها إلى 438، والتي تمت جميعها عن طريق حصص عينية، فقد ارتفعت من 11,8 إلى 15,3 مليار درهم.

وقد أدى إحداث الشركات الجديدة، التي وصل عددها سنة 2006 إلى 11.101، إلى إسهامات بلغت 2,9 مليار، متراجعة بمليار واحد مقارنة مع السنة الفارطة. ومن ضمن هذا المجموع، ارتفع مبلغ الأموال الموجهة لإنشاء شركات مساهمة إلى 1,3 مليار لخلق 185 وحدة جديدة، فيما وصلت قيمة المبالغ التي خصصت لإحداث شركات محدودة المسؤولية إلى 1,6 مليار بدل 3 ملايير في السنة الماضية، مما مكن من إنشاء 10.916 شركة.

◆ الادخـار المؤسسي

في سنة 2006، بلغ مجموع الأموال التي تديرها شركات التأمين ومؤسسات التقاعد والاحتياط ما قدره 153,6 مليار درهم، محققة بذلك ارتفاعا بقيمة 12,1 مليار عوض حوالي 14 مليار السنة الفارطة.

ولم ترتفع الاحتياطيات التقنية لمؤسسات التقاعد والاحتياط، التي بلغت 83,6 مليار درهم، سوى بما قيمته 5,4 مليار بدل 10,4 مليار سنة 2005. أما احتياطيات المؤسسات التابعة لصندوق الإيداع والتدبير[1] التي سجلت ما مجموعه 42,8 مليار، فلم يتجاوز نموها 3,2 مليار مقابل 4,9 مليار سنة 2005، في حين لم تتعزز موجودات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلا بمبلغ 655 مليون، مقابل مليار واحد سنة من قبل.

(1) يتعلق الأمر بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح التقاعد.

أما شركات التأمين، فقد عملت بدورها على تعزيز احتياطاتها ورفعها إلى 70 مليار، بزيادة وصلت إلى 6,7 مليار تفوق مبلغ 3,6 مليار في السنة الماضية.

ومن جهة أخرى، عرفت مدونة التأمينات سنة 2006 تعديلات تهدف إلى تعزيز حماية المؤمن لهم، حيث تم إدخال العديد من المقتضيات خاصة في مجال تدبير المخاطر.

كما عزز مجلس القيم المنقولة آليته التنظيمية عن طريق إرساء مجموعة من القواعد، وذلك قصد حماية المدخرات المستثمرة في القيم المنقولة. وفي هذا الإطار، تمت إعادة تحديد مهمة المراقب الداخلي لشركات تدبير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من خلال تبني الممارسات التي تنسجم مع المعايير الدولية واعتماد مقاربة ترتكز على تقييم المخاطر. وهكذا، تم توحيد المنهجية الخاصة بالتقرير الفصلي الذي يتعين على شركات التدبير موافاة مجلس القيم المنقولة به، وذلك سعيا، بالأساس، إلى توحيد مسطرة عمل المراقبين الداخليين.

الجزء 2

أنشطة البنك

بنك المغرب

أنشطة البنك

وفقا لمقتضيات قانونه الأساسي الجديد، يضم التقرير السنوي لبنك المغرب لسنة 2006 للمرة الأولى قسما يتطرق إلى أنشطة البنك.

ويتناول هذا القسم الجوانب المرتبطة بحكامة البنك وتنظيمه وطريقة عمله إضافة إلى التدابير التي تقوم بها المؤسسة قصد ملاءمة أنشطتها مع أفضل الممارسات. كما يناقش هذا الجزء الأنشطة المرتبطة بمجالات الدعم وبالمهام الأساسية للبنك وكذا بالمشاريع الكبرى التي شرع البنك في تطبيقها من أجل تنفيذ مهامه في أحسن الظروف سواء من حيث الجودة أو الفعالية.

الحكامة

أجهزة الحكامة

تتكون أجهزة حكامة البنك من أجهزة الإدارة والتسيير التي تتمثل في مجلس البنك والوالي ولجنة الإدارة، من جهة، ومن أجهزة المراقبة التي تتكون من مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات، من جهة أخرى.

وقد مكن القانون الذي يعتبر بمثابة نظام أساسي للبنك، والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 20 فبراير 2006، من تعزيز أجهزة الإدارة والمراقبة وتوفير شروط الحكامة الجيدة، لاسيما عن طريق :

- إعادة النظر في تركيبة مجلس البنك. ويتكون المجلس من والي بنك المغرب، بصفته رئيسا، ومن المدير العام. كما أصبح يضم الآن ستة أعضاء لا يشغلون أي منصب من مناصب المسؤولية في مؤسسات الائتمان

أو المؤسسات ذات الطابع المالي أو في الإدارة العمومية، باستثناء مدير الخزينة والمالية الخارجية الذي لا يشارك في التصويت على قرارات المجلس بشأن السياسة النقدية. أما مندوب الحكومة، فقد تم الإبقاء على السلطات المخولة له دون أن تشمل عمليات السياسة النقدية؛

- إلزامية نشر المجلس لقراراته المتعلقة بالسياسة النقدية من أجل ضمان شفافية أكبر تجاه الفاعلين الماليين والاقتصاديين وبشكل عام إزاء العموم؛
- منع تقديم تمويلات للدولة والهيئات العمومية باستثناء تسهيلة للصندوق يخضع استعمالها لشروط تقييدية؛
- توسيع نطاق صلاحيات المجلس في ما يتعلق بتدبير احتياطيات الصرف، حيث أنيطت به مهمة تحديد القواعد العامة لتوظيفها؛
- إلزامية انسحاب البنك، خلال أجل لا يتعدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ دخول قانونه الأساسي حيز التنفيذ، من أجهزة الإدارة والمراقبة التابعة للمؤسسات الخاضعة لإشرافه، وذلك بهدف إلغاء جميع حالات التنافي والحيلولة دون وقوع تضارب للمصالح. وفي هذا الصدد، انسحب البنك من العديد من أجهزة الإدارة والمراقبة التابعة لأغلبية المؤسسات الخاضعة لإشرافه كما شرع سنة 2006 في بيع مساهماته في رؤوس أموال هذه المؤسسات؛
- إخضاع حسابات البنك لافتحاص خارجي سنوي تحت إشراف مراقب للحسابات. ويشمل هذا الافتحاص أيضا تقييم جودة منظومة المراقبة الداخلية. وعلاوة على ذلك، يقوم البنك بموافاة المجلس الأعلى للحسابات بحساباته السنوية ومقتطفات من محاضر المجلس تتعلق بميزانيته وبذمته المالية، مرفقة بتقارير المفتحصين الخارجيين.

وطبقا لمقتضيات القانون الأساسي، تم إنشاء لجنة إدارية لمساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. وتجتمع هذه اللجنة شهريا لمناقشة مختلف المشاريع المتعددة الجوانب ودراسة مخططات عمل كل مديرية وكذا تقييم التقدم

المحرز في الأعمال التي تنجزها مؤسستنا. وتنعقد اجتماعات اللجنة الإدارية بعد تنظيم اجتماعات شهرية بين المدراء والأطر التابعة لهم.

تسيير وتنظيم الأنشطة

تم إنشاء مجموعة من اللجان الداخلية التي حُدِّدت صلاحياتها وتركيبتها وطريقة عملها بقرار من الوالي. ويتعلق الأمر باللجنة النقدية والمالية ولجنة أنظمة الأداء واللجنة الاستشارية للتواصل الخارجي والمجلس الاستشاري للتكوين ولجنة مخاطر التشغيل ولجنة الأخلاقيات واللجنة الإستراتيجية المعلوماتية واللجنة التقنية المعلوماتية ولجنة الاستثمارات ثم اللجنة الخاصة بتنفيذ التصميم المديري للموارد البشرية. وإضافة إلى ذلك، تم تطوير أسلوب تدبير الأنشطة بهدف التحكم في تكاليف التسيير، وذلك بإحداث وظيفة مراقبة التسيير. وفي هذا الصدد، اعتمد البنك نظاما مقننا لتقييم الأداء على جميع المستويات كما أعطى الانطلاقة لمشروع يتعلق بالمحاسبة التحليلية.

وعلى مستوى التنظيم الداخلي، يتوفر البنك، منذ سنة 2004، على هيكل تنظيمي يضمن بشكل أكبر وضوح وتجانس مهام المصالح المركزية. ويشمل هذا التنظيم ست مهن تتكلف بتنفيذ المهام الأساسية للبنك وست وحدات دعم، إضافة إلى وحدة لتقييم التسيير، تتمثل في مديرية الافتحاص والوقاية من المخاطر.

وتتمثل وحدات المهن المرتبطة بالمهام الأساسية للبنك في: مديرية العمليات النقدية والصرف، مديرية الدراسات والعلاقات الدولية، قسم الأبحاث، مديرية الإشراف البنكي، مديرية شبكة الفروع والعلاقات مع المقاولات، مديرية دار السكة وأخيرا قسم متحف النقود.

أما وحدات الدعم، فتضم مديرية الموارد البشرية، المديرية المالية، مديرية التنظيم ونظم المعلومات، مديرية الأعمال اللوجستية، قسم الشؤون القانونية وقسم التواصل.

التخطيط الاستراتيجي

شرع بنك المغرب في سنة 2004 للمرة الأولى في تنفيذ مخططه الاستراتيجي 2004-2006. وحددت التوجهات الأساسية لهذا المخطط في ما يلي:

- تحديث تنظيم وتسيير أنشطة البنك؛
- توفير منظومة للوقاية من المخاطر والتحكم فيها؛
- السعي لتحقيق أفضل النتائج الممكنة والجودة في التسيير.

ولتحقيق ذلك، اعتمدت المقاربة على مذكرة توجيهية عامة وعلى نتائج التشخيص الذي كان ثمرة نهج تشاركي حدد محاور التطوير وبلورها ضمن مخططات عمل على المدى القصير والمتوسط. وفضلا عن ذلك، تم تعميم هذه المقاربة التشاركية على كل المشاريع الكبرى: ميثاق الأخلاقيات وقواعد التصميم والعرض وجرد المخاطر والتصميم المديري للموارد البشرية والتصميم المديري المعلوماتي ومقاربة الجودة.

وانطلاقا من الحصيلة الإجمالية للمخطط الاستراتيجي 2004-2006 والتي تعتبر جد إيجابية، وبالنظر إلى آفاق تطور الأنشطة الداخلية والخارجية للبنك، تم إعداد مخطط استراتيجي جديد يغطي الفترة ما بين 2007 و2009.

وقد استند هذا المخطط الجديد إلى مكتسبات المخطط السابق مستهدفا مواصلة الجهود المبذولة للرفع من جودة المساطر الداخلية وبالتالي ضمان النجاعة في ممارسة المهام الأساسية.

منظومة التحكم في المخاطر والوقاية

من أجل الوقاية والتحكم في المخاطر، تم إحداث مديرية خاصة لهذا الغرض، وهي مديرية الافتحاص والوقاية من المخاطر، كما تمت إعادة النظر كليا في منظومة التحكم في المخاطر عن طريق لامركزة أنشطة المراقبة وتعزيز وظيفة الافتحاص الداخلي ثم من خلال الإعداد والتنفيذ التدريجي لمقاربات مضبوطة للتحكم في مخاطر التشغيل وضمان سلامة المعلومات.

وفي هذا الإطار، تتكون مهمة المراقبة من المستوى الأول من "المراقبة من الدرجة الأولى" التي يقوم بها الموظفون التنفيذيون ورؤساؤهم المباشرون ومن "المراقبة من الدرجة الثانية" التي يتكلف بها مسؤولو المصالح المركزية.

وبالموازاة مع ذلك، تم تعزيز وظيفة الافتحاص الداخلي، التي تعتبر مراقبة من المستوى الثاني، انسجاما مع أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، خاصة تلك التي يوصي بها معهد الافتحاص الداخلي (IAA)، عبر اعتماد ميثاق للافتحاص الداخلي وتقنين طرق تدخله.

وعلاوة على ذلك، تم اعتماد مقاربة منهجية مشتركة للتحكم في مخاطر التشغيل (MARIO). وتعتمد هذه المقاربة على مبدأ قيام أقسام البنك بتقييم ذاتي لأنشطتها من أجل إعداد جرد شامل للمخاطر. كما تم إرساء سياسة عامة تتعلق بسلامة المعلومات.

وحتى يكون تطبيق هذه الإجراءات متجانسا، تم وضع إطار تنظيمي خاص داخل البنك يعتمد على شبكة من مديري المخاطر يتم تعيينهم داخل كل قسم.

الأخلاقيات

اعتمد بنك المغرب في شهر ماي 2005 ميثاقا للأخلاقيات يطبق على جميع الموظفين. كما أحدث لجنة للأخلاقيات تتمثل مهمتها الأساسية في توفير المساعدة للوالي بهذا الخصوص.

ويهدف هذا الميثاق بالأساس إلى توفير نص مرجعي يهدف إلى تعزيز الانضباط الأخلاقي بالبنك ودعم الثقة التي يجب أن يحظى بها البنك باستمرار لدى شركائه.

وتم إعداد هذا الميثاق وفقا لمقاربة تشاورية وتشاركية مع الاستناد إلى أفضل الممارسات التي تعتمدها في هذا المجال بعض البنوك المركزية وسلطات الإشراف على السوق. وقد نظمت حملات استشارية وتحسيسية لضمان انخراط جميع الموظفين في العملية. وتمت في ما بعد متابعة هذه الحملات من خلال تعيين مراسلين متخصصين في الأخلاقيات داخل كل مديرية من مديريات البنك وتخصيص عنوان إلكتروني داخلي لهذا الغرض.

وبصفته مكملا للنظام الأساسي لموظفي البنك، تم عرض الميثاق على المجلس من أجل الموافقة عليه وانخرط فيه جميع الموظفين بشكل فردي. وقد تم عرض هذا الميثاق على العموم، وفقا لما هو معمول به دوليا، من خلال نشره على موقع بنك المغرب على الأنترنيت.

◆ الشفافية والتواصل والقرب

منح القانون الأساسي الجديد للبنك استقلالية كبرى وفرض عليه بالمقابل احترام مبادئ الشفافية والتواصل. وفي هذا الإطار، تم منذ سنة 2005 تبني ميثاق للتواصل الخارجي يحدد الأهداف المتوخاة من التواصل

ومعايير الجودة المطلوبة في إبلاغ أخبار البنك وكذا الجمهور المستهدف إضافة إلى تنظيم العلاقات مع الصحافة.

ولتنفيذ أحكام هذا الميثاق، تم إحداث لجنة استشارية للتواصل الخارجي تتجلى مهمتها الأساسية في إبداء الرأي حول سياسة التواصل الخارجي وأهدافه العامة.

وعقب كل اجتماع لمجلس البنك، يتم نشر بلاغ صحفي يعلن فيه عن التدابير المتخذة في مجال السياسة النقدية ويشرح دواعي اتخاذها. ويصدر التقرير حول السياسة النقدية عشرة أيام بعد اجتماع المجلس كما يتم تنظيم اجتماعات إخبارية فصلية بين مصالح البنك والمسؤولين عن خزائن البنوك.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل اللقاء السنوي الذي يعقده الوالي مع الصحافة محطة متميزة ضمن عملية التواصل.

وفي ما يخص نشر المعلومات، يضع بنك المغرب رهن إشارة العموم مجموعة من الإصدارات السنوية والفصلية والشهرية التي تتعلق بمهامه الرئيسية (أنظر الإطار 14). ويتم وضع هذه الإصدارات على الموقع الإلكتروني للبنك الذي يحتوي أيضا على بيانات أخرى أسبوعية ويومية. ويجري حاليا العمل على إعادة هيكلة محتوى هذا الموقع قصد إثرائه وتيسير استعماله.

إطار 14 : إصدارات بنك المغرب

تشمل إصدارات بنك المغرب ما يلي:

- التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية الوطنية الذي يضم هذه السنة جزءا ثانيا يتناول أنشطة البنك بصفتها كمقاولة.
- التقرير السنوي حول مراقبة مؤسسات الائتمان ونشاطها ونتائجها، الذي يصدر منذ سنة 2004 ويتضمن مقاربة تحليلية ويقدم رؤية شاملة عن الإطار التنظيمي للقطاع البنكي الوطني.
- التقرير المتعلق بالسياسة النقدية الذي يرتكز على الدراسات التحليلية والتوقعات المعدة بمناسبة اجتماعات مجلس البنك.
- النشرة الشهرية للظرفية التي تقدم تحليلا للظرفية الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية.
- استقصاء الظرفية الذي يقدم ملخصا لآراء رؤساء المقاولات حول تطور بعض المؤشرات المتعلقة بمجالات نشاطهم.
- النشرة الفصلية التي تتضمن إحصائيات اقتصادية ونقدية ومالية وطنية وجردا لأهم النصوص القانونية الصادرة بالجريدة الرسمية خلال الفصل.
- الإحصائيات النقدية التي تعرض تطور المجمعات النقدية والتوظيفات السائلة.

ومن جهة أخرى، قام البنك بعدة تدابير ترمي إلى تعريف الجمهور بدوره وطريقة عمله، من خلال إعداد فيلم مؤسساتي يتناول المهام الرئيسية لبنك المغرب ونشر مذكرات إخبارية تهدف إلى تعميم المعلومات. كما قام البنك أيضا باعتماد هوية بصرية جديدة وتبني قواعد للتصميم والعرض، مما يعزز صورته كبنك مركزي عصري.

وباستخدام شبكته المكونة من عشرين وكالة، بما فيها فرعان، يعمل بنك المغرب منذ سنة 2004 على تكريس وجوده الميداني عن طريق نهج سياسة القرب والشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين الجهويين.

وهكذا نظم بنك المغرب سنة 2005 بتنسيق مع الوزارات والهيئات المهنية المعنية حملتين جهويتين تحسيسيتين حول إصدار الشيكات بدون رصيد واستعمال البطاقات البنكية. وكان من أهم نتائج هذه الحملات إنشاء لجنة تضم عدة وزارات كلفت بدراسة تعديل النصوص القانونية المنظمة لوسائل ونظم الأداء.

وشارك البنك أيضا، ابتداء من نونبر 2006، في تنظيم حملة تحسيسية من أجل الإحاطة بمختلف عناصر إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

◆ السياسة النقدية

تعزيز قدرات البنك في مجال التحليل والتوقع

خلال سنة 2006، تم تعزيز قدرات البنك في مجال التحليل والتوقع حيث قامت الأقسام المكلفة بالدراسات والأبحاث بصياغة نماذج لإعداد توقعات قصيرة المدى حول التضخم والتضخم الأساسي (نماذج Arima ونموذج P-Star ونماذج Phillips ونموذج VAR-X).

كما عملت مصالح البنك على تطوير مؤشرات لتشخيص مخاطر التضخم وإنجاز دراسات معمقة حول الطلب على النقود والعوامل المؤثرة على التضخم ودورة القرض.

ومن جهة أخرى، أطلق البنك مشروعا لإنشاء قاعدة بيانات إحصائية تمكن من إنجاز الدراسات والأبحاث ويتم تحيينها بشكل يومي. وتعمل هذه القاعدة على تجميع الإحصائيات النقدية والمالية التي تعدُّها مختلف مصالح البنك وتضم الإحصائيات المتعلقة بالميادين الأخرى والتي ينجزها شركاء خارجيون، لاسيما المندوبية السامية للتخطيط ووزارة المالية والخوصصة ومكتب الصرف.

وفي نفس الإطار، قام البنك بإعادة النظر في الاستقصاء الذي يجريه لدى المقاولات الصناعية من أجل تعزيز مصداقيته وتقليص آجال نشره. وشملت هذه التعديلات تحيين العينة المدروسة وتبني طرق تحليل سريعة وموثوقة وصياغة استبيان جديد نوعي بالأساس.

وشرع البنك أيضا في إنجاز استقصاءين جديدين لدى البنوك، أحدهما فصلي يتناول أسعار الفائدة والآخر سنوي يتعلق بشروط التمويل.

◆ تدبير احتياطيات الصرف

في إطار تدبير احتياطيات الصرف، يقوم البنك بإعداد استراتيجية للاستثمار تحكمها قواعد مضبوطة وتعرض على مجلس البنك بغية المصادقة عليها وتقييمها، وذلك وفق أحكام القانون الأساسي. وتقوم اللجنة النقدية والمالية بتتبع تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل منتظم.

وتهدف الاستراتيجية التي تم اعتمادها سنة 2006 على الخصوص إلى الحد من المخاطر التي تتعرض لها محفظة البنك المستثمرة في سندات الاقتراض الطويلة الأمد مع العمل على تحقيق أعلى مردود.

وعلى المستوى العملياتي، أدى تطبيق هذه الاستراتيجية، في النصف الأول من سنة 2006، إلى إعادة توجيه التسديدات المستحقة والتدفقات الجديدة نحو السوق النقدية. وأظهر الارتفاع الكبير في عائدات سندات الاقتراض وبوادر تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي خلال الستة أشهر الأخيرة من سنة 2006، أن ارتفاع أسعار الفائدة لن يتواصل، مما جعل البنك يغير سياسته الحذرة للاستثمار أكثر في سندات الاقتراض. وكانت لهذه الاستراتيجية آثار إيجابية، حيث كانت الأصول النقدية أكبر مستفيد من ارتفاع العائد.

وعلى مستوى تفويض التدبير لجهات خارجية، تم خلال سنة 2006، التي شهدت آخر تفويض من بين الثلاثة الموقعة سنة 2004، التوقيع على تفويض جديد للتدبير والاستشارة والتكوين مع البنك الدولي.

وفي ما يخص تدبير المخاطر، تم تتبع مخاطر التشغيل في إطار تعزيز شامل ومتكامل لاحتياطيات الصرف. وفي سنة 2006، أدى هذا النهج، الذي تم اعتماده منذ سنة 2004، إلى تحسين الإجراءات التي تمكن من تقليص المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري والجوانب التقنية أو تلك المرتبطة بأنظمة إنجاز العمليات.

وإضافة إلى ذلك، استمرت المقاربة المتبناة لتقييم مخاطر الائتمان في سنة 2006 في اعتمادها بالدرجة الأولى على جمع المعلومات المالية الشاملة والموثوقة والمحينة المتعلقة بالبنوك الأجنبية وكذا المصدرين السياديين والمتعددي الجنسيات، العموميين والخواص، المؤهلين للقيام بعمليات دولية بالعملات الأجنبية مع مؤسستنا. كما تجسدت في مرحلة ثانية في بلورة مؤشرات رئيسية مثل تصنيف الديون على المدى القصير والطويل أو الأموال الذاتية الصافية على أساس مجمع، حسب المنهجية التي يوصي بها بنك التسويات الدولية.

وفي ما يخص مخاطر السوق، فلا زالت تقيّم باعتبار مكونات احتياطيات الصرف وتطور الأسواق المالية في آن واحد، خصوصا حسب عائدات سندات الاقتراض وتقلب أسواق أسعار الفائدة وأسواق الصرف وكذا حسب إكراهات التدبير المرتبطة بمحافظ الاستثمار والتوظيفات والمعاملات التي يقوم بها البنك. وفي هذا الصدد، يتم قياس حجم تعرض بنك المغرب لمخاطر السوق مقارنة بمجموعة من المؤشرات المركبة، مثل متوسط مدة البقاء الفعلية لمحافظ الاستثمار وحساسيتها لمخاطر تغير أسعار الفائدة حسب فرضيات يتم اختيارها ومقارنة بالانحراف الأقصى المسموح به.

◆ إدارة أنظمة ووسائل الأداء

العملة الائتمانية

يتولى بنك المغرب إنتاج وإصدار وإعادة ترويج الأوراق البنكية والقطع النقدية. وفي هذا الصدد، يسهر البنك على تزويد الاقتصاد الوطني بالعملة الائتمانية ومراقبة جودة تداولها.

وفي نهاية سنة 2006، قارب حجم تداول الرموز النقدية 877 مليون ورقة بنكية و1.845 مليون قطعة نقدية. وتزايد عدد الأوراق بنسبة 19% مقارنة بسنة 2005، مقابل متوسط نمو بلغ 10,7% بين سنتي 2004 و2005. وبالموازاة مع ذلك، عرف حجم القطع النقدية المتداولة تطورا إيجابيا، وإن بوتيرة معتدلة بلغت 4,5%، وذلك منذ سنة 2004.

وقد تم إنتاج كمية استثنائية من الأوراق البنكية والقطع النقدية في سنة 2006 بلغت 440 مليون ورقة جديدة، مقابل 357 مليون ورقة سنة 2005، أي بزيادة بنسبة 23% من سنة لأخرى. ولم يتجاوز إنتاج القطع النقدية 58 مليون قطعة سنة 2006، مما يمثل انخفاضا بنسبة 7% مقارنة بسنة 2005 وذلك رغم ارتفاع سحوبات القطع

من شبابيك بنك المغرب. ويأتي هذا التراجع نتيجة مجهود يأخذ بالاعتبار الارتفاع الهام في أسعار المعادن في الأسواق الدولية.

وفي إطار المهام المرتبطة بالتداول النقدي، يسهر بنك المغرب على الحفاظ على جودة الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة عبر التراب الوطني. ولهذا الغرض، يسهر البنك على المحافظة على العملة الائتمانية عن طريق سحب الأوراق البنكية والقطع النقدية المزورة أو التي لا تستوفي الشروط الضرورية لإعادتها للتداول من جديد. وفي هذا المجال، يزود البنك الاقتصاد الوطني بأوراق جديدة وكذا بأوراق أعيد ترويجها، بنسب تكاد تكون متساوية.

وهكذا، يتم القيام بعمليات للفرز فور تسليم الأوراق البنكية لدى شبابيك بنك المغرب. وشملت هذه العمليات هذه السنة 837 مليون ورقة وأدت إلى سحب 363,5 مليون ورقة بشكل نهائي من التداول، لكونها لم تعد تستجيب لمعايير الجودة المطلوبة. وارتفع عدد الأوراق المفروزة بنسبة 1,7% سنة 2006، حيث انتقل من 823 مليون إلى 837 مليون ورقة مقابل دفوعات إيداع شملت 658 مليون ورقة سنة 2005 و724 مليون ورقة سنة 2006.

وإجمالا، وكما هو الحال بالنسبة للسنتين السابقتين، تجاوز حجم الأوراق المفروزة سنة 2006 بشكل كبير حجم الأوراق التي تم تسلمها على مستوى الشبابيك. وقد نتج عن هذه الوتيرة المتواصلة انخفاض هام لمخزون الأوراق اللازم فرزها، بفضل تحسن الإنتاجية.

وعلى مستوى الوكالات، انخفض نشاط الفرز بنسبة 17,4% ليصل إلى 137 مليون ورقة وهم بشكل أساسي فئتي 20 درهما و50 درهما.

وتستجيب معايير الجودة المعتمدة في إنتاج الأوراق البنكية المغربية المعاد ترويجها للمقاييس الدولية. وهكذا، تمكّن هذه الطريقة من إنتاج أوراق صالحة للتوزيع عبر جميع الشبابيك البنكية الآلية.

وفي إطار السعي المتواصل للحفاظ على جودة العملة الائتمانية المتداولة، قام البنك المركزي، بموجب قانونه الأساسي الجديد الذي يسمح له بتفويض نشاط الفرز، بسن مجموعة من الأحكام التنظيمية التي ترخص بمعالجة العملة الائتمانية من طرف شركات فرز خاصة.

أنظمة الأداء

يرتبط تطور الأنظمة المالية بشكل وثيق بتحديث وضمان فعالية أنظمة الأداء التي تمنح لكل الفاعلين المعنيين آليات للمقاصة وتسوية المعاملات.

وفي هذا الإطار، وبحكم دوره في تطوير وتحديث وضمان سلامة أنظمة ووسائل الأداء، وضع بنك المغرب منظومة واسعة تتمثل مكوناتها الأساسية في: نظام الأداءات الإجمالية الفورية وتعميم التبادل غير المادي ليشمل مجموع وسائل الأداء ومختلف مناطق التراب الوطني والإرساء التدريجي لآليات المراقبة المستمرة لمختلف أنظمة ووسائل الأداء والتسوية، مع السهر على تحقيق التجانس بين النصوص القانونية والتنظيمية.

وتمثلت إحدى أهم إنجازات سنة 2006 في إعطاء الانطلاقة العملية لنظام الأداءات الإجمالية الفورية، الذي أطلق عليه إسم "النظام المغربي للأداءات الإجمالية". ويعتبر هذا النظام، الذي يهدف بشكل مباشر إلى تحسين تدبير خزينة المشاركين فيه، أحد أبرز التدابير المتخذة لتفادي انتشار المخاطر النظامية. وجاء هذا النظام ثمرة للمشاورات التي عقدت مع مجموع الهيئات المعنية: المجموعة المهنية لبنوك المغرب ومجلس القيم المنقولة والوديع

المركزي (ماروكلير) وشركات البورصة وبورصة القيم للدارالبيضاء. كما يمكن هذا النظام من أخذ احتياجات كافة الفاعلين في الاعتبار ومن إقرار ميثاق بشأن مختلف العلاقات بين المشاركين في ما يتصل بأداء السندات وتسليمها. ومع متم سنة 2006، مكن هذا النظام من معالجة 33.543 عملية بمقدار 31 مليون درهم كمبلغ متوسط لكل عملية.

ومن جهة أخرى، تواصلت خلال سنة 2006 عملية تعميم المقاصة الآلية على جميع وسائل الأداء المتبادلة في بلدنا عبر الإدماج التدريجي على مستوى النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك، للتدفقات المرتبطة بالشيكات المتبادلة على مستوى مختلف مراكز المقاصة.

وقد سبق هذا الإصلاح إعطاء الانطلاقة للمعالجة الآلية للتحويلات على الصعيد الوطني في شتنبر 2004 ولإشعارات الاقتطاع في ما بين البنوك في شتنبر 2005. كما عمل بنك المغرب بالتعاون مع مجموع مهنيي القطاع البنكي على إنجاز مشروع التبادل غير المادي للشيكات، وذلك على صعيد منطقتي الرباط والدار البيضاء، وتوحيد صيغة الكمبيالة بغية تكييفها مع متطلبات التبادل الإلكتروني.

وإلى جانب ذلك، قام بنك المغرب بتشكيل لجنة لمكافحة تزوير العملة، بالتنسيق مع الوزارات والسلطات المعنية. كما تم إعداد قانون في هذا المجال يوجد حاليا في طور المصادقة. وكما قام البنك بتنسيق الجهود الهادفة إلى إحداث لجنة لمكافحة الغش بواسطة البطاقة البنكية.

◆ الإشراف البنكي

مراقبة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

ترتكز عملية مراقبة مؤسسات الائتمان على الدمج بين المراقبة الدائمة والمراقبة في عين المكان. وخلال سنة 2006، أولت المراقبة الدائمة اهتماما خاصا لتقييم آليات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان، لاسيما من خلال تكثيف الاجتماعات الدورية مع مسيري هذه المؤسسات. وقد تناولت هذه الاجتماعات كذلك السياسات والاختيارات الاستراتيجية لمؤسسات الائتمان والمشاكل التي تتعرض لها وكذا التدابير الواجب اتخاذها لتدارك أوجه القصور. كما عقدت اجتماعات مع مراقبي حسابات مؤسسات الائتمان.

وبالموازاة مع ذلك، ومن أجل تعزيز منظومة المراقبة الوقائية، وضع بنك المغرب خلال سنة 2006 نظاما للمساعدة على تصنيف مؤسسات الائتمان، أطلق عليه اختصارا إسم (SANEC). ويهدف هذا النظام إلى إحداث أداة للتحليل وللوقاية من المخاطر البنكية. كما قام البنك بإعداد دليل لمعالجة الصعوبات التي تعترض مؤسسات الائتمان.

وفي ما يتعلق بالمراقبة في عين المكان، تم القيام بسبع عشرة مهمة في سنة 2006، منها 11 ذات طابع عام و3 مهمات تفتيشية و3 مهمات شاملة. واستهدفت المهام ذات الطابع العام بصفة خاصة تقييم أسس الحكامة وآليات المراقبة الداخلية وجودة الأصول ودراسة النظام المحاسبي والمعلوماتي.

أما مهام التفتيش الشاملة، فتناولت العلاقات بين مؤسسات الائتمان وزبنائها وركزت على تسعير الخدمات البنكية وعلى مسألة عوارض الأداء والتصريح بها لدى المصلحة المركزية لعوارض الأداء التابعة لبنك المغرب وكذا على الجوانب المرتبطة بواجب الحذر.

معايير متانة النظام البنكي واستقراره

ومن جهته، يشهد برنامج العمل المشترك بين البنوك وبنك المغرب من أجل تطبيق قواعد بازل II تقدما ملموسا. وقد نشر بنك المغرب في سنة 2006 النصوص القانونية ذات الصلة، ومن المنتظر أن يتوصل بالتقارير الأولى للبنوك في هذا الشأن خلال سنة 2007.

وستصدر نصوص قانونية أخرى مهمة من أجل تعزيز هذا التطور، لاسيما القانون الخاص بمكافحة تبييض الأموال غير المشروعة والقانون المتعلق بهيئات التوظيف في رأسمال المخاطر الذين صادق عليهما البرلمان. وتندرج الإجراءات المتخذة لتعزيز قدرات المراقبة البنكية في هذا السياق كذلك.

العلاقات بين البنوك والزبائن

بغية تحسين الشفافية في تطبيق الشروط البنكية، تم الاتفاق على جملة من المبادئ الرئيسية بخصوص التسعيرات المطبقة على الخدمات البنكية قصد ضمان خدمة ذات جودة أعلى وبتكلفة أقل. وفي هذا الإطار، تعهدت البنوك بضمان مجانية بعض العمليات الأساسية وتخفيض التسعيرة المطبقة على بعض العمليات الأخرى وتقليص آجال التحصيل وتواريخ القيمة.

ومن أجل تسهيل عملية فض النزاعات التي قد تنشأ بين مؤسسات الائتمان وزبنائها، قرر مجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب، بناء على اقتراح من بنك المغرب، وضع مسطرة للوساطة البنكية.

ويعمل بنك المغرب أيضا بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية على إدخال الإصلاحات الرامية إلى إحداث نظام للضمان على الصعيد الوطني، مما سيمكن من تحديد تسعيرة مناسبة حسب نوع المخاطر المتعرض لها. وتندرج في هذا الإطار التدابير المتخذة لأجل تطوير وتقاسم المعلومات، بما فيها تلك المتعلقة بمديونية المقاولات.

وقد قام معهد الإصدار بوضع استراتيجية عامة لإعادة هيكلة المصالح الخاصة بمركزة المعلومات في أفق سنة 2009، من شأنها أن تمكن من إنجاز تقييم شامل للمخاطر المرتبطة بالزبناء. ويتمثل أحد جوانب هذه الاستراتيجية في إحداث قاعدة معلوماتية تمكن شبكة الفروع من الحصول، بالأساس، على بيانات المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيك.

كما تربط بنك المغرب علاقات دائمة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل والفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، وذلك بهدف التشاور حول القضايا ذات الصلة بأنشطتها والنصوص القانونية المنظمة لها. وقد عقد في هذا الإطار اجتماعان مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب واجتماع واحد مع الجمعية المهنية لشركات التمويل خلال سنة 2006.

◆ التعاون الدولي

التعاون مع البنوك المركزية

شارك بنك المغرب خلال سنة 2006 في العديد من التظاهرات الدولية والجهوية. فقد ساهم في أشغال الندوة الأورومتوسطية الثالثة التي جمعت في اليونان محافظي البنوك المركزية لمنطقة الأورو والحوض المتوسطي والتي قدم خلالها البنك ورقة حول إصلاح أدوات السياسة النقدية في البلدان المتوسطية.

كما قام بنك المغرب، خلال الاجتماع الثالث عشر لمحافظي البنوك المركزية للبلدان الفرانكوفونية، الذي احتضنته بلغاريا في ماي 2006 حول موضوع الاستقرار المالي والاندماج الاقتصادي، بتقديم عرض حول تجربة بلدنا في مجال الإشراف البنكي والتحديات الواجب رفعها لتطبيق معايير بازل II.

وتميز الاجتماع السادس لمجلس محافظي البنوك المركزية للبلدان المغاربية، الذي عقد شهر غشت في طرابلس، بمساهمة فعالة للبنك في النقاشات التي تمحورت بشكل خاص حول تجارب بلدان المغرب العربي وآفاق الاندماج في ميادين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والإشراف البنكي وأنظمة الأداء.

كما شارك البنك في الدورة الثلاثين لمجلس محافظي البنوك المركزية والوكالات والمؤسسات النقدية العربية. وقد ركز المشاركون في هذا الاجتماع، الذي عقد بتاريخ 4 شتنبر بالجزائر العاصمة، على دراسة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006 وكذا توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة الإشراف البنكي والاجتماع الثاني للجنة أنظمة الأداء والتسوية.

ومن جانب آخر، وفي إطار اتفاقية التعاون المبرمة بين بنك المغرب والبنك المركزي الفرنسي، تواصلت أنشطة الدعم والتكوين التي همت المهن المرتبطة بالمهام الأساسية للبنك بالإضافة إلى مهن الدعم.

ووقع بنك المغرب بتاريخ 28 أبريل 2006 اتفاق تعاون مع مصرف البحرين المركزي بهدف إعطاء دفعة جديدة للعلاقات الثنائية بين المؤسستين في مجالات اختصاصهما.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه في إطار تشجيع الاندماج الاقتصادي الجهوي لبلدان اتحاد المغرب العربي وعقب احتضان الجزائر في نونبر 2005 لمؤتمر حول تسهيل المبادلات التجارية بين بلدان المنطقة، نظم بنك

المغرب في شهر دجنبر 2006 بالرباط، بالتعاون مع وزارة المالية والخوصصة وصندوق النقد الدولي، ندوة جهوية حول إصلاح القطاعات المالية والاندماج المالي بين البلدان المغاربية.

التعاون مع المؤسسات الدولية

بالموازاة مع علاقات التعاون التي تربطه بالبنوك المركزية الأجنبية، يشارك بنك المغرب بشكل فعال في أشغال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والتنمية وصندوق النقد العربي.

وفي هذا السياق، ترأس البنك لمدة سنتين أشغال مجموعة سلطات الرقابة في بلدان الفرانكفونية. وتهدف هذه المجموعة التي تشكلت في شتنبر 2004 إلى إحداث منتدى لتبادل التجارب والأفكار ذات الصلة بالرقابة البنكية وبصفة خاصة تطبيق اتفاق بازل II.

كما أن بنك المغرب عضو في لجنة سلطات الرقابة العربية، التي يتولى صندوق النقد العربي أمانتها. ويُعدُّ بنك المغرب عضوا كذلك في الجمعية الدولية لأنظمة ضمان الودائع المحدثة من طرف منتدى الاستقرار المالي. وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الجمعية في تشجيع التعاون الدولي في مجال ضمان الودائع ودعم تبادل الخبرات في هذا المجال.

كما يشارك بنك المغرب في اجتماعات المجلس الإسلامي للخدمات المالية (IFSB) بصفة عضو مراقب. وتتولى هذه الهيئة المحدثة في نونبر 2002 مسؤولية وضع القواعد الاحترازية المطبقة على المؤسسات المالية الإسلامية.

◆ تدبير الموارد

تدبير الموارد البشرية

واصل بنك المغرب سنة 2006 التدابير الهادفة إلى تعزيزه بالكفاءات الضرورية لأداء مهامه ولإنجاز توجهات المخطط الاستراتيجي من خلال سياسة توظيف فعالة وخطة تكوين ملائمة.

ويعمل بمؤسستنا 2.845 مستخدم، بلغ معدل أعمارهم 41 سنة مع نهاية سنة 2006. ويصنف 69% منهم ضمن خانة الوظائف المرتبطة مباشرة بمجال عمل البنك المركزي. ويشتغل 24% من مستخدمي البنك في دار السكة و37% في المصالح المركزية و39% في شبكة فروع البنك.

وفي إطار الإصلاحات الهامة التي قام بها بنك المغرب، تم وضع التصميم المديري للموارد البشرية، الذي تولى إعداده مكتب خارجي تحت إشراف مديرية الموارد البشرية. ويرتكز المخطط العام لإدارة هذا المشروع على خمس مراحل :

- الدراسة والبحث والتحليل من أجل التعرف على الوضع الحالي؛
- تحديد المبادئ الرئيسية واعتمادها؛
- وضع آليات جديدة لتدبير الموارد البشرية؛
- اختبار واستيعاب الآليات الجديدة من طرف المسؤولين التنفيذيين؛
- تحديد خطة التطبيق على مدى سنتين (2007-2008).

وتستجيب المنظومة الجديدة لتدبير الموارد البشرية، المنبثقة عن التصميم المديري للموارد البشرية، للطموحات الاستراتيجية للبنك ولانتظارات موظفيه وأيضا للمعايير الدولية المتميزة أساسا بقرب الإدارة من الموظفين وبالإنصاف ومجازاة الكفاءات الفردية.

وقد أبانت الأشغال المنجزة برسم المرحلة الأولى المتعلقة بدراسة وتحليل الوضع الحالي عن نواقص في المنظومة السابقة لإدارة الموظفين، التي تتميز بنظام لتصنيف الوظائف يفتقد المرونة وبنظام للأجور لا يثمن المساهمات الفردية ولا يكافئ الأداء الجيد وبغياب آلية محددة لتدبير الكفاءات وإمكانية الانتقال بين الوظائف.

وفي هذا السياق، مكنت دراسة التصميم المديري للموارد البشرية من تحديد ثلاث آليات لتحديث السياسات المتعلقة بالموارد البشرية، تتمثل في منظومة عصرية للتدبير تتلاءم مع التوجهات الاستراتيجية للبنك ونظام للمعلومات يضمن تطبيق التصميم الجديد وتعديل لهيكلة التدبير وأساليبه.

وقد مكنت منظومة تدبير الموارد البشرية، التي تم إعدادها في إطار التصميم المديري للموارد البشرية، من وضع أدوات جديدة تتمثل في ما يلي:

- نظام لتصنيف الوظائف قابل للتطوير؛
- نظام أجور منصف يشجع على الجودة والأداء الجيد؛
- نظام موضوعي ومندمج لتقييم الكفاءات والأداء؛
- نظام للتدبير الاستشرافي للوظائف والكفاءات يمكن من توقع التطورات التي يعرفها البنك والاستجابة لها؛
- نظام لتدبير الخلف في المسؤولية.

وقد تمت ملاءمة أساليب التنظيم والتدبير مع الممارسات الجديدة في مجال تدبير الموارد البشرية، التي تشكل الآلية الثالثة لتحديث إدارة الموارد البشرية في بنك المغرب، من خلال توزيع جديد للمهام بين مديرية الموارد البشرية وباقي مصالح البنك. وفي هذا الإطار، أصبحت وظائف مديرية الموارد البشرية ترتكز على بلورة سياسة للموارد البشرية مبنية على الدور التنظيمي لهذه المديرية من أجل ضمان الإنصاف في جميع الجوانب، مقابل إعطاء دور أكبر للمسؤولين التنفيذيين في تدبير الموارد البشرية.

وبغية تطبيق الأدوات الجديدة، وضع البنك خطة محكمة لتنفيذ النظام الجديد للمعلومات المتعلقة بالموارد البشرية تستند إلى مجموعة برمجية بالنسبة لكافة مهن الدعم في البنك. وتعمل مديرية الموارد البشرية على ضمان تزامن البرنامج الزمني لتطبيق التدابير الجديدة للموارد البشرية مع القسم المتعلق بالموارد البشرية ضمن النظام الجديد للمعلومات.

وعلى غرار باقي المشاريع الكبرى، تم تحديث وظيفة تدبير الموارد البشرية في إطار المقاربة الجديدة للبنك المبنية على الإنصات والتشاور. وقد كان التصميم المديري للموارد البشرية موضوع نقاش وتحليل خلال الاجتماع السنوي مع أطر البنك.

التكوين

في إطار تطبيق مخطط التكوين، المسطر وفق التوجهات الاستراتيجية للبنك برسم سنة 2006 وبعد عملية جرد لحاجيات كل مصالح البنك، نظم البنك 326 نشاطا تكوينيا، 190 منها في مركز التكوين التابع للبنك و103 في الخارج لدى هيئات دولية و33 نشاطا في ما بين المقاولات. وهكذا سجل البنك ما مجموعه 5.500 ساعة من التكوين، استفاد منها 3.500 شخص.

وقد كانت أنشطة التكوين المتخصص موضوع تقييم من طرف المجلس الاستشاري للتكوين، وهو جهاز أحدثه والي بنك المغرب في دجنبر 2003.

كما نظم البنك عدة تظاهرات على المستويين الجهوي والدولي، بالتعاون مع العديد من المؤسسات المالية الدولية وبمشاركة بنوك مركزية وممثلين حكوميين أجانب.

التواصل الداخلي

تم إحداث وحدة خاصة بالتواصل الداخلي بغية الاستجابة بالأساس للحاجيات التي تفرضها مواكبة أوراش تحديث أنشطة البنك. وتتمثل الأهداف المتوخاة من هذه الوحدة في إعطاء رؤية مندمجة للخطاب الاستراتيجي وتسهيل فهمه وتعبئة الطاقات حول مشاريع البنك وتوضيح الغايات من مختلف المشاريع ومدى تقدمها والنتائج المرجوة.

وأخيرا، تم وضع آليات فعالة لتداول المعلومات وللتواصل الداخلي. فبالإضافة إلى اللقاءات السنوية التي يترأسها والي بنك المغرب، تشمل هذه الآليات :

- تنظيم التواصل الداخلي من خلال بوابة شبكة الأنترانيت التي تشكل أداة حقيقية للعمل ولتقاسم المعارف؛
- نشرة "Info BAM" التي تتناول مواضيع تتعلق بالمشاريع المنفذة من قبل مختلف مصالح البنك أو بانشغالات الموظفين؛
- نشرات متخصصة لتقديم أخبار حول المشاريع الكبرى (Perspectives RH وObjectifs Qualité)؛
- تعميم البريد الإلكتروني واستخدامه في توزيع البلاغات على نطاق واسع.

نظام المعلومات

في إطار تنفيذ المحاور الكبرى لمخطط تحديث البنك، تم وضع التصميم المديري للمعلوميات من أجل تحديث أنظمة المعلومات وخلق الانسجام بين أهداف المشاريع المنجزة والتوجهات الاستراتيجية للبنك.

ويحدد هذا التصميم البنية الوظيفية والتقنية المستهدفة لنظام المعلومات الخاص بالبنك مع الحرص على ضمان انسجامه مع استراتيجية البنك. ويحرص كذلك على الحفاظ على استمرارية أنظمة المعلومات الموجودة حاليا والضرورية لسير عمل البنك وتنظيم مختلف أنشطته وتدبيرها. ومن هذا المنطلق، يضع التصميم المديري للمعلوميات مخططا تدريجيا للتحديث والتشغيل الآلي لمجالات الوظائف الاستراتيجية وذات القيمة المضافة المهمة بالنسبة للبنك من خلال التزود بالوسائل الكفيلة بصياغة رؤية استشرافية.

وقد قام مكتب خارجي بإعداد الدراسة المتعلقة بهذا التصميم وكلفت بتطبيقه مديرية التنظيم وأنظمة المعلومات تحت إشراف لجنة لتقييم التسيير يترأسها المدير العام وتتكون من المسؤولين عن المديريات. وسيتم وضع التصميم المديري للمعلوميات حيز التنفيذ بشكل تدريجي عبر ثلاث مراحل، تنتهي المرحلة الأولى في دجنبر 2006 والمرحلة الثانية في يونيو 2008 ثم المرحلة الأخيرة في دجنبر 2009.

وفي سياق تطبيق التصميم المديري للمعلوميات، تم اعتماد منهجية لإدارة المشاريع تحدد الضوابط المنظمة لتقدم المشاريع ولمختلف المراحل الضرورية لإنجاز مشروع معلوماتي معين. وقد وضعت هذه المنهجية تعريفا واضحا لمهام ومسؤوليات كل فاعل على حدة، وهم المشرف على المشروع وصاحب المشروع ومساعد صاحب المشروع. ويقوم هذا الأخير بدور المستشار لصاحب المشروع لمساعدته في أداء مهامه ومسؤولياته، وذلك بطلب من صاحب المشروع.

ومع نهاية المرحلة الأولى، كانت أسس البنية التقنية والأدوات المختارة قد أنجزت، مما سمح باستضافة مجموع التطبيقات الخاصة بنظام المعلومات والتكيف مع الحاجيات المتزايدة لهذه الأخيرة في ما يخص الأداء والسلامة. كما تم إنجاز العديد من المشاريع المتعلقة بالمهن المرتبطة بالمهام الرئيسية للبنك مع متم هذه المرحلة الأولى، لاسيما النظام المغربي للأداءات الإجمالية، والمجموعة البرمجية «Finance Kit» لتدبير عمليات غرفة التداول ونظام المعلومات الخاص بالإشراف البنكي، والتبادل غير المادي للشيكات ونظام تدبير المخاطر التشغيلية. وتوجد أوراش أخرى في طور الإنجاز كالمجموعة البرمجية ERP الخاصة بمهن الدعم والبوابة الإلكترونية ومصالح مركزة المعلومات.

وقد مكنت مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالمعلوميات والشبكة التي نفذها البنك من وضع منصات معلوماتية خاصة بالمصالح المركزية والوكالات وتعميم أدوات التواصل الإلكتروني وإحداث منصات للتبادل مع شركاء البنك.

متحف النقود

يتوفر بنك المغرب منذ سنة 1948 على مجموعة مهمة من النقود القديمة العربية الإسلامية خصوصا المغربية، وكانت هذه المجموعة تضم في الأصل حوالي 12.000 قطعة نقدية من الذهب والفضة والبرونز ومعادن أخرى (مجموعة بريط)، وتم إغناؤها بعد ذلك لتصل إلى ما يفوق 25.000 قطعة نقدية وأزيد من 1.000 ورقة بنكية أصدرها المغرب منذ سنة 1911. ويؤرخ هذا الرصيد لأكثر من 3000 سنة من السك النقدي، ابتداء من نشأة النقود في المدن اليونانية ودخولها المغرب عبر قرطاج إلى غاية النقود التذكارية والأوراق البنكية للقرن العشرين. وبالتالي، فإن كل المراحل التاريخية للمغرب ممثلة في هذه المجموعة، لاسيما فترات السلالات الملكية الكبرى التي صنعت تاريخ المغرب.

وأسند بنك المغرب مهمة إنجاز تحديد دقيق لهذه المجموعة وجرد لها إلى دانييل أوستاش، أحد المتخصصين في علم المسكوكات العربية الإسلامية، الذي كان يشتغل بالمكتبة الوطنية بباريس. وقد أسفر هذا التعاون عن إصدار مرجعين هامين في مجال المسكوكات، أولهما «الجامع في الدراهم الإدريسية و الدراهم المعاصرة لها» سنة 1974 والآخر «الجامع في المسكوكات العلوية» سنة 1975.

وقد أدت الأشغال التي أنجزت ما بين سنتي 1997 و2000 إلى تجديد البناية المتواجد بها المتحف الحالي مع إعداد فضاء للعرض بمساحة 750 متر مربع بالإضافة إلى مكتبة وقاعة للعرض السمعي البصري ومختبر.

وخلال سنة 2006، ركز قسم متحف النقود اهتمامه على أنشطة ترويجية بهدف الرفع من توافد الزوار، خصوصا التلاميذ الذين يشكلون 39% من مجموع الزوار البالغ عددهم 1.405. كما أن إصدار دليل المعروضات أعطى بالتأكيد قيمة إضافية لهذا النشاط. وعلى امتداد هذه السنة حرص متحف النقود على الحفاظ على الذاكرة التاريخية للبنك وتطويرها عبر اقتناء مجموعات مختلفة من النقود والأعمال الفنية وغيرها، وكذا عبر جمع عناصر من الأرشيف تؤرخ لماضي مؤسستنا.

الجزء 3

البيانات المالية لبنك المغرب

◆ 1 - البيانات المالية في 31 دجنبر 2006

بنك المغرب

بنك المغرب

1.1 حصيلة بنك المغرب في نهاية دجنبر 2006
(بعد توزيع الأرباح)

الأصول (بآلاف الدراهم)	2006/12/31	2005/12/31
موجودات وتوظيفات من الذهب	**3.806.650**	**2.590.237**
موجودات وتوظيفات من العملات الأجنبية	**170.949.103**	**148.089.362**
– موجودات وتوظيفات لدى البنوك الخارجية	71.620.825	48.396.376
– سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها	94.819.753	98.379.626
– موجودات أخرى من العملات الأجنبية	4.508.525	1.313.360
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	**1.793.876**	**2.321.639**
– اكتتاب لدى صندوق النقد الدولي – حصة الاحتياطي	1.086.428	1.320.653
– موجودات من حقوق السحب الخاصة	445.055	728.326
– اكتتاب لدى صندوق النقد العربي	262.393	272.660
مساعدات مالية للدولة	**4.499.972**	**5.500.000**
– تسبيقات تعاقدية	4.499.972	5.500.000
– تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق	-	-
– مساعدات مالية أخرى	-	-
ديون علىمؤسسات الائتمان وما يماثلها	**37.375**	**9.329**
– قيم مستحفظة	-	-
– تسبيقات للبنوك	-	-
– ديون أخرى	37.375	9.329
سندات الخزينة – عمليات السوق المفتوحة	**1.003.642**	**-**
أصول أخرى	**10.078.871**	**9.371.318**
– مدينون مختلفون	7.459.336	8.294.638
– أصول أخرى مختلفة	2.619.535	1.076.680
قيم مستعقرة	**2.325.255**	**2.599.110**
مجموع الأصول	**194.494.744**	**170.480.995**

1.1 حصيلة بنك المغرب في نهاية دجنبر 2006

الخصوم (بآلاف الدراهم)	2006/12/31	2005/12/31
أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة	**114.233.556**	**93.505.127**
– أوراق بنكية	112.406.560	91.812.535
– قطع نقدية	1.826.996	1.692.592
التزامات بالذهب والعملات الأجنبية	**2.004.521**	**2.182.706**
– التزامات بالذهب	-	-
– التزامات بالعملات الأجنبية	2.004.521	2.182.706
التزامات بالدرهم القابل للتحويل	**214.340**	**223.231**
– التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية	199.172	197.012
– التزامات أخرى	15.168	26.219
ودائع والتزامات بالدرهم	**63.732.850**	**61.440.100**
– الحساب الجاري للخزينة العامة	675.528	162.822
– ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية	47.850.836	46.056.455
• حسابات جارية	43.850.836	45.056.455
• حسابات سحب السيولة	4.000.000	-
• حسابات تسهيلات الإيداع	-	1.000.000
– ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	13.940.198	13.771.710
– حسابات أخرى	1.266.288	1.449.113
خصوم أخرى	**7.717.992**	**6.495.692**
منيحات حقوق السحب الخاصة	**1.090.145**	**1.132.799**
رساميل ذاتية ومثيلاتها	**5.501.340**	**5.501.340**
– رأس المال	500.000	500.000
– احتياطيات	5.001.340	4.910.815
– مؤونات مقننة	-	90.525
مجموع الخصوم	**194.494.744**	**170.480.995**

2-1 حساب العائدات والتكاليف

العائدات (بآلاف الدراهم)	2006/12/31	2005/12/31
فوائد محصلة على الالتزامات بالذهب والعملات	5.026.656	3.711.957
فوائد محصلة على المساعدات المالية للدولة	-	-
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها	7.827	35.900
فوائد محصلة أخرى	9.208	11.158
عمولات محصلة	268.336	146.383
عائدات مالية أخرى	213.586	278.664
مبيعات السلع وخدمات منتجة	101.216	68.112
منتجات مختلفة	3.614	2.101
عمليات سحوبات على الاستخمادات	4.394	-
عمليات سحب المخصصات	348.676	253.891
عائدات غير جارية	1.920	47.354
مجموع العائدات	**5.985.433**	**4.555.520**

2-1 حساب العائدات والتكاليف

التكاليف (بآلاف الدراهم)	2006/12/31	2005/12/31
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	40.728	29.386
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل	-	-
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	844.306	809.862
عمولات ممنوحة	14.376	9.703
تكاليف مالية أخرى	361.613	756.381
تكاليف خاصة بالموظفين	577.490	499.937
شراء المواد والأدوات	130.722	106.643
تكاليف خارجية أخرى	107.712	105.573
مخصصات للاستخمادات والمؤونات	483.540	155.640
تكاليف غير جارية	3.743	19.776
ضرائب على الأرباح	1.326.873	979.516
مجموع التكاليف	**3.891.103**	**3.472.417**
الربح الصافي	**2.094.330**	**1.083.103**

3-1 خارج الحصيلة [1]

(بآلاف الدراهم)	2006/12/31	2005/12/31
عمليات الصرف بالناجز		
– العملات الأجنبية المتوقع تسليمها بالناجز	972.682	55.461
– العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها بالناجز	950.399	55.342
عمليات الصرف لأجل		
– العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها لأجل	132.000	48.125
– العملات الأجنبية المتوقع تسليمها لأجل	132.001	47.233
عمليات الصرف – الودائع بالعملات الأجنبية	-	-
عمليات الصرف – عمليات المفاضلة	-	-
تعديل العملات الأجنبية خارج الحصيلة	-	-
التزامات على الأدوات المالية المشتقة	-	-
التزامات على السندات		
– سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة	2.050.000	-
– سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها	1.495.870	-
– سندات متوقع تسليمها	-	-
التزامات أخرى	-	-
– ضمانات محصلة على الأسواق	32.900	20.977
– الالتزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الشخصية	449.209	469.138
– الضمانات بالتمويل الممنوحة للموظفين	17.000	-

(1) بعض عناصر خارج الحصيلة لسنة 2005 لا تتوافق بالضرورة مع تقديم التصميم المحاسبي الجديد للبنك. لهذا، لا يمكن مقارنتها بالعناصر الخاصة بسنة 2006.

بنك المغرب

2 - تحليل البيانات المالية

بنك المغرب

بنك المغرب

1.2 حصيلة بنك المغرب

بلغ مجموع حصيلة بنك المغرب في نهاية شهر دجنبر 2006، بعد توزيع الأرباح، ما قيمته 194.494,7 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا بمبلغ 24.013,7 مليون، أي ما يعادل 14,1% عوض 5,5% المسجلة السنة الفارطة.

ويعود هذا الارتفاع على مستوى الأصول بالأساس إلى تعزيز الموجودات من العملات الأجنبية، وعلى مستوى الخصوم، إلى التزايد الواضح لكل من حجم النقد المتداول وكذا الودائع والالتزامات اتجاه البنوك.

الأصـــــول

الموجودات والتوظيفات من الذهب

بلغت الموجودات والتوظيفات من الذهب في متم شهر دجنبر 2006 ما قدره 3.806,7 مليون مقابل 2.590,2 مليون السنة الفارطة، محققة بذلك ارتفاعا بقيمة 1.216,4 مليون أو 47% يعزى إلى إعادة تقييم الموجودات من الذهب في نهاية السنة.

الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

سجلت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية البالغة 170.949,1 مليون درهم والتي تمثل ما يقارب 88% من أصول البنك المركزي، تزايدا قدره 22.859,7 مليون، أي ما يعادل 15,4% بعد الارتفاع الذي سجلته سنة 2005، والذي بلغ 11,3%. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى تواصل ارتفاع مداخيل الأسفار وتحويلات

المغاربة المقيمين بالخارج، إضافة إلى تحصيل ما قيمته 4 ملايير درهم بالعملة الأجنبية مقابل تفويت 20% من رأسمال شركة التبغ في شهر غشت 2006.

الموجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

بلغت الموجودات لدى المؤسسات المالية الدولية ما مجموعه 1.793,9 مليون درهم عوض 2.321,6 مليون. ويعزى هذا التراجع، من جهة، إلى انخفاض الموجودات من حقوق السحب الخاصة بمقدار 283,2 مليون أو 38,9%، ومن جهة أخرى إلى تقلص الموجودات برسم حصة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي من 1.320,7 مليون إلى 1.086,4 مليون، نتيجة لعمليات إعادة تقييم حقوق السحب الخاصة وتسوية حصة الاحتياطي المستعملة.

التمويلات المقدمة للدولة

طبقا للاتفاقية المتعلقة بتسديد التسهيلات التي منحها بنك المغرب للدولة، والموقعة بتاريخ 9 ماي 2006 بين وزارة المالية وبنك المغرب، تم الشروع في أداء الجزء الأول من هذه الديون بقيمة مليار درهم. وبذلك، انخفض المبلغ الجاري للتمويلات المقدمة للدولة إلى 4.500 مليون في متم سنة 2006.

الديون على مؤسسات الائتمان ومايماثلها

ارتفعت الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها، من نهاية سنة إلى أخرى، من 9,3 مليون إلى 37,4 مليون، في ارتباط مع ارتفاع الديون على وسائل الأداء. وبالمقابل، لم تلجأ البنوك إلى تسبيقات البنك المركزي خلال سنة 2006 إلا في فترات تضييق قليلة، نتيجة استمرار وفرة السيولة.

سندات الخزينة – عمليات السوق المفتوحة

بلغت محفظة سندات الخزينة ما مجموعه 1.003,6 مليون، ويعادل هذا المبلغ السندات التي تم شراؤها في السوق الثانوية من أجل ضبط السوق النقدية.

أصول أخرى

سجلت الأصول الأخرى، البالغة 10.078,9 مليون درهم والمكونة أساسا من حسابات المدينين المختلفين وحسابات التسوية والتحصيل، نموا بلغ 707,5 مليون أو 7,5% يرجع بالأساس إلى تزايد الشيكات ذات الدائنية الفورية.

قيم مستعقرة

عرفت القيم المستعقرة التي تشمل سندات المساهمة وما يماثلها والمستعقرات المجسدة وغير المجسدة إضافة إلى القروض المستعقرة تراجعا بقيمة 273,8 مليون في متم سنة 2006 لتصل إلى 2.325,3 مليون، نتيجة تفويت مساهمة بنك المغرب في رأس مال القرض العقاري والسياحي.

◆ الخصوم

الأوراق البنكية المتداولة

بلغت قيمة الأوراق البنكية المتداولة 112.406,6 مليون، إذ ارتفعت من نهاية سنة إلى أخرى بمبلغ 20.594 مليون درهم أو بنسبة 22,4%. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى الطلب الهام على الأوراق البنكية بمناسبة الاحتفال بعيد الأضحى الذي صادف نهاية السنة.

وتتوزع الأوراق البنكية المتداولة في متم سنة 2006 كما يلي :

9.385.201	ورقة ونصف[1]	من فئة	10 دراهم	بالدراهم	93.852.015,00
68.015.639	ورقة	من فئة	20 درهما	بالدراهم	1.360.312.780,00
42.122.454	ورقة	من فئة	50 درهما	بالدراهم	2.106.122.700,00
426.930.131	ورقة ونصف[1]	من فئة	100 درهم	بالدراهم	42.693.013.150,00
330.766.298	ورقة	من فئة	200 درهم	بالدراهم	66.153.259.600,00
			المجموع بالدراهم		**112.406.560.245,00**

القطع النقدية المتداولة

بلغت قيمة القطع النقدية المتداولة، مع متم سنة 2006، 1.827 مليون درهم، محققة بذلك ارتفاعا قدره 134,4 مليون، أي ما يعادل 7,9% عوض نسبة 7% المسجلة سنة من قبل. وتتوزع هذه القطع كما يلي :

(1) يتعلق الأمر بأنصاف الأوراق التي لم يطلب أصحابها التعويض عنها.

- قطع من الذهب

14.484	قطعة تذكارية	من فئة 250 درهما	بالدراهم	3.621.000,00
2.022	قطعة تذكارية	من فئة 500 درهم	بالدراهم	1.011.000,00

- قطع من الفضة

23.319	قطعة تذكارية	من فئة 50 درهما	بالدراهم	1.365.950,00
9.145	قطعة تذكارية	من فئة 100 درهم	بالدراهم	914.500,00
3.932	قطعة تذكارية	من فئة 150 درهما	بالدراهم	589.800,00
19.817	قطعة تذكارية	من فئة 200 درهم	بالدراهم	3.963.400,00

- قطع من النيكل

268.817.981	قطعة من فئة 50 سنتيما		بالدراهم	134.408.990,50
496.409.809	قطعة من فئة درهم واحد		بالدراهم	496.409.809,00
35.030.142	قطعة من فئة 2 دراهم		بالدراهم	70.060.284,00
88.913.371	قطعة من فئة 5 دراهم		بالدراهم	444.566.855,00
56.545.891	قطعة من فئة 10 دراهم		بالدراهم	565.458.910,00

- قطع من برونز الألومينيوم

231.086.599	قطعة من فئة 5 سنتيمات		بالدراهم	11.554.329,95
359.794.964	قطعة من فئة 10 سنتيمات		بالدراهم	35.979.496,40
284.239.420	قطعة من فئة 20 سنتيمات		بالدراهم	56.847.884,00

- قطع من الألومينيوم

24.340.066	قطعة من فئة سنتيم واحد		بالدراهم	243.400,66
		المجموع بالدراهم		**1.826.995.609,51**

الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

سجلت الالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية انخفاضا قدره 178,2 مليون، أي ما يعادل 8,2%، لتبلغ 2.004,5 مليون درهم، مما يعكس تراجع التزامات البنك بالعملات الأجنبية تجاه زبنائه.

الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

بلغت الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل 214,3 مليون، مسجلة بذلك تراجعا قيمته 8,9 مليون، أي ما يعادل نسبة 4%، على إثر انخفاض الالتزامات نحو البنوك الأجنبية إلى 3 ملايين درهم عوض 18,1 مليون سنة من قبل.

الودائع والالتزامات بالدرهم

في نهاية سنة 2006، بلغت الودائع والالتزامات بالدرهم ما مجموعه 63.732,9 مليون، محققة ارتفاعا قدره 2.292,8 مليون درهم، أي بنسبة 3,7% . ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تزايد الودائع والالتزامات تجاه البنوك المغربية بما قدره 1.794,4 مليون. ويشمل هذا التزايد، من جهة، ارتفاعا في موجودات البنوك بمبلغ 4.000 مليون برسم عمليات سحب السيولة، ومن جهة ثانية تراجعا لموجودات حساباتها الجارية وتسهيلات عمليات الإيداع بمبلغ 1.205,7 مليون درهم و1.000 مليون درهم على التوالي. وعلاوة على ذلك، ارتفعت موجودات حسابات الخزينة بمبلغ 512,7 مليون، في حين، ارتفعت ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية بمبلغ 168,5 مليون أو 1,2% .

خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 7.718 مليون، محققة بذلك نموا قيمته 1.222,3 مليون أو 18,8%، نتيجة على الخصوص لإعادة تقييم الموجودات من الذهب.

منيحات حقوق السحب الخاصة

تراجعت منيحات حقوق السحب الخاصة من 1.132,8 مليون المحققة سنة 2005 إلى 1.090,1 مليون، بفعل انخفاض قيمة حقوق السحب الخاصة مقارنة بالدرهم.

الأموال الذاتية ومثيلاتها

ظلت الأموال الذاتية ومثيلاتها مستقرة في حدود 5.501,3 مليون في متم سنة 2006، ولم يعرف رأس مال البنك أي تغير وبقي محددا في 500 مليون درهم.

وفي المجمل، وصل الربح الصافي لهذه السنة إلى 2.094,3 مليون درهم، بعد اقتطاع مبلغ 1.326,9 مليون برسم الضريبة على الشركات.

2.2 حساب العائدات والتكاليف

بلغت إيرادات البنك في نهاية السنة المالية 2006 ما مجموعه 5.985,4 مليون درهم، محققة ارتفاعا قدره 1.429,9 مليون درهم، أي ما يعادل 31,4%، مقارنة مع السنة الماضية. وتتكون 84% من هذه العائدات من الفوائد المستخلصة برسم الموجودات والتوظيفات من الذهب والعملات الأجنبية التي ارتفعت بنسبة 35,4% لتبلغ 5.026,7 مليون درهم. أما الفوائد على التسبيقات الممنوحة للبنوك، فقد تراجعت إلى 3,1 مليون عوض 35,9 مليون درهم سنة من قبل. وفي ما يتعلق بالعمولات المستخلصة، فقد ارتفعت من 146,4 مليون إلى 268,3 مليون درهم، بينما انخفضت العائدات المالية الأخرى بنسبة 23,4%، لتصل إلى 213,6 مليون. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى تقلص الأرباح المحققة نتيجة تفويت أذينات الخزينة ومثيلاتها.

ومن جهتها، بلغت التكاليف في نهاية شهر دجنبر 2006 ما مجموعه 3.891,1 مليون درهم عوض 3.472,4 مليون المسجلة السنة الماضية. ودون احتساب الضريبة على الشركات، وصل مجموع هذه التكاليف إلى 2.564,2 مليون، مسجلا بذلك ارتفاعا بقيمة 71,3 مليون أو 2,9%. وتشمل هذه الزيادة الارتفاع الذي عرفته كل من الفوائد الممنوحة برسم ودائع مؤسسات الائتمان في إطار الضبط النقدي، والذي بلغ 42,7%، وكذا تكاليف صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية بنسبة 33% نتيجة تزايد حجم النقد المتداول وغلاء المواد الأولية. كما تشمل كذلك انخفاضا في الفوائد الممنوحة برسم ودائع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى البنك بنسبة 22,5%.

2.3 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب طبقا لمقتضيات القانون رقم 76.03 المعتبر بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب وأحكام التصميم المحاسبي للبنك.

ويأخذ هذا التصميم المحاسبي بعين الاعتبار المقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في النمط العام المحاسبي، بالإضافة إلى القواعد المحاسبية الدولية والمبادئ المتفق عليها، مع مراعاة خصوصيات المهام التي يمارسها البنك.

وتضم القوائم التركيبية، كما تحددها المادة 55 من القانون المشار إليه أعلاه، الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية.

2.4 المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

تتمثل أهم طرق المحاسبة وقواعد التقييم المعتمدة في إعداد القوائم التركيبية في ما يلي:

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. وتدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، وفي حسابات الحصيلة فور التسوية.

الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية وبالذهب

يتم تحويل الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المطبقة عند اختتام السنة.

وتتم إعادة تقييم العملات الأجنبية حسب كل عملة على حدة وتخص عناصر الأصول والخصوم والعناصر خارج الحصيلة. وبالمقابل، تتم إعادة تقييم الذهب على أساس سعر أونصة الذهب بالدرهم حسب سعرها بالدولار المحدد عند عملية التسعير في سوق لندن في آخر يوم عمل من السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن عملية إعادة التقييم هذه في حساب تقييم احتياطيات الصرف المدرج في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والموقعة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لرصيد هذا الحساب. وفي حالة الخصاص مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي.

ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي غرض كان.

تقييد العائدات والتكاليف

1- تلحق العائدات والتكاليف بالسنة المحاسبية التي حصلت أو استحقت خلالها، وذلك بموجب مبدأ فصل السنوات المحاسبية.

2- يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

3- تدرج فوائض ونواقص القيمة في حسابات النتائج الموافقة.

4- تقيد الفوائد السارية وغير المستحقة شهريا وتحول حسب تاريخ احتسابها.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف حسب الغرض من حيازتها، وذلك وفق الفئات التالية:

• **محفظة المعاملات** : تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتعدى ستة أشهر. وتدرج في الحساب منذ البداية حسب سعر شرائها، مع احتساب مصاريف الشراء وعند الاقتضاء القسيمات السارية كذلك. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

• **محفظة التوظيف** : تتكون من السندات المشتراة بغرض الاحتفاظ بها لمدة تفوق ستة أشهر.

1- يتم الإدراج في المحفظة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء وعند الاقتضاء دون احتساب القسيمات السارية.

2- اختار البنك عدم استخماد الفوارق (التخفيض أو المكافأة) بين ثمن شراء السندات وثمن تسديدها على المدة المتبقية للسندات.

3- يتم تقييم السندات شهريا حسب سعر السوق. وتؤدي نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق إلى تكوين مؤونات لنقصان القيمة. ولا يتم إدراج فوائض القيمة غير المحققة في الحساب.

• **محفظة الاستثمار** : تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.

1- يتم تقييدها حسب ثمن شرائها دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء دون احتساب القسيمات الجارية.

2- لا يتم تقييد نواقص أو فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.

3- يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (مكافأة أو تخفيض) بطريقة قارة على المدة المتبقية للسندات.

المستعقرات المجسدة و غير المجسدة

تقيد المستعقرات المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة الشراء أو التنفيذ، وتدرج في جانب الأصول حسب قيمة صافية مكونة من كلفة شرائها مع اقتطاع الاستخمادات المكونة منذ الشروع في الاستفادة منها.

وباستثناء الأراضي، يتم استخماد كل مستعقر على حدة بطريقة قارة وحسب مدة استعمالها المحتملة.

المستعقرات المالية

يمتلك بنك المغرب مساهمات في مقاولات مغربية ومؤسسات مالية أجنبية. وتدرج هذه المساهمات في أصول الحصيلة حسب قيمة صافية مكونة من كلفة الشراء (بعد تحويلها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية بالنسبة للمساهمات الأجنبية) مع اقتطاع المؤونات المكونة، عند الاقتضاء.

يتم تقييم هذه المساهمات عند نهاية السنة على أساس طريقة الأصول الصافية المحاسبية بالنسبة للقيم غير المسعرة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي:

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك.
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب).
- المبالغ الجارية والمنتوجات المصنعة (الوثائق المؤمنة).

تُقيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة حسب ثمن الشراء، مع اقتطاع المؤونات المكونة برسم نقصان قيمتها.

تدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب سعر الشراء مع إضافة جميع المصاريف والرسوم والضرائب المرتبطة باستلام هذه المواد، مع اقتطاع المؤونات المكونة برسم نقصان قيمتها.

بنك المغرب

3 - تقرير مراقب الحسابات

بنك المغرب

بنك المغرب

طبقا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، فقد قمنا بتدقيق القوائم التركيبية المتعلقة ببنك المغرب، المنتهية في 31 دجنبر 2006، والتي تتضمن الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في التاريخ المذكور أعلاه. إن هذه القوائم التركيبية تدخل ضمن مسؤولية أجهزة إدارة البنك. وتنحصر مهمتنا في التعبير عن رأينا بخصوص هذه القوائم التركيبية على أساس تدقيقنا.

قمنا بتنفيذ مهمتنا طبقا لضوابط المهنة المعمول بها في المغرب باستثناء النقطة الواردة في الفقرة الأولى تحته. إن هذه الضوابط تتطلب بأن يكون التدقيق مخططا وينفذ بشكل يؤمن الحصول على ضمان معقول بأن القوائم التركيبية لا تتضمن أية اختلالات ملموسة. ويتضمن التدقيق، على أساس استقراءات، المستندات التي تبرر المبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. كما يتضمن التدقيق تقييما للمبادئ المحاسبية المستعملة والتقديرات الملموسة التي قام بها والي البنك وكذا التقديم العام للحسابات. وإننا نرى بأن التدقيق الذي أنجزناه هو بمثابة أساس معقول للرأي المعبر عنه.

الرأي المتعلق بالقوائم التركيبية

بما أننا لم نعين إلا في سنة 2006، فإننا لم نقم بتدقيق القوائم التركيبية المنتهية في 31 دجنبر 2005. لهذا، فإن أي خطأ أو إغفال في هذه القوائم قد يكون له انعكاس على القوائم التركيبية للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2006.

في رأينا، باستثناء ما ورد في النقطة أعلاه، فإن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى من هذا التقرير تعكس، في جميع جوانبها الملموسة، صورةً صادقة للذمة والوضعية المالية لبنك المغرب إلى غاية 31 دجنبر 2006، وكذا نتيجة لعملياته برسم السنة المنتهية بهذا التاريخ، وذلك طبقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، وكما تم التنصيص على ذلك في القائمة «أ1» من بيان المعلومات التكميلية، نشير إلى أن المرجعية المحاسبية المعتمدة من طرف بنك المغرب، والتي تتضمن «التصميم المحاسبي لبنك المغرب» قد تم تبنيها من طرف مجلس البنك في يونيو 2004 وإعمالها ابتداء من يناير 2005. وبالرجوع إلى رسالة وزير المالية في فبراير2007 ، يتعين رفع «التصميم المحاسبي لبنك المغرب» للمصادقة عليه خلال الجمع العام المقبل للمجلس الوطني للمحاسبة.

ونشير أيضا إلى أنه في مجال تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات، تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة أ1 من قائمة المعلومات التكميلية.

من جهة أخرى، قرر البنك القيام بتقييم التعهد المفترض المرتبط بالخدمات الممنوحة لاحقا لمأجوريه برسم التغطية الصحية والتقاعد. وفي انتظار نتيجة هذا التقييم، تم إيراد وصف العناصر التقنية والمالية المتعلقة به في القائمة «أ1» مكرر من قائمة المعلومات التكميلية.

التحققات والمعلومات الخصوصية

كما أجرينا التحققات الخصوصية المنصوص عليها في القانون وتأكدنا على الأخص من ملاءمة المعلومات المدلى بها في التقرير عن التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

وباستثناء ما سبق سرده أعلاه، ليست لدينا أية ملاحظات أخرى بشأن صحة ومطابقة القوائم التركيبية للمعلومات الواردة في التقرير عن التدبير للبنك.

بتاريخ 27 مارس 2007

Deloitte Audit

أحمد بنعبد الخالق
خبير محاسب

بنك المغرب

4 - مصادقة مجلس البنك

بنك المغرب

بنك المغرب

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 76-03 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه في 27 مارس 2007، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية لسنة 2006.

الملحقات

بنك المغرب

بنك المغرب

1-I المؤشـرات الاقتصاديـة الرئيسيـة [1]

(المبالـغ بملاييـر الدراهـم)	2003	2004	2005	2006	التغيـرات % 2005/2004	التغيـرات % 2006/2005
الحسابـات الوطنيـة						
– الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (التطور٪)	6,1	5,2	2,4	8,0		
. القيمة المضافة للفلاحة (القطاع الاولي)	20,3	7,3	11,8-	21		
. القيمة المضافة غير الفلاحية	3,2	4,7	4,9	6,2		
– الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية.	477,0	500,1	522,6	575,2	4,5+	10,1+
. القيمة المضافة للفلاحة	73,9	73,7	62,7	80,5	15,0-	28,5+
. القيمة المضافة غير الفلاحية	353,6	375,7	407,1	432,7	8,4+	6,3+
– الدخل الوطني الإجمالي المتاح	506,5	534,7	564,7	622,7	5,6+	10,3+
– الاستهلاك الوطني النهائي	360,2	382,4	396,6	424,3	3,7+	7,0+
– التكوين الإجمالي لراسمال الثابت	131,0	143,7	158,1	170,6	11,7+	10,9+
– الادخار الوطني الإجمالي	146,3	152,3	162,2	192,1	10,4+	18,0+
– معدل الاستثمار (ت.إ.ر.ت/ن.و.إ) %	27,5	28,7	30,3	29,4	6,9+	0,8+
– الادخار/الناتج الداخلي الإجمالي المتاح (%)	28,9	28,5	29,8	35	4,5+	7,0+
معدل البطالة	11,9	10,8	11,1	9,7		
الأسعار						
– نسبة التضخم (تغير مؤشر كلفة المعيشة)	1,2	1,5	1,0	3,3		
. منها المواد الغذائية	1,3	1,6	0,3	3,9		
– التضخم الاساسي	0,8	1,3	1,6	3,1		
الحسابات الخارجية						
– الصادرات الإجمالية	83,9	87,9	99,3	111,7	12,9+	12.5+
– الواردات الإجمالية	136,1	157,9	184,4	207,0	16,8+	12,3+
– العجز التجاري الإجمالي	52,2-	70,0-	85,1-	95,3-	21,5+	12,0+
– فائض الاسفار	25,6+	29,7+	35,5+	46,3+	19,5+	30,4+
– التحويلات الجارية	39,2+	43,1+	47,8+	55,5+	10,7+	16,3+
– رصيد الحساب الجاري/الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية).	15,2+	8,6+	10,0+	16,3+	17,2+	62,9+
– المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي/الناتج الداخلي (بالنسبة المئوية)	3,2	1,7	1,9	2,8		
	126,0	115,3	115,9	115,2	0,5+	0,6-
	26,4	23,1	22,2	20,0		
سعر الصرف						
– الدرهم مقابل أورو واحد	10,814	11,021	11,022	11,042	-	0,2+
– الدرهم مقابل دولار واحد	9,574	8,868	8,865	8,796	-	0,8-
المالية العمومية						
– الرصيد العادي	9,8+	11,1+	5,0+	22,8+	55,0-	357,0+
– نفقات الاستثمار	19,8+	21,4+	20,5+	23,4+	4,1-	14,2+
– رصيد الميزانية	15,9-	15,1-	20,7-	9,8-	37,1+	52,9-
– رصيد الميزانية/الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	3,3-	3,0-	4,0-	1,7-		
– المبلغ الجاري للدين الداخلي	211,5	223,9	258,5	265,8	15,5+	2,8+`
– المبلغ الجاري للدين الداخلي/الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	44,3	44,8	49,5	46,2		
النـقـــــد						
– المجمع م1	251,1	275,8	316,6	371,2	14,8+	17,3+
– الكتلة النقدية (م3)	386,3	416,4	474,8	555,5	14,0+	17,0+
– الموجودات الخارجية الصافية	127,2	144,4	165,9	190,8	14,9+	15,0+
– الديون على الدولة	78,5	72,7	77,5	77,6	6,6+	0,1+
– القروض المقدمة للاقتصاد	246,0	262,7	292,0	339,6	11,1+	16,3+

(1) احتسبت التغيرات والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدراهم

I-1 مكرر تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة (الأساس 100 : 1998)

(أسعار السنة الفارطة) (التغيرات بالنسبة المئوية)

فروع النشاط الاقتصادي	2002	2003	2004	2005	*2006
القطاع الأولي	**4,3**	**20,3**	**7,3**	**11,8-**	**21,0**
الفلاحة	8,1	24,1	8,3	13,9-	25,0
الصيد البحري	27,6-	15,2-	5,4-	16,6	15,7-
القطاع الثانوي	**2,7**	**4,4**	**3,4**	**6,0**	**4,7**
صناعات استخراجية	0,6-	1,2	9,7	3,0	1,8
صناعة (خارج تكرير النفط)	4,5	4,3	0,2-	4,1	3,9
تكرير النفط	23,2-	81,0-	164,1	118,1	29,4-
الماء و الكهرباء	2,1	10,2	5,3	7,6	6,7
البناء والأشغال العمومية	1,0	8,0	8,0	7,3	8,6
القطاع الثالثي (1)	**2,8**	**4,2**	**5,4**	**5,0**	**5,3**
التجارة	3,2	2,5	5,5	3,7	6,2
الفنادق و المطاعم	0,2	0,4-	8,4	8,1	8,7
المواصلات	0,6	0,6	12,9	5,0	6,2
البريد	5,3	11,4	10,7	8,3	10,3
خدمات أخرى (2)	3,5	6,9	3,4	4,8	4,8
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	1,6	0,7	4,3	5,0	3,2
القيمة المضافة بسعر الأساس	**3,0**	**6,9**	**5,2**	**2,5**	**7,4**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	5,5	0,2-	4,2	1,2	12,7
الناتج الداخلي الإجمالي	**3,3**	**6,1**	**5,2**	**2,4**	**8,0**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية).

I-2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (الأساس 100 : 1998)

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

فروع النشاط الاقتصادي	2002	2003	2004	2005	*2006
القطاع الأولي	**65.457**	**73.933**	**73.672**	**62.650**	**80.475**
الفلاحة	59.146	68.759	68.575	56.468	74.312
الصيد البحري	6.311	5.174	5.097	6.182	6.163
القطاع الثانوي	**108.188**	**119.418**	**125.041**	**136.349**	**142.538**
صناعات استخراجية	8.500	7.822	7.704	8.646	10.271
صناعة (خارج تكرير النفط)	65.003	73.547	74.499	80.766	84.528
تكرير النفط	1.273	479	969	1.750	1.465
الماء و الكهرباء	11.731	13.191	13.047	14.624	14.580
البناء والأشغال العمومية	21.681	24.379	28.822	30.563	31.694
القطاع الثالثي (1)	**222.878**	**234.176**	**250.632**	**270.706**	**290.175**
التجارة	53.193	52.591	54.438	57.277	63.177
الفنادق و المطاعم	9.459	9.916	11.129	12.424	12.759
المواصلات	17.577	17.368	18.722	18.657	19.534
البريد	12.395	13.814	15.395	17.974	19.717
خدمات أخرى (2)	91.773	100.994	107.219	116.475	124.886
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	38.481	39.493	43.729	47.899	50.102
القيمة المضافة بسعر الأساس	**396.523**	**427.527**	**449.345**	**469.705**	**513.188**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	49.521	49.460	50.737	52.944	62.082
الناتج الداخلي الإجمالي	**446.044**	**476.987**	**500.082**	**522.649**	**575.271**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية).

I-3 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي (الأساس 100 : 1998)

(بالأسعار الجارية) (التغيرات بالنسبة المئوية)

فروع النشاط الاقتصادي	2002	2003	2004	2005	*2006
القطاع الأولي	**4,4**	**12,9**	**0,4-**	**15,0-**	**28,5**
الفلاحة	5,8	16,3	0,3-	17,7-	31,6
الصيد البحري	6,5-	18,0-	1,5-	21,3	0,3-
القطاع الثانوي	**3,6**	**10,4**	**4,7**	**9,0**	**4,5**
صناعات استخراجية	5,3-	8,0-	1,5-	12,2	18,8
صناعة (خارج تكرير النفط)	5,3	13,1	1,3	8,4	4,7
تكرير النفط	22,0-	62,4-	102,3	80,6	16,3-
الماء و الكهرباء	4,8	12,4	1,1-	12,1	0,3-
البناء والأشغال العمومية	3,9	12,4	18,2	6,0	3,7
القطاع الثالثي (1)	**5,1**	**5,1**	**7,0**	**8,0**	**7,2**
التجارة	5,0	1,1-	3,5	5,2	10,3
الفنادق و المطاعم	0,1	4,8	12,2	11,6	2,7
المواصلات	5,3	1,2-	7,8	0,3-	4,7
البريد	12,3	11,4	11,4	16,8	9,7
خدمات أخرى(2)	5,9	10,0	6,2	8,6	7,2
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	2,5	2,6	10,7	9,5	4,6
القيمة المضافة بسعر الأساس	**4,6**	**7,8**	**5,1**	**4,5**	**9,3**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	3,8	0,1-	2,6	4,3	17,3
الناتج الداخلي الإجمالي	**4,5**	**6,9**	**4,8**	**4,5**	**10,1**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية).

I-4- حساب السلع والخدمات (الأساس 100 : 1998)

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2002	2003	2004	2005	*2006	التغيرات %	
						2005	2006
						2004	2005
الموارد							
الناتج الداخلي الإجمالي	**446.044**	**476.987**	**500.081**	**522.649**	**575.271**	**4,5**	**10,1**
رصيد الموارد	**9.737**	**14.235**	**26.020**	**32.061**	**31.077**	**23,2**	**3,1-**
واردات السلع والخدمات	143.187	149.155	171.973	197.443	220.998	14,8	10,9
صادرات السلع والخدمات	133.450	134.920	145.953	165.382	189.921	13,3	14,8
مجموع الموارد المتاحة	**455.781**	**491.222**	**526.101**	**554.710**	**606.348**	**5,4**	**9,3**
الاستعمالات							
الاستهلاك النهائي الوطني	**340.112**	**360.180**	**382.355**	**396.578**	**424.334**	**3,7**	**7,0**
الاسر المقيمة	258.334	274.162	288.243	295.998	319.127	2,7	7,8
الإدارات العمومية	81.778	86.018	94.112	100.580	105.207	6,9	4,6
الاستثمار	**115.669**	**131.042**	**143.746**	**158.132**	**182.015**	**10,0**	**15,1**
التكوين الاجمالي لرأسمال الثابت	112.320	120.360	133.404	149.054	165.301	11,7	10,9
التغير في المخزونات	3.349+	10.682+	10.342+	9.078+	16.714+	-	-
مجموع الاستعمالات	**455.781**	**491.222**	**526.101**	**554.710**	**606.348**	**5,4**	**9,3**

I-5 - الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2002	2003	2004	2005	*2006	التغيرات %	
						2005	2006
						2004	2005
الناتج الداخلي الإجمالي	446.044	476.987	500.081	522.649	575.271	4,5	10,1
الدخل الخارجي الصافي	26.013	29.473	34.571	42.081	47.402	21,7	12,6
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**472.057**	**506.460**	**534.652**	**564.730**	**622.673**	**5,6**	**10,3**
. **الاستهلاك النهائي الوطني**	**340.112**	**360.180**	**382.355**	**396.578**	**424.334**	**3,7**	**7,0**
. **التوفير الوطني الإجمالي**	**131.945**	**146.280**	**152.297**	**168.152**	**198.340**	**10,4**	**18,0**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية).

I-6- الاستثمار و التوفير (الأساس 100 : 1998)

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2002	2003	2004	2005	*2006	التغيرات %	
						2005	2006
						2004	2005
التوفير الوطني الإجمالي	135.945	146.280	152.297	168.152	198.339	10,4	18,0
صافي الرساميل المتلقاة	67-	97-	71-	40-	26-	43,7-	35,0-
حاجيات التمويل	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموارد	**131.878**	**146.183**	**152.226**	**168.112**	**198.314**	**10,4**	**18,0**
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	120.320	120.360	133.404	149.054	165.301	11,7	10,9
التغير في المخزون	3.349+	10.682+	10.342+	9.078+	16.714+	-	-
طاقة التمويل	16.209	15.141	8.480	9.980	16.299	-	-
مجموع الاستعمالات	**131.878**	**146.183**	**152.226**	**168.112**	**198.314**	**10,4**	**18,0**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية).

II-1- زراعات الحبوب

	الموسم الفلاحي 2004 - 2005			الموسم الفلاحي 2005 - 2006		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)
الحبوب الرئيسية						
القمح الطري	1.907	21.024	11,0	2.038	42.300	20,8
القمح الصلب	1.059	9.407	8,9	1.029	21.000	20,4
الشعير	2.180	11.021	5,1	2.189	25.400	11,6
الذرة	246	501	2,0	244	2.974	12,2
المجموع	**5.392**	**41.953**	**7,8**	**5.500**	**91.674**	**16,7**
الحبوب الثانوية						
منها الارز	6,3	427,0	67,8			

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية)

II-2- القطاني

	الموسم الفلاحي 2004 - 2005			الموسم الفلاحي 2005 - 2006		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)
الفول	146	730	5,0	169	1.805	10,7
الحمص	76	323	4,2	75	663	8,8
الجلبان	36	143	3,9	36	243	6,8
العدس	49	147	3,0	50	342	6,8
قطاني مختلفة	43	145	3,4	43	269	6,3
المجموع	**351**	**1.487**	**4,2**	**373**	**3.322**	**8,9**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

II-3- زراعات الخضر

	من أكتوبر 2004 إلى شتنبر 2005			من أكتوبر 2005 إلى شتنبر 2006		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المردود (طن للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المردود (طن للهكتار)
زراعات الخضرالموسمية	**222,0**	**4.665**	**20,7**	**235**	**5.520**	**23,5**
البواكر	**28,5**	**1.297**	**45,5**	**29,5**	**1.445**	**49,0**
الطماطم	6,1	627	102,8	6,0	696	116,0
البطاطس	7,1	130	18,3	6,1	133	21,8
فواكه وخضر أخرى	15,3	540	35,3	17,4	616	35,4
المجموع	**250,5**	**5.962**	**23,4**	**264,5**	**6.965**	**26,3**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-4- الحوامض

(بآلاف الأطنان)

	من أكتوبر 2003 إلى يوليوز 2004		من أكتوبر 2004 إلى يوليوز 2005		من أكتوبر 2005 إلى يوليوز 2006	
	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات
البرتقال	700	230	827	236	784	278
الكلمانتين	366	142	334	170	334	190
حوامض أخرى	72	66	30	93	147	75
المجموع	**1.138**	**438**	**1.191**	**499**	**1.265**	**543**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-5- زراعات الشمندر وإنتاج السكر

	المساحة المجنية (الهكتارات)	المحصول (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر* (الأطنان)
الموسم الفلاحي 2004 - 2005				
الغرب	17.577	716.139	40,7	119.657 {
اللوكوس	5.563	158.108	28,4	
تادلة	19.994	948.332	47,4	118.492
دكالة	21.704	1.238.243	57,1	153.547
ملوية	4.367	223.833	51,3	26.279
المجموع	**69.205**	**3.284.655**	**47,5**	**417.975**
الموسم الفلاحي 2005 - 2006				
الغرب	11.543	441.340	38,2	90.031 {
اللوكوس	5.342	269.144	50,4	
تادلة	7.096	355.115	50,0	51.794
دكالة	20.964	1.257.287	60,0	119.322
ملوية	4.347	228.724	52,6	29.726
المجموع	**49.292**	**2.551.610**	**51,8**	**290.873**

(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد.
المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-6- زراعات قصب السكر وإنتاج السكر

	المساحة المجنية (الهكتارات)	الإنتاج (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر* (الأطنان)
الموسم الفلاحي 2004 - 2005				
الغرب	9.217	528.036	57,3	53.828
اللوكوس	4.167	258.452	62,0	
المجموع	**13.384**	**786.488**	**58,8**	**53.828**
الموسم الفلاحي 2005 - 2006				
الغرب	10.050	679.305	67,6	110.041
اللوكوس	4.290	317.312	74,0	
المجموع	**14.340**	**996.617**	**69,5**	**110.041**

(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد.
المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-7- زراعة الزيتون

(بآلاف الأطنان)

	المحصـــول نهاية 2004 - بداية 2005	المحصـــول نهاية 2005 - بداية 2006*	المحصـــول نهاية 2006 - بداية 2007**
إنتاج الزيتون	500	700	750
إنتاج زيت الزيتون	50	70	75

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-8- الحبوب الزيتية

	الموسم الفلاحي 2004 - 2005			الموسم الفلاحي 2005 - 2006		
	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار للهكتار)
عباد الشمس	53,3	182,0	3,4	29,0	83,0	2,9
الفول السوداني	19,5	487,0	25,0	20,0	47,0	23,5

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-9- زراعة الكروم

	سنة 2004		سنة 2005		سنة 2006	
	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)
العنب المخصص للاستهلاك	39.400	216.000	39.400	231.000	39.600	242.000
العنب المخصص لإنتاج المشروبات	10.800	99.000	10.800	103.000	10.800	93.000
المجموع	**50.200**	**315.000**	**50.200**	**334.000**	**50.400**	**335.000**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-10- تربية المواشي [1]

(بآلاف الرؤوس)

	2004	2005*	2006**
البقر	2.728	2.722	2.755
الغنم	17.026	16.872	17.260
الماعز	5.358	5.332	5.355
المجموع	**25.112**	**24.926**	**25.370**

(1) يتعلق الأمر بالإحصاء الذي تم خلال شهري مارس و أبريل 2006.
(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية).

II-11- اللحوم المتوفرة للاستهلاك

(بآلاف الأطنان)

	2004	*2005	**2006
اللحوم الحمراء	**305,0**	**321,3**	**326,6**
البقر	140,0	150,4	150,0
الغنم	102,0	108,0	112,0
الماعز	18,0	16,0	17,0
لحوم أخرى والأحشاء	45,0	46,9	47,6
اللحوم البيضاء	**338,0**	**385,0**	**370,0**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية تربية المواشي).

II-12- الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

	*2005	**2006
الإنتاج	**976,2**	**802,3**
الصيد بأعالي البحار	110,8	92,7
الصيد الساحلي	865,4	709,6
استهلاك المنتجات الطرية	**337,8**	**361,7**
التحويل	**520,6**	**341,4**
المصبرات	132,4	157,6
دقيق وزيت السمك	340,6	138,2
التجميد	47,6	45,6
الصادرات	**376,3**	**436,1**
السمك الطري والمجمد	82,7	123,7
القشريات والرخويات	81,1	90,9
السمك المصبر	134,0	151,9
دقيق وزيت السمك	78,5	69,6

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : – الإنتاج : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري
– التصدير : مكتب الصرف.

III-1- أهم المنتوجات المعدنية

(بآلاف الأطنان)

	الإنتاج [1]			التصدير [2]		
	2004	*2005	**2006	2004	*2005	**2006
الفوسفاط الجاف	**25.369,0**	**27.254,0**	**27.386,0**	**11.828,3**	**13.385,3**	**13.358,3**
المعادن غيرالفلزية						
البارتين	355,8	475,7	612,8	312,6	330,9	328,2
الفليورين	112,1	114,7	98,1	103,1	79,7	106,9
الملح	253,8	319,9	319,9	-	-	-
البنتونيت	85,4	54,4	34,0	-	4,5	9,0
المعادن الفلزية						
معدن الزنك	146,2	151,3	148,7	179,8	223,1	156,6
معدن الرصاص	44,7	59,9	59,1	33,0	32,8	30,6
معدن الحديد	9,9	8,1	4,6	-	11,0	11,4
معدن النحاس	14,2	12,7	17,8	12,4	14,8	14,4
المنغنيز الكيماوي	9,0	11,3	4,8	-	7,8	12,1

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : (1) الإنتاج : وزارة الطاقة والمعادن
(2) الصادرات : مكتب الصرف

III-2- مقياس إنتاج المعادن

(الأساس 100=1992)

	الترجيح	2004	*2005	**2006	% 2006/2005
المقياس العام	**100,0**	**119,0**	**126,8**	**129,1**	**1,8**
– الفوسفاط	78,65	132,5	142,4	143,0	0,4
– المعادن الفلزية	16,50	51,5	51,7	56,9	10,1

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الأحصاء).

III-3- ميزان الطاقة

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

	2003		*2004		**2005	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك الأولي	**11.522**	**100**	**12.428,9**	**100**	**12.901,9**	**100**
الفحم	3.620	31,4	3.813	30,7	3.874	30,0
المنتوجات النفطية	6.983	60,6	7.574	60,9	7.561	58,6
الغاز الطبيعي	52	0,5	410	3,3	479	3,7
الكهرباء من أصل مائي والإمدادات الخارجية	867	7,5	632	5,1	988	7,7
المواد الأولية المحلية	**624**	**100**	**576**	**100**	**525**	**100**
الفحم الحجري	95	15,2	109	18,9	-	-
النفط والغاز الطبيعي	61	9,8	46	8,0	64,0	12,2
الكهرباء من أصل مائي وهوائي	468	75,0	421	73,1	461,0	87,8
العجز في الطاقة	**10.898**		**10.853**		**12.377**	
بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي		94,6		95,4		95,9

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن و المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

III-4- إنتاج الطاقة

	2004	*2005	**2006	% 2006/2005
إنتاج النفط الخام (آلاف الأطنان)	32,3	32,3	11,2	65,4-
إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الامتارالمكعبة)	39,5	39,5	56,0	41,8
إنتاج معملي التكرير (آلاف الأطنان) [1]	5.676,0	6.630,0	5.918,0	10,7-
الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (ملايين كيلواط ساعة)	16.410,0	18.705,0	19.081,6	2,0
منه : إنتاج القطاع الخصوصي	(10.158)	(12.265)	(13.216)	(7,8)

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

III-5- إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	*2005			**2006		
	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب
مجموع الإنتاج [1]	**11.493**	**15,6**	**100,0**	**10.880**	**5,3-**	**100,0**
منه :						
المنتوجات النفطية [2]	6.630	16,8	57,7	5.919	10,7-	54,4
الكهرباء	4.863	14,0	42,3	4.961	2,0	45,6

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(1) احتسب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,56 للطن فيما يتعلق بالفحم.
(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت)

III-6- مجموع استهلاك الطاقة

	2004	2005*	2006**	% 2006/2005
المنتوجات النفطية (آلاف الأطنان)	**6.983**	**7.454**	**7.561**	**0,2-**
المنتوجات البيضاء	**4.020**	**4.202**	**4.286**	**2,0**
. الوقود العادي	50	15	-	100,0 -
. الوقود الممتاز	330	361	381	5,7
. بترول المحركات النفاثة	321	368	408	11,0
. زيت الغاز	3.287	3.447	3.490	1,3
. مواد مختلفة	32	11	6	48,1-
الغازات السائلة	**1.422**	**1.498**	**1.565**	**4,5**
. البوطان	1.288	1.347	1.410	4,7
. البروبان	135	152	155	2,2
زيت الفيول	**1.540**	**1.874**	**1.710**	**8,8-**
. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	574	815	751	7,8-
. استهلاك الآخرين .	966	1.059	959	9,5-
الفحم (آلاف الأطنان)	**5.509**	**5.778**	**5.980**	**3,5**
. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	4.764	4.905	4.900	0,1-
. استهلاك الآخرين	745	873	1.080	23,7
الغازالطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)	**68**	**539**	**479**	**11,1-**
منه : استهلاك محطة تاهدارت	-	348	423	21,6
الكهرباء (ملايين كيلواط الساعة)	**15.675**	**17.629**	**19.258**	**9,2**
منه : الإمدادات الخارجية	1.535	814	2.027	149,1

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

III-7- الاستهلاك النهائي للطاقة [1]

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	2005*			2006**		
	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب
الاستهلاك النهائي للطاقة [2]	**11.997**	**8,8**	**100**	**12.460**	**3,9**	**100**
المنتوجات النفطية .	6.756	4,6	56,3	6.806	0,7	54,6
منها :						
(زيت الغاز)	(3.443)	(4,9)	(28,7)	(3.487)	(1,3)	(28,0)
. الكهرباء	4.583	12,5	38,2	5.007	9,2	40,2
. الفحم	658	33,7	5,5	647	1,7-	5,2

(1) يشمل الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي بعد طرح استهلاك المكتب الوطني للكهرباء.
(2) احتسب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، و بناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,66 للطن فيما يتعلق بالفحم.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.

IV-1- مقاييس الإنتاج الصناعي

(الأساس 100: 1992)

	الترجيح	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006	التغيرات (%) 2005/2004	التغيرات (%) 2006/2005
الصناعات الغذائية،المشروبات والتبغ	**249**	**150,8**	**154,4**	**158,0**	**2,4**	**2,3**
الصناعات الغذائية [1]	184	152,2	158,3	161,8	4,0	2,2
المشروبات والتبغ	65	146,8	143,4	147,2	2,3-	2,6
صناعات النسيج، الملابس والجلد	**223**	**110,0**	**107,7**	**109,0**	**2,1-**	**1,2**
منتجات النسيج والملابس الداخلية	113	100,1	99,2	100,6	0,9-	1,4
الملابس باستثناء الاحذية	90	119,5	114,7	115,6	4,0-	0,8
الجلد والمواد والاحذية الجلدية	20	123,7	123,5	127,0	0,2-	2,8
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	**218**	**157,0**	**161,7**	**165,5**	**3,0**	**2,4**
منتجات كيماوية وشبه كيماوية	151	154,6	159,1	160,3	2,9	0,8
منتجات من المطاط والبلاستيك	30	127,3	114,0	114,9	10,4-	0,8
الورق ، الورق المقوى والطباعة	37	190,9	210,8	227,9	10,4	8,1
صناعات معدنية، ميكانيكية، كهربائية وإلكترونية	**181**	**144,0**	**148,9**	**160,8**	**3,4**	**8,0**
منتجات الصناعة المعدنية الأساسية	22	186,4	213,1	227,1	14,3	6,6
منتوجات معدنية باستثناء الآلات	61	141,0	143,9	156,5	1,6	8,8
آلات ومعدات التجهيز	20	125,0	125,2	132,7	0,2	6,0
معدات النقل	41	139,5	138,5	160,6	0,9-	16,1
معدات كهربائية وإلكترونية	34	137,4	143,3	143,6	4,3	0,2
آلات المكتب وادوات دقيقة للقياس ومراقبة النظر والساعات	2	139,5	139,0	133,9	0,4-	3,7-
صناعات تحويلية أخرى	1	92,2	91,3	90,3	1,0-	1,1-
الخشب ومواد البناء	**129**	**149,6**	**160,2**	**169,0**	**7,0**	**5,7**
الخشب والأدوات الخشبية	21	135,9	136,6	142,6	0,5	4,4
منتوجات تحويل معادن المقالع	108	152,3	164,7	174,5	8,1	6,0
مجموع الصناعات التحويلية	**1.000**	**141,6**	**145,2**	**150,5**	**2,5**	**3,7**

(1) منتجات الصناعات الغذائية (فرع 10) ومنتجات أخرى للصناعات الغذائية (فرع 11)

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الأحصاء).

V-1- دخول السياح

	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006	التغيرات 2006/2005 %
I- السياح من جنسية أجنبية	**2.987.101**	**3.289.010**	**3.790.256**	**15,2+**
أ. سياحة الإقامة	**2.731.438**	**3.055.552**	**3.571.961**	**16,9+**
دول الاتحاد الأوروبي	**2.221.083**	**2.490.772**	**2.882.526**	**15,7+**
منها :				
. فرنسا	1.167.088	1.337.204	1.481.610	10,8+
. إسبانيا	317.119	367.811	467.956	27,2+
. ألمانيا	146.269	144.200	151.396	5,0+
. المملكة المتحدة	169.152	193.552	265.536	37,2+
. إيطاليا	112.807	120.955	140.923	16,5+
دول أوروبية أخرى	**112.564**	**117.383**	**143.438**	**22,2+**
أمريكا	**127.974**	**140.194**	**173.258**	**23,6+**
منها :				
. الولايات المتحدة	76.889	82.980	93.646	12,9+
. كندا	31.321	36.825	44.493	20,8+
. الأرجنتين	5.001	4.403	7.000	59,0+
الشرق الأوسط(*)	**74.873**	**81.376**	**93.505**	**14,9+**
المغرب العربي	**81.969**	**93.549**	**107.164**	**14,6+**
دول إفريقية أخرى	**50.554**	**60.001**	**70.458**	**17,4+**
آسيا	**39.993**	**44.907**	**53.829**	**19,9+**
بلدان أخرى	**22.428**	**27.370**	**47.783**	**74,6+**
ب. سياحة العبور	**255.663**	**233.458**	**218.295**	**6,5-**
II. المغاربة المقيمون بالخارج	**2.769.132**	**2.787.825**	**2.986.372**	**7,1+**
المجموع	**5.756.233**	**6.076.835**	**6.776.628**	**11,5+**

(*) بما فيها مصر.
المصدر : وزارة السياحة و الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

VI-1- الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (385 مادة)

(الأساس 100=1989)

المجموعات	2005		2006													التغيرات %	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	دجنبر06 / دجنبر05	2006* / 2005*
المواد الغذائية	**169,5**	**170,3**	**176,1**	**171,9**	**171,5**	**172,6**	**176,3**	**180,3**	**175,2**	**172,0**	**175,2**	**177,9**	**181,5**	**180,4**	**178,1**	**4,6+**	**3,9+**
منها :																	
الحبوب	147,0	147,9	147,7	148,0	147,9	148,0	148,0	147,9	147,2	147,4	147,4	147,4	147,6	147,7	147,8	0,1 -	0,5+
الحليب ومشتقاته والبيض	145,6	149,1	148,4	148,3	146,7	144,4	143,0	145,9	144,8	144,4	146,0	152,2	156,3	154,0	154,2	3,4+	1,9+
المواد الدهنية	154,3	162,2	178,8	171,4	177,8	178,8	179,1	181,1	181,0	179,9	179,6	179,9	179,7	179,0	178,0	9,7+	15,9+
اللحوم	183,9	181,9	191,4	185,0	183,2	183,7	191,7	196,2	192,2	191,4	195,6	194,9	194,4	194,3	194,5	6,9+	4,1+
الأسماك الطرية	183,1	181,4	192,7	184,2	189,0	202,9	195,8	198,7	190,2	180,5	191,9	191,1	208,8	189,2	190,4	5,0+	5,2+
الخضر الطرية	185,0	195,0	195,7	195,5	190,4	198,1	216,0	205,0	177,4	164,5	177,3	192,7	210,5	210,2	210,9	8,2+	5,8+
الفواكه الطرية	216,8	189,2	210,4	187,9	186,5	185,0	192,7	271,2	227,3	192,5	200,7	215,8	245,5	237,4	182,8	3,4 -	3,0-
المواد غير الغذائية	**167,8**	**170,5**	**172,5**	**170,7**	**170,8**	**171,2**	**171,3**	**171,3**	**171,7**	**172,2**	**173,3**	**174,2**	**174,3**	**174,3**	**174,4**	**2,3+**	**2,8+**
الملبس	170,4	171,1	172,3	171,4	171,6	171,7	171,9	172,2	172,3	172,3	172,5	172,5	173,0	173,1	173,4	1,3+	1,1+
المسكن	172,0	172,6	175,7	172,8	172,9	172,9	172,9	173,1	173,3	175,1	178,3	178,5	179,1	179,4	179,5	4,0+	2,2+
التجهيز المنزلي	142,0	143,2	144,9	143,4	143,5	143,9	144,0	144,6	144,8	145,2	145,5	145,7	146,0	146,3	146,3	2,2+	2,0+
العلاجات الطبية	151,0	151,4	152,2	151,6	151,8	152,0	152,0	152,0	152,0	152,3	152,3	152,3	152,7	152,8	152,8	0,9+	0,8+
النقل والمواصلات	172,6	184,9	187,9	184,9	185,7	186,3	186,4	186,5	186,8	187,1	187,7	192,5	190,4	190,4	190,4	3,0+	8,9+
الترفيه و الثقافة	174,0	175,4	176,1	175,4	175,5	175,5	175,5	175,7	175,7	176,0	176,0	176,8	176,9	176,9	176,9	0,9+	1,2+
مواد وخدمات أخرى	176,1	178,7	180,4	179,0	179,2	179,3	179,5	179,7	180,1	180,7	181,1	181,3	181,6	181,6	181,7	1,7+	2,4+
المؤشر العام	**168,7**	**170,6**	**174,3**	**171,4**	**171,3**	**172,0**	**173,7**	**175,5**	**173,4**	**172,3**	**174,3**	**176,0**	**177,7**	**177,2**	**176,2**	**3,3+**	**3,3+**

(*) المتوسط السنوي.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة – سنة 2006

VI-2- الرقم الاستدلالي لأثمان الإنتاج الصناعي (*)

(الأساس 100 =1997)

	الترجيح %	المتوسط السنوي 2005	2006					التغيرات %	
			ثلاثة أشهر الأولى	ثلاثة أشهر الثانية	ثلاثة أشهر الثالثة	ثلاثة أشهر الرابعة	المتوسط السنوي	2005 / 2004	2006 / 2005
صناعات غذائية	28,9	105,4	107,5	109,0	109,5	110,0	109,0	- 0,5	+ 3,4
صناعة التبغ	3,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	+ 2,2	-
صناعة النسيج	6,5	96,9	96,9	96,8	95,4	95,4	96,1	- 0,3	- 0,8
صناعة الملابس	6,7	96,1	95,2	94,9	94,1	93,7	94,5	- 0,7	- 1,7
صناعة الجلد و الأحذية	1,6	97,4	98,5	99,2	99,6	98,8	99,0	+ 0,2	+ 1,6
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	1,8	102,3	103,2	103,7	106,1	106,9	105,0	+ 2,0	+ 2,6
صناعة الورق والورق المقوى	2,6	87,6	86,9	87,1	88,2	87,2	87,4	- 0,6	- 0,1
نشر، طباعة واستنساخ	1,4	96,5	96,1	95,9	95,9	95,9	96,0	-	- 0,5
تكرير البترول	13,3	213,2	244,6	264,8	268,8	228,0	251,6	+ 39,4	+ 18,0
صناعة كيماوية	13,1	119,4	123,3	123,4	124,8	125,6	124,3	+ 9,5	+ 4,1
صناعة المطاط والبلاستيك	2,0	95,1	96,5	97,6	97,8	103,3	98,8	+ 2,5	+ 3,9
صناعة منتوجات أخرى غير معدنية	5,9	109,5	110,9	110,9	110,8	113,6	111,6	+ 3,1	+ 1,9
صناعة المواد المعدنية	3,2	122,9	124,8	127,9	130,1	131,6	128,6	+ 10,4	+ 4,6
تحويل المواد المعدنية	3,0	106,7	106,3	106,6	107,1	108,6	107,2	+ 2,8	+ 0,5
صناعة الآلات والتجهيزات	0,9	90,1	87,8	89,1	89,2	89,4	88,9	- 3,9	- 1,3
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	2,0	114,8	115,0	115,8	116,3	116,3	115,9	+4,1	+ 1,0
صناعة أجهزة الراديو، التلفزة و الاتصال	0,5	93,4	93,2	92,8	92,8	92,8	92,9	-	- 0,5
صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعات الساعات	0,1	103,2	103,2	103,2	103,2	103,2	103,2	-	-
صناعات السيارات والهياكل	2,5	101,1	101,3	101,3	101,3	101,3	101,3	+ 1,4	+ 0,2
صناعة وسائل أخرى للنقل	0,1	100,1	99,9	98,0	97,1	97,1	98,0	+ 4,6	- 2,1
صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	0,9	108,0	108,0	113,2	115,0	115,3	112,9	- 0,1	+ 4,5
المقياس العام	**100**	**120,5**	**125,9**	**129,2**	**130,1**	**125,2**	**127,6**	**+ 9,1**	**+ 5,9**

(*) يحتسب هذا الرقم الاستدلالي على أساس الأثمنة بدون ضريبة ومع الأخذ بعين الاعتبار ثمن المنتوج عند مغادرة المصنع.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

VI-3- مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	الوسط الحضري			الوسط القروي			المجموع		
	2005	2006	التغيرات (2) 2005 2004	2005	2006	التغيرات (2) 2006 2005	2005	2006	التغيرات (2) 2006 2005
مجموع السكان	16.756*	17.079	+ 323	13.419*	13.427	+ 8	30.175*	30.506	+ 331
السكان البالغون 15 سنة فما فوق	12.142	12.470	+ 328	8.858*	8.952	+ 94	21.000*	21.424	+ 424
السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق	5.449	5.578	+ 129	5.376	5.412	+ 36	10.825	10.990	+ 165
منهم – السكان النشيطون المشتغلون	4.444	4.714	+ 270	5.184	5.214	+ 30	9.628	9.928	+ 300
– السكان النشيطون العاطلون	1.005	864	- 141	192	198	+ 6	1.197	1.062	- 135
معدل النشاط (1)	44,9	44,7	- 0,1	60,7	60,5	- 0,2	51,5	51,3	- 0,2
معدل البطالة	18,4	15,5	- 3,0	3,6	3,7	+ 0,1	11,1	9,7	- 1,4
حسب الجنس .									
ذكور	16,5	14,0	- 2,5	4,6	4,6	0,0	11,0	9,7	- 1,3
إناث	24,9	20,9	- 4,0	1,5	1,8	+ 0,3	11,3	9,7	- 1,6
حسب فئات السن .									
15 إلى 24 سنة	32,9	31,7	- 1,2	5,9	6,4	+ 0,5	17,0	16,6	- 0,4
25 إلى 34 سنة	26,2	21,2	- 5,0	4,7	4,6	- 0,1	16,8	14,0	- 2,8
35 إلى 44 سنة	11,3	8,7	- 2,6	2,7	2,2	- 0,5	7,6	6,0	- 1,6
45 سنة فما فوق	3,6	3,5	- 0,1	0,8	1,7	+ 0,4	2,1	2,3	+ 0,2
حسب المستوى التعليمي .									
غير الحاصلين على شهادة	10,2	9,2	- 1,0	2,5	2,5	0,0	5,2	4,8	- 0,4
الحاصلون على شهادة	25,7	20,8	- 4,9	10,6	11,2	+ 0,6	22,7	19,0	- 3,7

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى السكان البالغين 15سنة فما فوق.
(2) تحتسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

VI-4-تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي[1]

(بآلاف الأشخاص)

فروع النشاط الاقتصادي	السنوات		التغيرات	
	2005	2006	بآلاف الأشخاص	بالنسب المئوية
الفلاحة، الغابة والصيد البحري	4.352,3	4.303,3	49 -	1,1-
الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)	1.202,9	1.224,7	22	1,8
البناء والأشغال العمومية	683,0	789,6	107	15,6
التجارة	1.247,2	1.232,9	14 -	1,1-
	369,4	394,7	25	6,9
النقل والمواصلات	180,0	169,7	10 -	5,7-
الإدارة العمومية	448,7	508,9	60	13,5
الخدمات الاجتماعية المقدمة للعموم	432,7	535,3	103	23,7
خدمات أخرى	705,9	757,5	52	7,3
نشاطات غير محددة	6,3	11,1	5	76,1
المجموع	**19.556**	**9.928**	**300**	**3,1**

(1) يتعلق الأمر بالأشخاص الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

VII-1- الميزان التجاري

بملايين الدراهم	2005	2006	الغيرات ب %
الواردات	184.379	206.997	+12,3
الصادرات	99.265	111.688	+12,5
الرصيد	85.114-	95.309-	+12,0
التغطية بالنسبة المئوية	53,8	54,0	-

VII-1- مكرر - بنية المبادلات التجارية

الحصص بالنسبة المئوية حسب المجموعات	الواردات		الصادرات	
	2005	2006	2005	2006
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	8,5	7,3	19,6	19,2
الطاقة ومواد التزييت	21,4	21,7	2,4	1,8
المواد الخام	6,5	6,0	10,6	10,5
أنصاف المنتوجات[1]	22,3	23,6	27,2	28,5
المنتوجات منتهية الصنع	41,3	41,4	40,2	40,0
. مواد التجهيز	20,9	21,8	8,5	8,7
. مواد الاستهلاك	20,4	19,6	31,7	31,3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

(1) من ضمنها الذهب الصناعي

VII-2- الواردات حسب أهم المنتجات

الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم	2005*		2006**		التغيرات			
					الوزن		القيمة	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	(بآلاف) (الأطنان	%	(بملايين) (الدراهم	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**6.750**	**15.617**	**5.398**	**15.112**	**1.352-**	**20,0-**	**505-**	**3,2-**
القمح	2.637	4.155	1.826	3.087	811-	30,8-	1.068-	25,7-
الذرة	1.620	2.068	1.440	1.946	180-	11,1-	122-	5,9-
الشعير	824	1.184	202	289	622-	75,5-	895-	75,6-
السكر	614	1.330	659	2.297	45	7,3	967	72,7
منتوجات الحليب	59	1.172	60	1.175	1	1,7	3	0,3
الشاي	50	750	51	782	1	2,0	32	4,3
البن	29	309	33	425	4	13,8	116	37,5
التبغ	10	736	8	631	2-	20,0-	105-	14,3-
مواد أخرى	907	3.913	1.119	4.480	212	23,4	567	14,5
الطاقة ومواد التزييت	**15.782**	**39.510**	**15.578**	**44.890**	**204-**	**1,3-**	**5.380**	**13,6**
زيت البترول الخام	7.056	23.947	6.262	25.172	794-	11,3-	1.225	5,1
المنتجات البترولية المكررة	2.816	11.624	3.390	16.038	574	20,4	4.414	38,0
الفحم	5.882	3.872	5.876	3.559	6-	0,1-	313-	8,1-
المواد الطاقية الأخرى	28	67	50	121	22	78,6	54	80,6
المواد الخام	**5.803**	**12.017**	**6.263**	**12.402**	**460**	**7,9**	**385**	**3,2**
الزيوت النباتية	376	1.835	444	2.194	68	18,1	359	19,6
الحبوب الزيتية	609	1.623	537	1.307	72-	11,8-	316-	19,5-
الاخشاب الخام	817	2.296	1.039	2.841	222	27,2	545	23,7
خيوط النسيج والقطن	39	444	40	503	1	2,6	59	13,3
الكبريت الخام	3.239	2.360	3.467	1.834	228	7,0	526-	22,3-
مواد أخرى	723	3.459	736	3.723	13	1,8	264	7,6
أنصاف المنتوجات(1)	**5.314**	**41.162**	**6.011**	**48.861**	**697**	**13,1**	**7.699**	**18,7**
المواد الكيماوية	899	5.223	988	6.022	89	9,9	799	15,3
الاصباغ ومواد التطهير	41	1.275	42	1.356	1	2,4	81	6,4
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	503	1.080	612	1.316	109	21,7	236	21,9
الحديد والصلب	1.411	5.340	1.540	6.249	129	9,1	909	17,0
منتوجات اخرى لصناعة الحديد والصلب	563	6.070	689	8.139	126	22,4	2.069	34,1
المواد البلاستيكية	381	4.970	429	6.018	48	12,6	1.048	21,1
الورق والورق المقوى	290	2.457	290	2.605	-	-	148	6,0
خيوط القطن والالياف	43	1.158	50	1.323	7	16,3	165	14,2
مواد اخرى	1.183	13.589	1.371	15.833	188	15,9	2.244	16,5
مواد التجهيز الفلاحي	**30**	**1.337**	**44**	**2.113**	**14**	**46,7**	**776**	**58,0**
مواد التجهيز الصناعي	**534**	**37.177**	**574**	**43.059**	**40**	**7,5**	**5.882**	**15,8**
آلات وأجهزة مختلفة	61	7.210	69	8.637	8	13,1	1.427	19,8
آلات الجرش والتجميع	29	1.448	43	1.772	14	48,3	324	22,4
آلات النسيج	7	665	7	726	-	-	61	9,2
إجهزة استخراج المعادن	31	1.133	35	1.279	4	12,9	146	12,9
ادوات وآلات	14	809	16	872	2	14,3	63	7,8
خزانات وقارورات معدنية	28	893	25	829	3-	10,7-	64-	7,2-
آلات لقطع التيار الكهربائي	8	1.789	8	1.865	-	-	76	4,2
مولدات ومحركات كهربائية	6	329	10	644	4	66,7	315	95,7
اجهزة كهربائية للمواصلات بالهاتف								
واجهزة البث للمواصلات اللاسلكية	4	1.769	4	1.675	-	-	94-	5,3-
أسلاك وحبال كهربائية	26	2.649	30	3.388	4	15,4	739	27,9
طائرات	-	1.190	-	2.784	-	-	1.594	133,9
سيارات صناعية	58	3.350	65	3.873	7	12,1	523	15,6
منتجات اخرى	262	13.943	262	14.715	-	-	772	5,5
مواد الاستهلاك	**666**	**37.559**	**725**	**40.560**	**59**	**8,9**	**3.001**	**8,0**
الأدوية	5	2.382	5	2.526	-	-	144	6,0
الاثواب من القطن والألياف	86	7.222	90	7.174	4	4,7	48-	0,7-
إلادوات البلاستيكية	41	1.677	46	1.882	5	12,2	205	12,2
اجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية	27	3.855	30	3.778	3	11,1	77-	2,0-
السيارات السياحية	65	5.026	81	6.135	16	24,6	1.109	22,1
قطع الغيار	30	1.028	28	1.011	2-	6,7-	17-	1,7-
منتجات اخرى	412	16.369	445	18.054	33	8,0	1.685	10,3
المجموع	**34.879**	**184.379**	**34.593**	**206.997**	**286-**	**0,8-**	**22.618**	**12,3**

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف

VII-3- الصادرات حسب أهم المنتجات

الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم	2005*		2006**		التغيرات			
					الوزن		القيمة	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	(بآلاف الأطنان)	%	(بملايين الدراهم)	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.807**	**19.431**	**1.958**	**21.507**	**151**	**8,4**	**2.076**	**10,7**
الحوامض	567	3.030	593	2.927	26	4,6	103-	3,4-
البواكر	441	2.696	476	2.995	35	7,9	299	11,1
الفواكه الطرية	124	1.014	120	1.045	4-	3,2-	31	3,1
الرخويات والقشريات و المحارات	81	3.945	91	4.197	10	12,3	252	6,4
السمك الطري	83	1.654	124	2.382	41	49,4	728	44,0
مصبرات السمك	134	3.626	152	4.212	18	13,4	586	16,2
مصبرات الخضر والفواكه	86	1.235	81	1.206	5-	5,8-	29-	2,3-
دقيق السمك	55	311	48	371	7-	12,7-	60	19,3
مواد اخرى	236	1.920	273	2.172	37	15,7	252	13,1
الطاقة ومواد التزييت	**914**	**2.359**	**490**	**1.978**	**424-**	**46,4-**	**381-**	**16,2-**
المواد الخام من أصل حيواني و نباتي	**249**	**3.380**	**232**	**3.193**	**17-**	**6,8-**	**187-**	**5,5-**
زيت الزيتون نباتية و مكررة	31	1.017	16	601	15-	48,4-	416-	40,9-
عجين الورق	121	498	104	483	17-	14,0-	15-	3,0-
النباتات والورود	13	243	14	271	1	7,7	28	11,5
الاغرة	1	173	1	200	0	0,0	27	15,6
الفلين	9	70	11	75	2	22,2	5	7,1
الاحشاء	5	363	5	420	0	0,0	57	15,7
الطحالب	8	121	7	164	1-	12,5-	43	35,5
مواد اخرى	61	895	74	979	13	21,3	84	9,4
المواد الخام من أصل معدني	**16.192**	**7.122**	**16.561**	**8.499**	**369**	**2,3**	**1.377**	**19,3**
الفوسفاط	13.385	4.593	13.358	4.753	27-	0,2-	160	3,5
الزنك	223	556	157	1.025	66-	29,6-	469	84,4
الرصاص والنحاس	48	243	49	418	1	2,1	175	72,0
فضلات الحديد	306	563	168	363	138-	45,1-	200-	35,5-
مواد اخرى	2.230	1.167	2.829	1.940	599	26,9	773	66,2
أنصاف المنتوجات(1)	**5.536**	**27.041**	**5.216**	**31.885**	**320-**	**5,8-**	**4.844**	**17,9**
الحامض الفوسفوري	2.315	7.641	2.157	8.592	158-	6,8-	951	12,4
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	1.923	3.939	2.125	4.476	202	10,5	537	13,6
المركبات الإلكترونية	2	5.492	-	6.194	2-	-	702	12,8
الرصاص والفضة	55	908	50	1.314	5-	9,1-	406	44,7
الجلد	1	92	1	151	0	0,0	59	64,1
الصفائح	130	878	182	1.301	52	40,0	423	48,2
مواد اخرى	1.110	8.091	701	9.857	409-	36,8-	1.766	21,8
مواد التجهيز	**61**	**8.442**	**79**	**9.663**	**18**	**29,5**	**1.221**	**14,5**
عجلات واطارات المطاط	2	59	1	29	1-	50,0-	30-	50,8-
إجهزة الكترونية ثانوية	-	133	-	177	-	-	44	33,1
اسلاك وحبال كهربائية	34	5.155	32	4.692	2-	5,9-	463-	9,0-
سيارات صناعية	1	27	3	211	2	200,0	184	681,5
مواد اخرى	24	3.068	43	4.554	19	79,2	1.486	48,4
المنتوجات منتهية الصنع	**230**	**31.490**	**228**	**34.963**	**2-**	**0,9-**	**3.473**	**11,0**
الملابس الجاهزة	71	17.899	72	20.922	1	1,5	3.023	16,9
الملابس الداخلية	48	6.847	45	7.033	3-	6,0-	186	2,7
الأحذية	11	1.726	13	1.834	2	18,2	108	6,3
الزرابي	2	138	1	125	1-	50,0-	13-	9,4-
الاثواب من الألياف والقطن	5	387	5	477	0	0,0	90	23,3
قطع الغيار	6	580	6	669	0	0,0	89	15,3
منتجات اخرى	87	3.913	86	3.903	1-	1,1-	10-	0,3-
المجموع	**24.989**	**99.265**	**24.764**	**111.688**	**225-**	**0,9-**	**12.423**	**12,5**

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف

VII-4- التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

	الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	2005	2006	2005	2006	2005	2006
أوروبا	**119.057**	**129.172**	**76.899**	**86.177**	**42.158-**	**42.995-**
الاتحاد الأوروبي	**97.346**	**108.408**	**73.154**	**81.269**	**24.192-**	**27.139-**
فرنسا	33.483	35.464	29.829	31.738	3.654-	3.726-
إسبانيا	21.448	23.836	19.844	23.672	1.604-	164-
ألمانيا	8.866	9.595	3.177	3.021	5.689-	6.574-
إيطاليا	11.103	13.267	4.962	5.399	6.141-	7.868-
أبريطانيا	4.127	4.304	6.289	6.638	2.162	2.334
هولندا	3.510	4.616	2.511	2.982	999-	1.634-
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	3.350	4.377	2.755	3.140	595-	1.237-
دول أخرى ضمن الاتحاد الاوروبي	11.459	12.949	3.787	4.679	7.672-	8.270-
دول أخرى	**21.711**	**20.764**	**3.745**	**4.908**	**17.966-**	**15.856-**
روسيا	12.653	9.417	1.249	1.612	11.404-	7.805-
تركيا	3.558	5.489	773	1.091	2.785-	4.398-
آسيا	**38.714**	**47.136**	**9.825**	**10.773**	**28.889-**	**36.363-**
دول الشرق الأوسط	**19.692**	**24.654**	**2.254**	**2.302**	**17.438-**	**22.352-**
العربية السعودية	12.186	13.947	754	486	11.432-	13.461-
إيران	5.008	8.311	363	456	4.645-	7.855-
الإمارات العربية المتحدة	877	1.310	259	207	618-	1.103-
الأردن	41	44	140	209	99	165
دول أخرى	1.580	1.042	738	944	842-	98-
دول آسيا الأخرى	**19.022**	**22.482**	**7.571**	**8.471**	**11.451-**	**14.011-**
اليابان	3.219	3.558	1.012	877	2.207-	2.681-
الهند	1.341	1.616	3.939	4.643	2.598	3.027
الباكستان	130	106	989	1.044	859	938
الصين	9.399	11.069	670	947	8.729-	10.122-
دول أخرى	4.933	6.133	961	960	3.972-	5.173-
أمريكا	**15.819**	**18.801**	**6.626**	**6.825**	**9.193-**	**11.976-**
الولايات المتحدة الأمريكية	6.104	9.134	2.535	2.099	3.569-	7.035-
كندا	1.881	1.505	732	802	1.149-	703-
البرازيل	4.014	4.028	2.198	2.514	1.816-	1.514-
المكسيك	118	153	466	405	348	252
الارجنتين	2.287	2.541	198	541	2.089-	2.000-
دول أخرى	1.415	1.440	497	464	918-	976-
إفريقيا	**10.287**	**11.444**	**5.070**	**6292**	**5.217-**	**5.152-**
مصر	**1.432**	**1.835**	**228**	**330**	**1.204-**	**1.505-**
دول اتحاد المغرب العربي	**4.913**	**6.041**	**1.270**	**1.768**	**3.643-**	**4.273-**
الجزائر	3.169	4.021	446	505	2.723-	3.516-
تونس	1.106	1.177	442	784	664-	393-
ليبيا	629	829	171	200	458-	629-
موريطانيا	9	14	211	279	202	265
دول أخرى	**3.942**	**3.568**	**3.572**	**4.194**	**370-**	**626**
أوقيانوسيا ومناطق أخرى	**502**	**444**	**845**	**1.621**	**343**	**1.177**
المجموع	**184.379**	**206.997**	**99.265**	**111.688**	**85.114-**	**95.309-**

المصدر : مكتب الصرف

VIII-1- ميزان المدفوعات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

	2005*			2006**		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ. حساب المعاملات الجارية	**222.064,3**	**212.044,1**	**10.020,2+**	**254.868,5**	**238.543,6**	**16.324,9+**
السلع	**94.824,9**	**167.591,2**	**72.766,3-**	**104.784,5**	**187.423,6**	**82.639,1-**
البضائع العامة	64.223,9	148.018,5	83.794,6-	69.401,4	167.574,6	98.173,2-
- السلع المستوردة بدون أداء و المعاد تصديرها بعد التحويل	29.808,0	19.480,2	10.327,8+	34.499,0	19.755,1	14.743,9+
- مشتريات السلع بالموانىء	793,0	92,5	700,5+	884,1	93,9	790,2+
الخدمات	**71.917,5**	**34.153,1**	**37.764,4+**	**86.415,1**	**39.295,7**	**47.119,4+**
- النقل	11.541,8	14.043,8	2.502,0-	13.084,6	15.388,2	2.303,6-
- الأسفار	40.967,0	5.447,4	35.519,6+	52.487,6	6.161,8	46.325,8+
- خدمات الإتصالات	2.910,5	391,0	2.519,5+	3.393,0	475,1	2.917,9+
- خدمات التامين	638,1	709,8	71,7-	668,1	803,5	135,4-
- رسوم الإمتياز والترخيص	112,9	402,8	289,9-	41,6	421,1	379,5-
- خدمات اخرى مقدمة للمقاولات	11.063,6	6.580,4	4.483,2+	12.178,1	8.064,1	4.114,0+
- خدمات مسداة من طرف إو لفائدة الإدارات العمومية (غير مدرجة في اماكن اخرى)	4.683,6	6.577,9	1.894,3-	4.562,1	7.981,9	3.419,8-
المداخيل	**6.166,6**	**8.904,0**	**2.737,4-**	**6.552,5**	**10.251,8**	**3.699,3-**
- الدخل من الاستثمارات الخصوصية	995,1	4.942,6	3.947,5-	609,8	5.965,0	5.355,2-
- الدخل من الاستثمارات والاقتراضات العمومية	5.171,5	3.961,4	1.210,1+	5.942,7	4.286,8	1.655,9+
التحويلات الجارية	**49.155,3**	**1.395,8**	**47.759,5+**	**57.116,4**	**1.572,5**	**55.543,9+**
- العمومية	2.465,2	330,0	2.135,2+	2.616,2	556,2	2.060,0+
- الخصوصية	46.690,1	1.065,8	45.624,3+	54.500,2	1.016,3	53.483,9+
ب. الحساب الرأسمالي والمالي	**54.207,8**	**39.692,2**	**14.515,6+**	**53.448,8**	**41.158,7**	**12.290,1+**
الحساب الرأسمالي	**2,9**	**42,7**	**39,8-**	**-**	**25,9**	**25,9-**
- تحويل الرأسمال	2,9	42,7	39,8-	-	25,9	25,9-
العمليات المالية	**54.204,9**	**39.649,5**	**14.555,4+**	**53.448,8**	**41.132,8**	**12.316,0+**
القطاع الخاص	**39.428,1**	**23.157,6**	**16.270,5+**	**37.382,2**	**26.846,2**	**10.536,0+**
- قروض تجارية	8.495,3	5.608,6	2.886,7+	7.742,1	7.043,0	699,1+
- سلفات واستثمارات خارجية بالمغرب	28.324,8	14.322,8	14.002,0+	29.287,2	15.522,2	13.765,0+
- سلفات واستثمارات مغربية بالخارج	904,5	3.226,2	2.321,7-	352,9	4.130,3	3.777,4-
- رساميل خصوصية اخرى	1.703,5	-	1.703,5+	-	150,7	150,7-
القطاع العام	**14.776,8**	**16.491,9**	**1.715,1-**	**16.066,6**	**14.286,6**	**1.780,0+**
- سلفات	14.776,8	16.491,9	1.715,1-	16.066,6	14.286,6	1.780,0+
ج. بند التفاوت الإحصائي	**-**	**3.647,7**	**3.647,7-**	**-**	**4.542,0**	**4.542,0-**
المجموع	**276.272,1**	**255.384,0**	**20.888,1+**	**308.317,3**	**284.244,3**	**24.073,0+**

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : مكتب الصرف

VIII-2-وضع الاستثمار الدولي للمغرب

(بملايين الدراهم)

	2004			2005			الوضع الصافي 2005 الوضع الصافي 2004	
	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي	التغيرات	ب ٪
الاستثمارات المباشرة	**5.551,1**	**163.393,4**	**157.842,3-**	**6.561,0**	**191.939,3**	**185.378,3-**	**27.536,0-**	**17,4+**
الاسثمارات المغربية بالخارج	5.551,1		5.551,1	6.561,0		6.561,0	1.009,9	18,2+
الاستثمارات الاجنبية بالمغرب		163.393,4	163.393,4-		191.939,3	191.939,3-	28.545,9-	17,5+
رأسمال حقوق الملكية	4.027,2	153.469,5	149.442,3-	5.350,3	175.895,2	170.544,9-	21.102,6-	14,1+
رؤوس الاموال الاخرى	1.523,9	9.923,9	8.400,0-	1.210,7	16.044,1	14.833,4-	6.433,4	76,6+
استثمارات الحافظة	**1.283,6**	**14.131,4**	**12.847,8-**	**1.219,3**	**18.845,2**	**17.625,9-**	**4.778,1-**	**37,2+**
أوراق مالية أجنبية	1.283,6		1.283,6	1.219,3		1.219,3	64,3-	5,0-
أوراق مالية مغربية		14.131,4	14.131,4-		18.845,2	18.845,2-	4.713,8-	33,4+
اسهم و سندات الملكية الأخرى	1.283,6	13.795,3	12.511,7-	1.219,3	18.655,6	17.436,3-	4.924,6-	39,4+
السندات وسندات الدين الاخرى		336,1	336,1-		189,6	189,6-	146,5	43,6-
الاستثمارات الأخرى	**10.034,7**	**139.643,1**	**129.608,4-**	**12.351,0**	**141.693,5**	**129.342,5-**	**265,9**	**0,2-**
الائتمانات التجارية	3.701,2	6.122,0	2.420,8-	4.194,2	6.110,6	1.916,4-	504,4	20,8-
القروض	5.047,6	128.006,1	122.958,5-	6.660,8	128.154,2	121.493,4-	1.465,1	1,2-
الادارة العمومية		70.356,4	70.356,4-		69.041,0	69.041,0-	1.315,4	1,9-
المصارف	5.047,6	5.563,6	516,0-	5.666,7	3.992,0	1.674,7	2.190,7	424,6-
القطاعات الأخرى		52.086,1	52.086,1-	994,1	55.121,2	54.127,1-	2.041,0-	3,9+
القطاع العام		39.390,0	39.390,0-		42.838,0	42.838,0-	3.448,0-	8,8+
القطاع الخاص		12.696,1	12.696,1-	994,1	12.283,2	11.289,1-	1.407,0	11,1-
العملة والودائع	599,6	5.515,0	4.915,4-	786,6	7.428,7	6.642,1-	1.726,7-	35,1+
السلطات إلنقدية		1.787,0	1.787,0-		2.414,0	2.414,0-	627,0-	35,1+
قطاعات اخرى	599,6		599,6	786,6		786,6	187,0	31,2+
القطاع العام	269,4		269,4	407,6		407,6	138,2	51,3+
القطاع الخاص (بمافيه حسابات المقيمين بالعملة الأجنبية)	330,2		330,2	379,0		379,0	48,8	14,8+
المصارف		3.728,0	3.728,0-		5.014,7	5.014,7-	1.286,7-	34,5+
حسابات بالدرهم القابل للتحويل لغير المقيمين		3.352,0	3.352,0-		4.541,0	4.541,0-	1.189,0-	35,5+
حسابات أخرى (حسابات قابلة للتحويل لأجل)		376,0	376,0-		473,7	473,7-	97,7-	26,0+
أصول أخرى	686,3		686,3	709,4		709,4	23,1	3,4+
الأصول الإحتياطية	**149.580,0**		**149.580,0**	**172.854,0**		**172.854,0**	**23.274,0**	**15,6+**
الذهب النقدي	1.960,0		1.960,0	2.590,0		2.590,0	630,0	32,1+
حقوق السحب الخاصة	988,0		988,0	728,0		728,0	260,0-	26,3-
وضع الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	1.294,0		1.294,0	1.321,0		1.321,0	27,0	2,1+
العملات الاجنبية	145.338,0		145.338,0	168.215,0		168.215,0	22.877,0	15,7+
الوضع الإستثماري الصافي	**166.449,4**	**317.167,9**	**150.718,5-**	**192.985,3**	**352.478,0**	**159.492,7-**	**8.774,2-**	**5,8+**

المصدر : مكتب الصرف.

IX-1-الأسعار بالدراهم لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب

(أسعار التحويل)

نهاية الفترة		2005		2006											
		المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي
1 أورو	شراء	11,022	10,876	10,928	10,892	10,933	11,012	11,058	11,043	11,044	11,057	11,028	11,033	11,112	11,108	11,042
	بيع		10,941	10,993	10,957	10,998	11,078	11,124	11,109	11,111	11,123	11,094	11,099	11,179	11,174	
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	شراء	8,8650	9,2217	9,0454	9,1688	9,0289	8,7595	8,6011	8,6534	8,6482	8,6043	8,7036	8,6869	8,4168	8,4312	8,7956
	بيع		9,2771	9,0998	9,2239	9,0831	8,8121	8,6527	8,7054	8,7001	8,6560	8,7559	8,7391	8,4674	8,4819	
1 دولار كندي	شراء	7,3242	7,9197	7,8985	8,0477	7,7434	7,8133	7,8466	7,7994	7,6634	7,7527	7,8017	7,7018	7,3796	7,2683	7,7538
	بيع		7,9673	7,9460	8,0961	7,7900	7,8602	7,8938	7,8462	7,7095	7,7993	7,8486	7,7481	7,4240	7,3120	
1 جنيه إسترليني	شراء	16,117	15,859	15,986	16,032	15,686	15,858	16,114	15,962	16,150	16,402	16,264	16,498	16,478	16,539	16,197
	بيع		15,954	16,082	16,128	15,781	15,953	16,210	16,058	16,247	16,500	16,362	16,597	16,577	16,638	
1 فرنك سويسري	شراء	7,1183	6,9986	7,0253	6,9563	6,9205	7,0253	7,0869	7,0519	7,0345	7,0148	6,9440	6,9445	6,9815	6,9131	7,0197
	بيع		7,0407	7,0675	6,9981	6,9621	7,0675	7,1295	7,0943	7,0767	7,0569	6,9857	6,9862	7,0234	6,9546	
100 ين ياباني	شراء	8,0566	7,8333	7,6949	7,8902	7,6594	7,6777	7,6682	7,5665	7,5652	7,3478	7,3847	7,3711	7,2475	7,0785	7,5657
	بيع		7,8803	7,7412	7,9376	7,7054	7,7238	7,7143	7,6119	7,6107	7,3920	7,4291	7,4154	7,2910	7,1210	

المصدر : بنك المغرب

IX-2- تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

	المتوسط السنوي 2005	2006												المتوسط السنوي 2006
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
عمليات الصرف بالناجز														
– شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك	10.500,1	9.596,0	10.072,4	12.909,8	12.156,1	10.783,9	13.916,9	10.630,6	10.501,8	11.209,9	10.756,4	15.631,3	19.632,7	12.316,5
– شراء/بيع العملات مقابل العملات بين البنوك و مراسليها بالخارج	18.191,9	15.475,0	15.794,7	23.120,1	30.232,5	45.206,7	44.016,6	42.413,6	37.619,2	38.019,4	37.386,0	55.574,5	52.571,5	36.452,5
– توظيفات العملات بالخارج	9.138,7	6.757,7	8.131,2	10.088,2	13.661,8	15.049,9	14.297,4	12.844,5	15.793,0	16.288,9	14.365,4	17.838,1	15.720,3	13.403,0
– شراء العملات من طرف بنك المغرب لدى البنوك	394,2	119,2	5,0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10,4
– بيع العملات للبنوك من طرف بنك المغرب	1.848,5	-	-	895,3	2.214,3	1.657,0	4.569,4	969,6	565	451,3	3.559,8	5.368,5	5.345,7	2.133,0
عمليات الصرف الآجلة														
شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)	7.962,9	10.535,9	8.277,5	8.956,2	13.752,6	15.232,0	13.342,8	14.282,5	13.997,4	13.627,8	18.421,9	16.287,1	14.442,5	13.429,7
بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)	591,1	627	875,1	420,6	1.858,8	394,4	565,2	563,7	477,2	620,9	678,8	622,2	621,7	693,8

المصدر : بنك المغرب

X-1- بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

	يناير – دجنبر* 2005	يناير – دجنبر 2006
1. الموارد العادية	**132.223**	**147.008**
الموارد الجبائية	**110.384**	**125.230**
الضرائب المباشرة	43.460	50.414
الرسوم الجمركية	12.409	12.344
الضرائب غير المباشرة [1]	48.151	55.193
رسوم التسجيل والتنبر	6.364	7.280
الموارد غيرالجبائية	**17.807**	**19.054**
الاحتكارات والاستغلالات	5.490	7.726
مداخيل اخرى	5.418	8.965
حصيلة عمليات الخوصصة	6.899	2.362
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**4.032**	**2.724**
2. التحملات	**152.947**	**156.775**
النفقات العادية	**127.229**	**124.186**
التسيير	98.519	93.459
منها نفقات الموظفين	(61.897)	(63.354)
فوائد الدين	17.441	18.570
الداخلي	(15.052)	(16.136)
الخارجي	(2.389)	(2.434)
دعم بعض الأسعار	11.269	12.157
الرصيد العادي	**4.994+**	**22.822+**
نفقات الاستثمار	**20.519**	**23.428**
رصيد الحسابات الخصوصية	**5.199-**	**9.161-**
عجز الميزانية	**20.724-**	**9.767-**
نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي	(4,0)	(1,7)
3. تغير مؤخرات الأداء	**7.805-**	**1.255-**
عجز التمويل (3+2-1)	**28.529-**	**11.022-**
التمويل الصافي	**28.529**	**11.022**
التمويل الخارجي	**1.457-**	**538-**
الاقتراضات الخارجية	9.284	8.857
التسديدات	10.741-	9.395-
التمويل الداخلي	**29.986**	**11.560**
التمويل البنكي	4.107	2.025-
– بنك المغرب	(749)	(1.350-)
– البنوك	(3.358)	(675-)
التمويل غير البنكي	25.879	13.585
– في سوق الرساميل	33.930	7.822
– الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية	703	30-
– ودائع اخرى	8.754-	5.793

(1) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.
(*) أرقام مراجعة.
المصدر : وزارة المالية والخوصصة.
بنك المغرب.

X-2- بيان تطور الموارد العادية للخزينة

(بملايين الدراهم)

	يناير – دجنبر* 2005	يناير – دجنبر 2006	التغيرات %
الموارد الجبائية	**110.384**	**125.230**	**+ 13,4**
الضرائب المباشرة	**43.460**	**50.414**	**+16,0**
الضريبة على الشركات	19.378	24.796	+28,0
الضريبة العامة على الدخل	22.880	23.927	+4,6
ضرائب مباشرة أخرى	1.202	1.691	+40,7
الرسوم الجمركية	**12.409**	**12.344**	**-0,5**
الضرائب غير المباشرة	**48.151**	**55.193**	**+14,6**
الضريبة على القيمة المضافة	32.607	39.186	+20,2
– على المعاملات الداخلية	(12.767)	(16.686)	+30,7
– عند الاستيراد	(19.840)	(22.500)	+13,4
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	15.544	16.007	+3,0
– منتوجات الطاقة	(9.002)	(9.202)	+2,2
– التبغ	(5.345)	(5.617)	+5,1
– رسوم أخرى	(1.198)	(1.188)	-0,8
التسجيل والتنبر	**6.364**	**7.280**	**+14,4**
الموارد غير الجبائية	**17.807**	**19.054**	**+7,0**
مؤسسات الاحتكار	5.490	7.726	+40,7
موارد أخرى	5.418	8.965	+65,5
الخوصصة	6.899	2.362	-65,8
موارد بعض الحسابات الخاصة	**4.032**	**2.724**	**-32,4**
مجموع الموارد العادية	**132.223**	**147.008**	**+11,2**

(*) أرقام مراجعة

المصدر : وزارة المالية والخوصصة.

X-3- تقديرات الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية 2004	قانون المالية 2005	قانون المالية 2006
1. الموارد العادية	**115.430**	**122.854**	**132.383**
الموارد الجبائية	**91.427**	**97.710**	**109.060**
الضرائب المباشرة	33.230	37.170	41.034
الرسوم الجمركية	10.240	10.089	10.888
الضرائب غير المباشرة [1]	42.627	44.948	51.084
رسوم التسجيل والتنبر	5.330	5.503	6.054
الموارد غيرالجبائية	**20.123**	**21.185**	**19.513**
الاحتكارات والاستغلالات	5.676	5.869	8.370
مداخيل اخرى	2.447	3.316	6.193
حصيلة عمليات الخوصصة	12.000	12.000	4.950
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**3.880**	**3.960**	**3.810**
2. التحملات	**128.794**	**137.700**	**148.488**
النفقات العادية	**100.357**	**109.796**	**117.521**
التسيير	79.457	86.267	88.942
منها نفقات الموظفين	(55.357)	(60.762)	(59.569)
فوائد الدين	17.500	17.429	18.769
الداخلي	(14.500)	(14.777)	(16.000)
الخارجي	(3.000)	(3.652)	(2.769)
دعم بعض الأسعار	3.400	6.100	9.810
الرصيد العادي	**15.073+**	**13.058+**	**14.862+**
نفقات الاستثمار	**20.252**	**19.933**	**21.310**
رصيد الحسابات الخصوصية	**8.185-**	**7.971-**	**9.657-**
عجز الميزانية	**13.364-**	**14.846-**	**16.105-**
3. تغير مؤخرات الأداء	**0**	**11.080-**	**4.240-**
عجز التمويل (3+2-1)	**13.364-**	**25.926-**	**20.345-**
التمويل الصافي	**13.364**	**25.926**	**20.345**
التمويل الخارجي	**5.023-**	**2.734-**	**1.229**
الاقتراضات الخارجية	6.203	7.006	9.548
التسديدات	11.226-	9.740-	8.319-
التمويل الداخلي	**18.387**	**28.660**	**19.116**

(1) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.

المصدر : وزارة المالية والخوصصة.
بنك المغرب.

XI-1- تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)	دجنبر 2005	المبالغ الجارية الشهرية 2006[1]											
	المبالغ الجارية	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
– الأوراق والقطع النقدية المتداولة	92.167	97.197	95.808	95.547	96.874	96.632	97.798	102.047	107.277	106.210	105.925	105.754	108.314
– الوضعية الصافية للخزينة[2]	10.276-	8.381-	12.263-	11.641-	15.012-	12.921-	10.318-	11.525-	15.095-	13.745-	12.783-	12.395-	10.839-
– الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب	146.156	150.676	153.002	55.308	156.471	157.427	156.462	157.505	166.968	174.061	174.158	173.969	171.531
– عناصر أخرى	3.105-	2.633-	4.001-	4.430-	5.224-	4.870-	3.689-	3.706-	3.717-	4.212-	3.497-	4.077-	4.514-
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك[3]	**40.608**	**42.465**	**40.929**	**43.690**	**39.361**	**43.004**	**44.657**	**40.227**	**40.880**	**49.894**	**51.954**	**51.743**	**47.864**
الاحتياطي النقدي	**36.804**	**36.850**	**36.940**	**37.117**	**37.347**	**37.748**	**38.504**	**38.993**	**39.602**	**40.486**	**40.986**	**41.262**	**41.600**
الفائض الصافي لسيولة البنوك	**3.804**	**5.614**	**3.989**	**6.574**	**2.014**	**5.257**	**6.153**	**1.233**	**1.278**	**9.408**	**10.967**	**10.481**	**6.264**
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	**1.856-**	**6.920-**	**4.475-**	**6.302-**	**2.550-**	**6.125-**	**5.730-**	**375**	**1.224-**	**9.268-**	**11.450-**	**10.725-**	**5.300-**
تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**5.125-**	**4.800-**	**375**	**725-**	**8.190-**	**10.825-**	**10.250-**	**4.900-**
– تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض[4]	0	0	0	0	0	0	0	875	25	0	0	0	0
– سحب السيولة لمدة 7 أيام على طلبات العروض[4]	0	0	0	0	0	5.125-	4.800-	500-	750-	8.190-	10.825-	10.250-	4.900-0
– السوق المفتوحة[5]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
– مبادلات الصرف[5]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
– اتفاقية إعادة الشراء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تسهيلات بمبادرة من البنوك	**1.856-**	**6.920-**	**4.475-**	**6.302-**	**2.550-**	**1.000-**	**930-**	**0**	**499-**	**1.078-**	**625-**	**475-**	**400-**
–تسبيقات لمدة 24 ساعة[6]	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
– تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة[6]	1.856-	6.920-	4.475-	6.302-	2.550-	1.000-	930-	0	500-	1.078-	625-	475-	400-

(1) تحتسب المبالغ الجارية الشهرية على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع

(2) تحتسب الوضعية الصافية للخزينة عن طريق آحتساب الفرق بين مجموع التسبيقات لفائدة الخزينة وأذينات الخزينة – عمليات السوق المفتوحة من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى. و بما أن القانون الأساسي الجديد يقضي بمنع التمويلات المقدمة للدولة باستثناءتسهيلة الصندوق، فإن الوضعية الصافية للخزينة تتأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.

(3) تعكس الوضعية البنيوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك. وتحسب كما يلي :
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى – النقد المتداول.

(4) تشكل كل من التسبيقات و عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام عن طريق طلب العروض الأدوات الأساسية لتدخل بنك المغرب في السوق ما بين البنوك.

(5) يتعلق الأمر بأدوات الضبط الدقيق للسيولة.

(6) تشكل المعدلات المطبقة على التسبيقات لمدة 24 ساعة وتسهيلة الإيداع لمدة 24 ساعة بمبادرة من البنوك على التوالي الحد الأعلى والأدنى للهامش الذي ينبغي أن يبقى سعر الفائدة ما بين البنوك ضمنه.

المصدر : بنك المغرب

XI-2- تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

سنة 2006 (المعدل اليومي خلال الأسبوع)	تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب					تسهيلات بمبادرة من البنوك		المجموع
	تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	سحب السيولة	السوق المفتوحة	مبادلات الصرف	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة		
فاتح إلى 4 يناير 06	-	-	-	-	-	4.983-		4.983-
5 إلى 11 يناير	-	-	-	-	-	11.366-		11.366-
12 إلى18 يناير	-	-	-	-	-	6.920-		6.920-
19 إلى25 يناير	-	-	-	-	-	6.051-		6.051-
26 يناير إلى فاتح فبراير	-	-	-	-	-	1.714-		1.714-
2 إلى 8 فبراير	-	-	-	-	-	6.429-		6.429-
9 إلى 15 فبراير	-	-	-	-	-	5.493-		5.493-
16 إلى 22 فبراير	-	-	-	-	-	4.157-		4.157-
23 فبراير إلى فاتح مارس	-	-	-	-	-	929-		929-
2 إلى 8 مارس	-	-	-	-	-	4.000-		4.000-
9 إلى 15 مارس	-	-	-	-	-	7.156-		7.156-
16 إلى 22 مارس	-	-	-	-	-	7.960-		7.960-
23 إلى 29 مارس	-	-	-	-	-	2.017-		2.017-
30 مارس إلى 5 أبريل	-	-	-	-	-	5.970-		5.970-
6 إلى 12 أبريل	-	-	-	-	-	4.940-		4.940-
13 إلى 19 أبريل	-	-	-	-	-	3.423-		3.423-
20 إلى 26 أبريل	-	-	-	-	-	756-		756-
27 أبريل إلى 3 ماي	-	-	-	-	-	2.294-		2.294-
4 إلى 10 ماي	-	5.000-	-	-	-	914-		5.914-
11 إلى 17 ماي	-	6.000-	-	-	-	461-		6.461-
18 إلى 24 ماي	-	4.500-	-	-	-	1.951-		6.451-
25 إلى 31 ماي	-	5.000-	-	-	-	-		5.000-
فاتح إلى7 يونيو	-	5.000-	-	-	-	-		5.000-
8 إلى 14 يونيو	-	4.000-	-	-	-	-		4.000-
15 إلى 21 يونيو	-	6.000-	-	-	-	4.277-		10.277-
22 إلى 28 يونيو	-	6.000-	-	-	-	-		6.000-
29 يونيو إلى 5 يوليوز	-	3.000-	-	-	-	-		3.000-
6 إلى 12 يوليوز	-	2.000-	-	-	616	-		1.384-
13 إلى19 يوليوز	2.500	-	-	-	-	1.286-		1.214
20 إلى 26 يوليوز	-	-	-	-	-	1.039-		1.039-
27 يوليوز إلى 2 غشت	1.000	-	-	-	-	-		1.000
3 إلى 9 غشت	-	2.000-	-	-	-	1.429-		3.429-
10 إلى 16 غشت	-	1.000-	-	-	14	-		986-
17 إلى 23 غشت	-	-	-	-	2	214-		212-
24 إلى 30 غشت	-	-	-	-	-	572-		572-
31 غشت إلى 6 شتنبر	-	5.000-	-	-	-	286-		5.286-
7 إلى 13 شتنبر	-	7.000-	-	-	-	526-		7.526-
14 إلى 20 شتنبر	-	10.350-	-	-	-	2.247-		12.597-
21 إلى 27 شتنبر	-	8.600-	-	-	-	-		8.600-
28 شتنبر إلى 4 أكتوبر	-	10.000-	-	-	-	2.071-		12.071-
5 إلى 11 أكتوبر	-	12.000-	-	-	-	571-		12.571-
12 إلى 18 أكتوبر	-	11.000-	-	-	-	1.336-		12.336-
19 إلى25 أكتوبر	-	7.400-	-	-	-	29-		7.429-
26 أكتوبر إلى فاتح نونبر	-	12.900-	-	-	-	-		12.900-
2 إلى 8 نونبر	-	14.000-	-	-	-	-		14.000-
9 إلى 15 نونبر	-	7.000-	-	-	--	-		7.000-
16 إلى 22 نونبر	-	10.000-	-	-	-	1.345-		11.345-
23 إلى 29 نونبر	-	10.000-	-	-	-	-		10.000-
30 نونبر إلى 6 دجنبر	-	10.000-	-	-	-	-		10.000-
7 إلى 13 دجنبر	-	5.000-	-	-	-	1.143-		6.143-
14 إلى 20 دجنبر	-	3.000-	-	-	-	929-		3.929-
21 إلى 27 دجنبر	-	2.500-	-	-		-		2.500-
28 إلى 31 دجنبر 2006	-	4.000-	-	-		-		4.000-
المتوسط	**66**	**3.759-**	**0**	**0**	**12**	**2.069-**		**5.750-**

المصدر : بنك المغرب.

XI-3- معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

سنة 2006	معدل تدخلات بنك المغرب				معدل السوق ما بين البنوك	
	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	سحب السيولة لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	المتوسط الشهري	نهاية الشهر
يناير	3,25	2,50	4,25	2,25	2,36	2,68
فبراير	3,25	2,50	4,25	2,25	2,48	2,83
مارس	3,25	2,50	4,25	2,25	2,29	2,30
ابريل	3,25	2,50	4,25	2,25	2,49	2,77
مايو	3,25	2,50	4,25	2,25	2,54	2,64
يونيو	3,25	2,50	4,25	2,25	2,61	2,66
يوليوز	3,25	2,50	4,25	2,25	3,32	3,25
غشت	3,25	2,50	4,25	2,25	3,21	2,46
شتنبر	3,25	2,50	4,25	2,25	2,32	2,25
أكتوبر	3,25	2,50	4,25	2,25	2,30	2,35
نونبر	3,25	2,50	4,25	2,25	2,48	2,47
دجنبر	3,25	2,59	4,25	2,25	2,55	2,77

المصدر : بنك المغرب.

XI-4- معدلات الودائع لدى البنوك

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2005		2006	
	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر
ودائع لدى البنوك				
حسابات تحت الطلب	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة
حسابات على الدفاتر (1)	2,27(حد أدنى)	2,28 (حد أدنى)	2,57 (حد أدنى)	2,49 (حد أدنى)
حسابات أخرى	معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر

(1) ابتداء من فاتح يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

المصدر : بنك المغرب.

XI-5- سعرالفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	يناير – يونيو 2005	يوليوز– دجنبر 2005	يناير – يونيو 2006	يوليوز– دجنبر 2006
الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني (1)	1,55	1,50	1,45	1,90

(1) ابتداء من يوليوز 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاترصندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.

المصدر : بنك المغرب.

XI-6- سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

سنة 2006	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا
يناير	3,19	3,61	3,42
فبراير	3,25	3,57	3,43
مارس	3,23	3,59	3,43
أبريل	3,34	3,61	3,49
مايو	3,45	3,62	3,52
يونيو	3,49	3,62	3,54
يوليوز	3,34	3,93	3,73
غشت	3,36	3,68	3,60
شتنبر	3,55	3,67	3,63
أكتوبر	3,51	3,69	3,61
نونبر	3,77	3,67	3,74
دجنبر	3,64	3,74	3,69

المصدر : بنك المغرب.

XI-7- معدلات الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة لستة أشهر (1)

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	أكتوبر – دجنبر 2005	يناير – مارس 2006	أبريل – يونيو 2006	يوليوز – شتنبر 2006	أكتوبر – دجنبر 2006
أذينات الخزينة لمدة ستة أشهر (2)	2,90	2,90	2,90	3,05	3,05 (3)

(1) إصدار دائم.

(2) ابتداء من يوليوز 2002، أصبحت نسبة فائدة الأذينات على صيغ لستة أشهر تساوي معدل الفائدة المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 26 أسبوعا المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، مع إضافة 25 نقطة أساس.

(3) ابتداء من يناير 2007، تم إلغاء أذينات الخزينة لستة أشهر.

المصدر : بنك المغرب.

XI-8- السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السنة	13 أسبوعا	26 أسبوعا	52 أسبوعا	سنتان	5 سنوات	10 سنوات	15 سنة	20 سنة	30 سنة
2005									
يناير	2,34	2,40	2,86	3,05	4,04	4,92	5,51	6,10	-
فبراير	-	-	2,78	-	4,04	4,89	5,49	6,08	-
مارس	-	-	-	-	4,00	4,82	5,41	-	-
ابريل	-	-	2,69	-	-	4,76	5,34	6,00	-
ماي	-	-	2,66	3,04	3,95	4,75	5,32	6,00	-
يونيو	-	-	-	-	3,98	4,74	5,29	5,98	-
يوليوز	-	-	-	-	3,98	4,74	5,30	-	-
غشت	2,55	2,68	3,07	-	3,93	4,77	5,33	-	-
شتنبر	-	-	3,08	-	3,95	4,76	5,35	6,00	-
اكتوبر	-	-	3,03	-	3,91	4,73	5,32	5,97	-
نونبر	-	-	2,98	-	3,95	4,73	5,27	5,93	-
دجنبر	-	-	-	3,31	3,95	4,74	5,28	-	-
2006									
يناير	-	-	-	-	3,94	4,65	5,20	5,76	-
فبراير	2,65	-	3,03	-	3,90	4,47	-	-	-
مارس	-	-	3,09	3,29	3,88	4,40	-	-	-
ابريل	2,64	2,80	3,10	3,28	-	-	-	-	-
ماي	2,60	2,75	3,01	3,25	3,78	4,26	4,71	-	-
يونيو	-	-	2,89	3,20	3,71	-	-	4,95	-
يوليوز	-	-	-	3,16	3,56	-	-	-	-
غشت	-	-	-	-	-	4,11	-	-	-
شتنبر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اكتوبر	2,59	2,70	-	3,05	3,34	3,66	-	-	-
نونبر	2,48	2,59	-	2,93	3,12	3,50	3,79	4,02	-
دجنبر	2,48	2,57	-	-	-	3,40	3,65	3,80	3,98

XI-9- معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2005	2006
شهادات الإيداع		
عشرة أيام	-	-
من أكثر من عشرة أيام إلى أقل من 3 أشهر	-	-
من 3 إلى أقل من 6 أشهر	-	-
من 6 إلى أقل من 12 شهرا	-	-
من 12 إلى أقل من 18 شهرا	3,55	3,05 إلى 3,55
من 18 شهرا إلى أقل من سنتين	-	-
من سنتين إلى أقل من 3 سنوات	-	3,60
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	3,85 إلى 4,10	3,80 إلى 4,00
من 5 إلى أقل من 7 سنوات	4,60	3,80 إلى 4,45
7 سنوات	-	-
سندات شركات التمويل		
من أكثر من سنتين إلى أقل من 3 سنوات	-	4,41
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	3,90 إلى 4,80	4,48 إلى 4,01
من 5 إلى أقل من 7 سنوات	4,85 إلى 5,20	4,62 إلى 4,57
7 سنوات	-	-
أوراق الخزينة		
عشرة أيام	-	-
من أكثر من عشرة أيام إلى أقل من 3 أشهر	3,30	3,00
من 3 إلى أقل من 6 أشهر	2,95 إلى 3,40	3,00 إلى 3,60
من 6 أشهر إلى أقل من سنة	2,75 إلى 3,75	3,15 إلى 3,90
سنة واحدة	3,10 إلى 3,90	3,25 إلى 3,75

المصدر : بنك المغرب

XI-10- معدلات الفائدة المطبقة على الأذينات والسندات الإلزامية الصادرة في السوق السندية

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

أمد السندات	2005	2006
3 سنوات	-	-
5 سنوات	4,92	4,27 إلى 4,97
7 سنوات	4,54 إلى 5,55	-
8 سنوات	-	-
10 سنوات	-	5,45
15 سنوات	-	3,70[1] إلى 4,15
25 سنوات	4,16	-

(1) يتعلق الأمر بإصدار مضمون من طرف الدولة.

المصدر : بنك المغرب

XI-11- السعر المتوسط لقروض مؤسسات الائتمان

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة / السعر	يناير – يونيو 04	يوليوز – دجنبر 04	يناير – يونيو 05	يوليوز – دجنبر 05	يناير – يونيو 06	يوليوز – دجنبر06
السعر المتوسط المرجح للبنوك	7,88	7,83	7,60	7,58	7,10	7,05
السعر المتوسط المرجح لشركات التمويل	12,35	12,10	11,86	11,40	11,17	11,89
السعر المتوسط المرجح لمؤسسات الائتمان	8,48	8,38	8,15	8,06	7,63	7,66

المصدر : بنك المغرب

XI-12- المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة / السعر	أكتوبر 04– مارس 05	أبريل – شتنبر05	أكتوبر 05– مارس 06	أبريل – شتنبر 06	أكتوبر 06– مارس 07
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	**13,57**	**13,41**	**13,04**	**12,90**	**14,00**

(1) ابتداء من أكتوبر 2006، يعادل المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية معدل قروض الاستهلاك خلال السنة الماضية مع إضافة 200 نقطة أساس بدل المعدل المتوسط المرجح المطبق علي مجموع القروض بإضافة 60%.
تتم مراجعة المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية عند بداية أبريل من كل سنة على أساس تغيرات معدلات الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر و سنة المسجلة خلال السنة السابقة.

المصدر : بنك المغرب

XII-1- المجمعات النقدية

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 2005			نهاية دجنبر 2006		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
النقود الائتمانية	89.364	9.649	12,1	108.531	19.167	21,4
النقود الكتابية	227.213	31.157	15,9	262.686	35.473	15,6
المجمع م1	**316.577**	**40.806**	**14,8**	**371.217**	**54.640**	**17,3**
التوظيفات تحت الطلب (م2 – م1)	59.147	6.229	11,8	65.077	5.930	10,0
المجمع م2	**375.724**	**47.035**	**14,3**	**436.294**	**60.570**	**16,1**
التوظيفات لأجل (م3 – م2)	99.094	11.353	12,9	119.161	20.067	20,3
المجمع م3	**474.818**	**58.388**	**14,0**	**555.455**	**80.637**	**17,0**

المصدر : بنك المغرب

XII-2- مجمعات التوظيفات السائلة (1)

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 2005			نهاية دجنبر 2006		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
التوظيفات السائلة 1	5.539	539	10,8	4.347	1.192-	21,5-
التوظيفات السائلة 2 (2)	9.369	2.109-	18,4-	11.686	2.317	24,7
التوظيفات السائلة 3	23.065	955	4,3	35.942	12.877	55,8
التوظيفات السائلة 4	3.069	661	27,5	5.854	2.785	90,7
مجموع التوظيفات السائلة	**41.042**	**46**	**0,1**	**57.829**	**16.787**	**40,9**

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.
(2) حسب الفصل 4 لوزير المالية و الخوصصة رقم 4-2062 بتاريخ 2004/12/6 فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي ماكان مجموع أصولها، باستثناء سندات "مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية" والسيولة، مستثمرا على الدوام في سندات الدين. بالإضافة إلى أنه ما لا يقل على 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.

المصدر : بنك المغرب

المجمعات النقدية
(المبالغ الجارية في نهاية الشهر - سنة 2006)

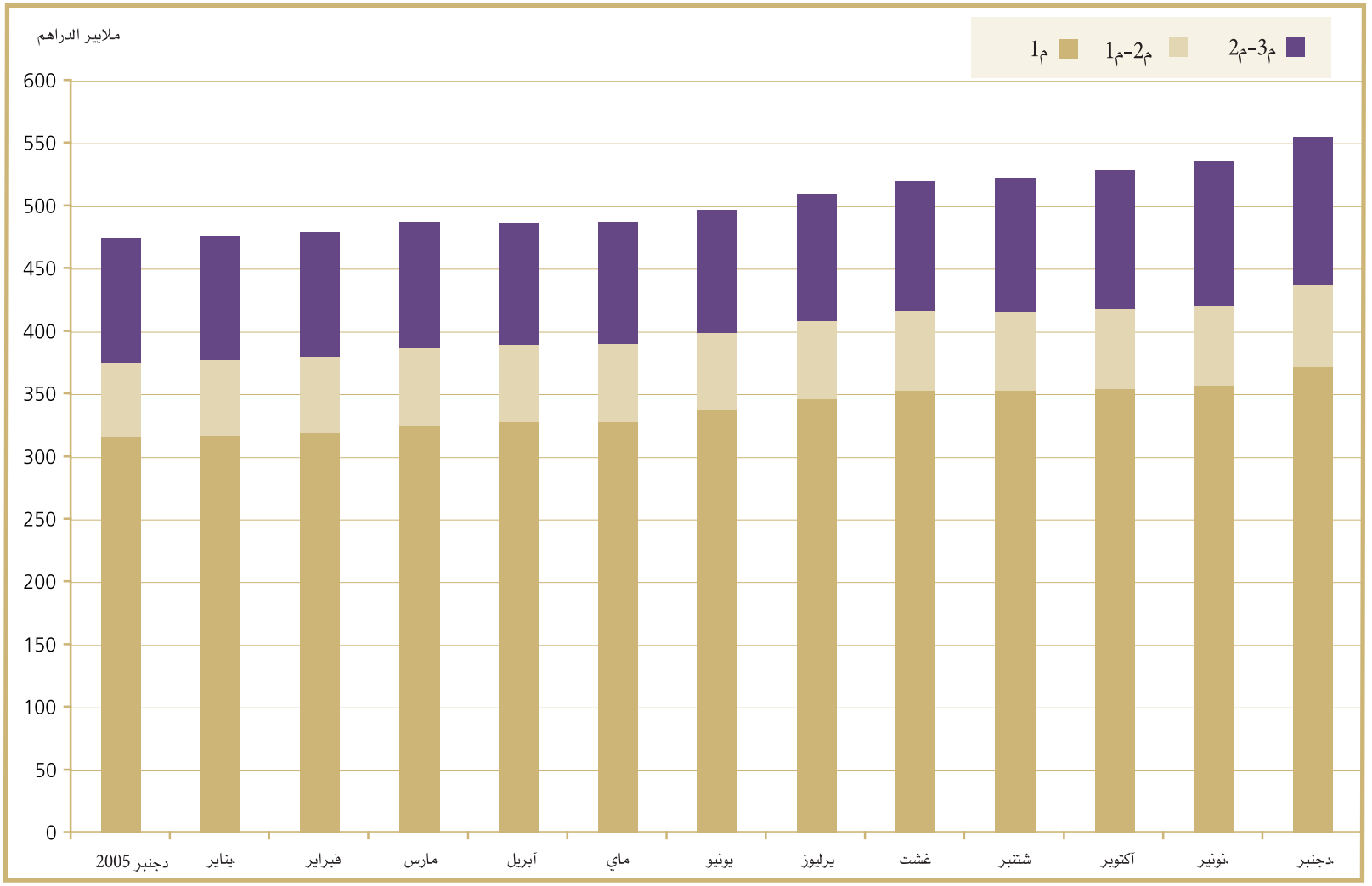

XII-3-بيان التطورالشهري للمجمع م1

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	89.364	91.518	90.776	91.272	92.328	92.095	94.211	99.254	101.780	100.174	100.711	100.321	108.531
النقود الكتابية	227.213	226.156	228.716	234.335	235.937	236.703	243.629	247.122	251.800	252.656	253.568	257.976	262.686
المجمع م 1	**316.577**	**317.674**	**319.492**	**325.607**	**328.265**	**328.798**	**337.840**	**346.376**	**353.580**	**352.830**	**354.279**	**358.297**	**371.217**

المصدر : بنك المغرب

XII-4-بيان التطورالشهري للنقود الائتمانية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الأوراق المتداولة	91. 812	94.709	93.547	93.942	94.772	95.060	97.079	102.346	105.537	103.319	104.355	103.413	112.407
النقد المعدني المتداول	1.693	1.703	1.707	1.704	1.705	1.707	1.714	1.735	1.767	1.790	1.805	1.817	1.827
المجموع	**93.505**	**96.412**	**95.254**	**95.646**	**96.477**	**96.767**	**98.793**	**104.081**	**107.304**	**105.109**	**106.160**	**105.230**	**114.234**
يسقط منها : محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	4.141	4.894	4.478	4.374	4.149	4.672	4.582	4.827	5.524	4.935	5.449	4.909	5.703
مجموع النقود الائتمانية	**89.364**	**91.518**	**90.776**	**91.272**	**92.328**	**92.095**	**94.211**	**99.254**	**101.780**	**100.174**	**100.711**	**100.321**	**108.531**

المصدر : بنك المغرب

XII-5-بيان التطورالشهري للنقود الكتابية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
. الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	2.363	2.536	3.933	4.610	3.292	3.133	3.067	2.545	2.910	2.898	1.871	1.938	2.086
. الودائع تحت الطلب لدى البنوك	215.538	214.355	215.437	220.382	223.254	224.203	231.289	235.295	238.913	239.844	242.122	246.756	251.412
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**217.901**	**216.891**	**219.370**	**224.992**	**226.546**	**227.336**	**234.356**	**237.840**	**241.823**	**242.742**	**243.993**	**248.694**	**253.498**
. الودائع تحت الطلب لدى مصلحة الشيكات البريدية	3.626	3.579	3.660	3.657	3.705	3.681	3.587	3.596	4.291	4.228	3.889	3.596	3.502
. الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686
مجموع الودائع لدى مصلحة الشيكات البريدية والخزينة	**9.312**	**9.265**	**9.346**	**9.343**	**9.391**	**9.367**	**9.273**	**9.282**	**9.977**	**9.914**	**9.575**	**9.282**	**9.188**
مجموع النقود الكتابية	**227.213**	**226.156**	**228.716**	**234.335**	**235.937**	**236.703**	**243.629**	**247.122**	**251.800**	**252.656**	**253.568**	**257.976**	**262.686**

المصدر : بنك المغرب

XII-6-بيان التطورالشهري للودائع تحت الطلب لدى البنوك

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
. حسابات الشيكات	145.766	146.543	147.344	148.612	150.778	152.666	156.474	159.846	162.229	162.515	164.059	166.177	169.739
منها : حسابات المغاربة المقيمين بالخارج	(51.108)	(51.186)	(51.500)	(52.156)	(53.152)	(54.393)	(55.104)	(57.198)	(56.885)	(55.989)	(56.748)	(57.224)	(58.063)
. الحسابات الجارية	58.182	56.358	55.438	59.667	59.990	58.575	61.188	61.482	62.589	62.737	62.041	64.860	68.032
. ودائع أخرى	11.590	11.454	12.655	12.103	12.486	12.962	13.627	13.967	14.095	14.592	16.022	15.719	13.641
المجموع	**215.538**	**214.355**	**215.437**	**220.382**	**223.254**	**224.203**	**231.289**	**235.295**	**238.913**	**239.844**	**242.122**	**246.756**	**251.412**

المصدر : بنك المغرب

XII-7- بيان التطورالشهري للمجمع م2 والمجمع م3

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
المجمع م 1	**316.577**	**317.675**	**319.492**	**325.607**	**328.265**	**328.798**	**337.840**	**346.376**	**353.580**	**352.830**	**354.279**	**358.297**	**371.218**
التوظيفات تحت الطلب (م2 – م1)	**59.147**	**59.985**	**60.729**	**61.201**	**61.481**	**61.664**	**61.709**	**62.341**	**62.991**	**63.634**	**64.239**	**64.616**	**65.077**
الحسابات على دفاتر لدى البنوك	48.575	49.332	49.785	50.159	50.389	50.537	50.531	51.082	51.640	52.153	52.658	52.934	53.375
الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	10.572	10.653	10.944	11.042	11.092	11.127	11.178	11.259	11.351	11.481	11.581	11.682	11.702
المجموع م 2	**375.724**	**377.660**	**380.221**	**386.808**	**389.746**	**390.462**	**399.549**	**408.717**	**416.571**	**416.464**	**418.518**	**422.913**	**436.295**
التوظيفات لأجل (م3 – م2)	**99.094**	**98.208**	**99.810**	**100.733**	**96.756**	**96.876**	**97.749**	**101.694**	**103.986**	**107.066**	**111.228**	**116.147**	**119.161**
شهادات الإيداع [1]	326	326	326	436	439	451	437	437	438	445	445	445	430
الحسابات والسندات لأجل محدد	98.768	97.882	99.484	100.297	96.317	96.425	97.312	101.257	103.548	106.621	110.783	115.702	118.731
منها : المغاربة المقيمين بالخارج	(37.005)	(37.369)	(37.543)	(37.839))	(37.687)	(37.646)	(36.343)	(35.962)	(36.838)	(37.842)	(38.085)	(38.007)	(39.126)
المجموع م 3	**474.818**	**475.868**	**480.031**	**487.541**	**486.502**	**487.338**	**497.298**	**510.411**	**520.557**	**523.530**	**529.746**	**539.060**	**555.456**

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

المصدر : بنك المغرب

XII-8- بيان التطورالشهري لمجمعات التوظيفات السائلة [1]

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
مجمع التوظيفات السائلة 1													
. أذينات الخزينة لستة أشهر	943	943	943	943	943	943	943	943	943	943	943	785	785
. أذينات الخزينة القابلة للتداول [2]	3.830	3.628	3.467	2.926	3.008	2.670	2.747	2.980	2.864	2.130	2.307	3.014	3.070
. أوراق الخزينة	65	65	65	65	51	-	-	-	-	-	-	-	-
. سندات شركات التمويل	701	695	695	685	680	680	660	578	540	517	494	494	492
المجموع	**5.539**	**5.331**	**5.170**	**4.619**	**4.682**	**4.293**	**4.350**	**4.501**	**4.347**	**3.590**	**3.744**	**4.293**	**4.347**
مجمع التوظيفات السائلة 2													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية [3]	9.369	10.479	10.502	10.565	11.918	13.447	11.718	11.350	11.671	12.778	13.504	13.431	11.686
المجموع	**9.369**	**10.479**	**10.502**	**10.565**	**11.918**	**13.447**	**11.718**	**11.350**	**11.671**	**12.778**	**13.504**	**13.431**	**11.686**
مجمع التوظيفات السائلة 3													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد	23.065	23.680	27.632	27.497	27.682	29.669	29.049	29.704	32.420	32.778	32.908	33.991	35.942
المجموع	**23.065**	**23.680**	**27.632**	**27.497**	**27.682**	**29.669**	**29.049**	**29.704**	**32.420**	**32.778**	**32.908**	**33.991**	**35.942**
مجمع التوظيفات السائلة 4													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والأصول المتنوعة	3.069	3.733	4.084	4.250	4.800	3.920	3.954	3.962	4.345	4.244	4.380	4.749	5.854
المجموع	**3.069**	**3.733**	**4.084**	**4.250**	**4.800**	**3.920**	**3.954**	**3.962**	**4.345**	**4.244**	**4.380**	**4.749**	**5.854**
مجموع مجمعات التوظيفات السائلة	**41.042**	**43.223**	**47.388**	**46.931**	**49.082**	**51.329**	**49.071**	**49.517**	**52.783**	**53.390**	**54.536**	**56.464**	**57.829**

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

(2) المبلغ الجاري للاقتراضات الوطنية وسندات الخوصصة وأذينات الخزينة بالمزايدة.

المصدر : بنك المغرب

(3) حسب الفصل 4 لوزير المالية و الخوصصة رقم 4-2062 بتاريخ 2004/12/6 فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي ماكان مجموع أصولها، باستثناء سندات "مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية" و السيولة، مستثمرا على الدوام في سندات الدين. بالإضافة إلى أنه ما لا يقل على 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.

مجمعات التوظيفات السائلة
(المبالغ الجارية في نهاية الشهر – سنة 2006)

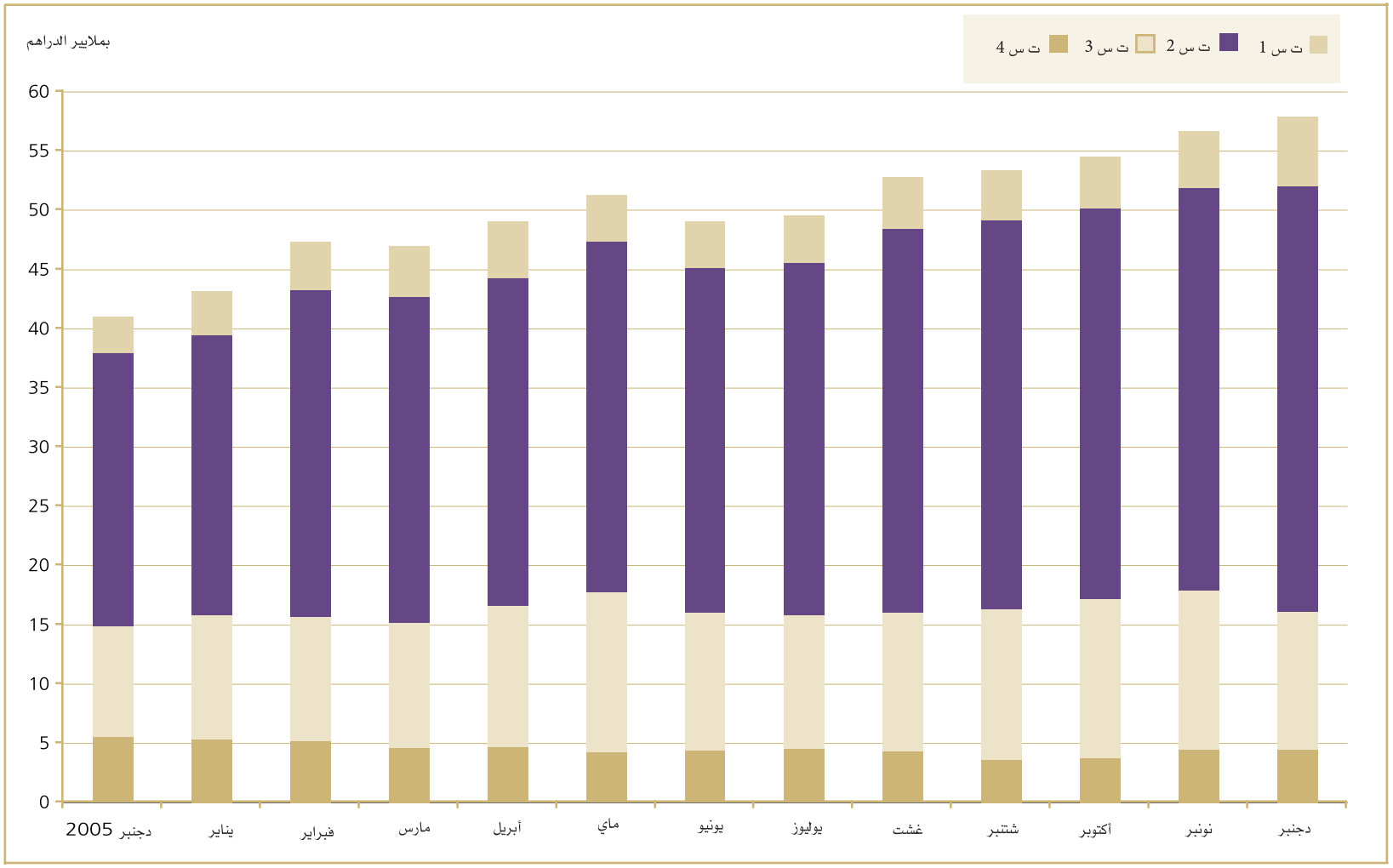

XII-9- بيان تطور مقابلات المجمع م3

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 2005			نهاية دجنبر 2006		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
I. الموجودات الخارجية الصافية [1]						
. بنك المغرب	150.227	14.826	10,9	173.980	23.753	15,8
. البنوك	15.672	6.632	73,4	16.788	1.116	7,1
المجموع (I)	**165.899**	**21.458**	**14,9**	**190.768**	**24.869**	**15,0**
الائتمان الداخلي الإجمالي						
أ. الديون على الدولة[1]						
. ديون بنك المغرب	-7.228	749	9,4-	8.860-	1.632-	22,6
. ديون البنوك	75.391	3.358	4,7	77.259	1.868	2,5
.ديون الخواص والمقاولات غير المالية[2]	9.312	703	8,2	9.188	124-	1,3-
المجموع	**77.475**	**4.810**	**6,6**	**77.587**	**112**	**0,1**
ب. القروض المقدمة للاقتصاد[1]						
. بنك المغرب	7.696	3.606-	31,9-	7.516	180-	2,3-
. البنوك[3]	284.333	32.892	13,3	332.081	47.748	16,8
المجموع	**292.029**	**29.286**	**11,1**	**339.597**	**47.568**	**16,3**
ج. مقابل الموجودات بالحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني [4]	**10.572**	**1.223**	**13,1**	**11.702**	**1.130**	**10,7**
المجموع (أ+ب+ج)	**380.076**	**35.319**	**10,2**	**428.886**	**48.810**	**12,8**
يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي [5] [6]	**57.801**	**687**	**1,2**	**50.007**	**7.794-**	**13,5-**
II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	**322.275**	**34.632**	**12,0**	**378.879**	**56.604**	**17,6**
مجموع المقابلات (I+II)	**488.174**	**56.090**	**13,0**	**569.647**	**81.473**	**16,7**
صافي العناصر الأخرى [7]	**13.356-**	**2.298**		**14.191-**	**835-**	
المجموع م 3	**474.818**	**58.388**	**14,0**	**555.456**	**80.638**	**17,0**

(1) للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد، يرجع على التوالي للجداول XII-11 و XII-12 و XII-13.
(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.
(3) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.
(4) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض للاقتصاد.
(5) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول XIV-1).
(6) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) مقارنة مع مجموع المعقرات ومحفظة سندات المساهمة.
(7) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب

مقابلات م3 (*)
(المبالغ الجارية في نهاية الشهر – سنة 2006)

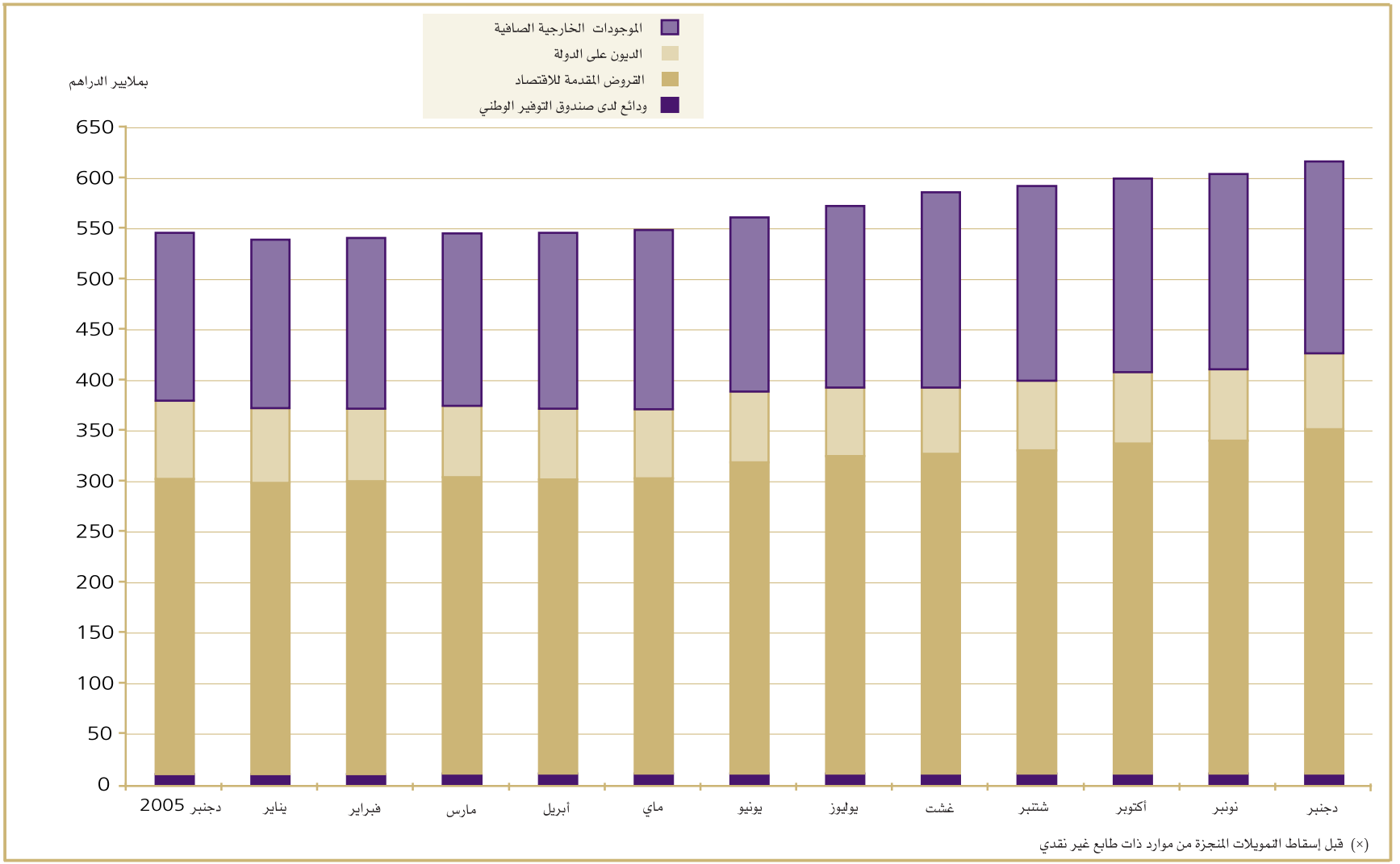

(×) قبل إسقاط التمويلات المنجزة من موارد ذات طابع غير نقدي

XII-10-بيان التطورالشهري لمقابلات المجمع م3

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
I. الموجودات الخارجية الصافية[1]	150.227	152.124	154.076	156.038	156.338	157.829	155.599	161.107	172.021	175.290	173.668	172.252	173.980
. بنك المغرب	15.672	14.863	14.547	14.732	17.733	19.434	16.433	18.278	21.073	17.349	18.319	20.391	16.788
. البنوك													
المجموع (I)	**165.899**	**166.987**	**168.623**	**170.770**	**174.071**	**177.263**	**172.032**	**179.385**	**193.094**	**192.639**	**191.987**	**192.643**	**190.768**
الائتمان الداخلي الإجمالي													
أ. الديون على الدولة[1]													
. الديون الصافية لبنك المغرب	7.228-	10.403-	13.128-	11.301-	12.174-	13.116-	10.921-	11.538-	15.109-	12.573-	10 481-	10.471-	8.860-
. ديون البنوك	75.391	74.867	75.837	72.709	72.579	72.325	71.865	70.045	70.603	71.641	71.161	73.799	77.259
. ديون المؤسسات غير المالية والخواص[2]	9.312	9.265	9.346	9.343	9.391	9.367	9.273	9.282	9.977	9.914	9.575	9.282	9.188
المجموع	**77.475**	**73.729**	**72.055**	**70.751**	**69.796**	**68.576**	**70.217**	**67.789**	**65.471**	**68.982**	**70.255**	**72.610**	**77.587**
ب. القروض المقدمة للاقتصاد[1]													
. بنك المغرب	7.696	7.674	7.733	7.650	7.621	7.419	7.485	7.494	7.474	7.492	7.477	7.514	7.516
. البنوك [3]	284.333	280.541	281.600	285.429	283.509	284.672	300.367	306.431	308.583	311.961	318.932	322.500	332.081
المجموع	**292.029**	**288.215**	**289.333**	**293.079**	**291.130**	**292.091**	**307.852**	**313.925**	**316.057**	**319.453**	**326.409**	**330.014**	**339.597**
ج. مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني[4]	10.572	10.653	10.944	11.042	11.092	11.127	11.178	11.259	11.351	11.481	11.581	11.682	11.702
المجموع (أ+ب+ج)	**380.076**	**372.597**	**372.332**	**374.872**	**372.018**	**371.794**	**389.247**	**392.973**	**392.879**	**399.916**	**408.245**	**414.306**	**428.886**
يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي	**57.801**	**54.004**	**49.518**	**47.154**	**49.108**	**53.843**	**55.042**	**53.883**	**56.617**	**56.067**	**56.783**	**55.543**	**50.007**
. اقتراضات البنوك [5]	11.706	7.806	3.885	2.215	1.587	4.667	5.426	4.253	6.965	6.506	6.846	5.882	1.140
. الاحتياطيات المكونة من طرف البنوك	34.838	31.935	31.662	30.806	31.263	31.079	30.964	30.660	30.483	30.815	31.084	30.725	29.913
. صافي الأموال الذاتية لبنك المغرب والبنوك[6]	11.257	14.263	13.971	14.133	16.258	18.097	18.652	18.970	19.169	18.746	18.853	18.936	18.954
II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	**322.275**	**318.593**	**322.814**	**327.718**	**322.910**	**317.951**	**334.205**	**339.090**	**336.262**	**343.849**	**351.462**	**358.763**	**378.879**
مجموع المقابلات (I+II)	**488.174**	**485.580**	**491.437**	**498.488**	**496.981**	**495.214**	**506.237**	**518.475**	**529.356**	**536.488**	**543.449**	**551.406**	**569.647**
صافي العناصر الأخرى[7]	13.356-	9.712-	11.406-	10.947-	10.479-	7.876-	8.939-	8.064-	8.799-	12.958-	13.703-	12.346-	14.191-
المجمع م3	**474.818**	**475.868**	**480.031**	**487.541**	**486.502**	**487.338**	**497.298**	**510.411**	**520.557**	**523.530**	**529.746**	**539.060**	**555.456**

(1) للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد، يرجع على التوالي للجداول XII-11 و XII-12 و XII-13.
(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.
(3) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.
(4) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض للاقتصاد.
(5) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول XIV-1).
(6) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) مقارنة مع مجموع المستعقرات ومحفظة سندات المساهمة.
(7) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب

XII-11-بيان التطورالشهري للموجودات الخارجية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
أ- الاحتياطيات الخارجية الإجمالية لدى بنك المغرب													
. الموجودات من الذهب	2.590	2.590	2.590	2.590	2.590	2.590	2.590	2.590	2.590	2.590	2.590	2.591	3.807
. الموجودات من العملات القابلة للتحويل	148.002	150.995	152.325	153.847	154.086	155.609	153.392	159.221	170.341	173.356	171.718	170.343	170.870
. الموجودات من حقوق السحب الخاصة	728	665	674	616	604	602	600	545	544	500	452	445	445
. رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	1.321	1.313	1.319	1.309	1.300	1.298	1.294	1.296	1.095	1.098	1.099	1.087	1.086
. الاكتتاب في صندوق النقد العربي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
. العملات الغير القابلة للتحويل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**152.641**	**155.563**	**156.908**	**158.362**	**158.580**	**160.099**	**157.876**	**163.652**	**174.570**	**177.544**	**175.859**	**174.466**	**176.208**
ب- الالتزامات الخارجية لبنك المغرب													
. الالتجاء للمؤسسات الدولية	197	197	193	193	191	191	196	196	196	194	194	191	199
. إلتزامات أخرى	2.217	3.242	2.639	2.131	2.051	2.079	2.081	2.349	2.353	2.060	1.997	2.023	2.029
المجموع	**2.414**	**3.439**	**2.832**	**2.324**	**2.242**	**2.270**	**2.277**	**2.545**	**2.549**	**2.254**	**2.191**	**2.214**	**2.228**
I. مجموع الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك المغرب (أ- ب).	**150.227**	**152.124**	**154.076**	**156.038**	**156.338**	**157.829**	**155.599**	**161.107**	**172.021**	**175.290**	**173.668**	**172.252**	**173.980**
ج. الموجودات الخارجية الإجمالية لدى البنوك[1]	**20.213**	**19.544**	**18.386**	**18.182**	**20.976**	**23.404**	**21.905**	**23.857**	**26.366**	**22.682**	**23.456**	**25.306**	**23.028**
د. الالتزامات الخارجية للبنوك [2]	**4.541**	**4.681**	**3.839**	**3.450**	**3.243**	**3.970**	**5.472**	**5.579**	**5.293**	**5.333**	**5.137**	**4.915**	**6.240**
II. مجموع الموجودات الخارجية الصافية للبنوك (ج- د)	**15.672**	**14.863**	**14.547**	**14.732**	**17.733**	**19.434**	**16.433**	**18.278**	**21.073**	**17.349**	**18.319**	**20.391**	**16.788**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية (I+II)	**165.899**	**166.987**	**168.623**	**170.770**	**174.071**	**177.263**	**172.032**	**179.385**	**193.094**	**192.639**	**191.987**	**192.643**	**190.768**

(1) يتعلق الأمر بالموجودات من العملات الأجنبية لدى البنوك وبالودائع بالعملات الأجنبية لدى المراسلين بالخارج. وقد تم استبعاد ودائع البنوك بالعملات الأجنبية لدى بنك المغرب لكونها تعتبر ديونا على مؤسسة مقيمة.

(2) يتعلق الأمرأساسا بالحسابات الدائنة للمراسلين الأجانب لدى البنوك وبالودائع تحت الطلب ولأجل لغير المقيمين.

المصدر : بنك المغرب

XII-12-بيان التطورالشهري للديون على الدولة

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
I. ديون بنك المغرب													
أ.ديون مستحقة لبنك المغرب													
. تسبيقات للدولة [1]	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	4.500	4.500
. تعبئة السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
. الشيكات قيد الخصم	802	1.214	692	2.270	976	-	-	-	-	-	-	-	-
. ودائع بنك المغرب لدى مصلحة الشيكات البريدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الإجمالي	**6.302**	**6.714**	**6.192**	**7.770**	**6.476**	**5.500**	**5.500**	**5.500**	**5.500**	**5.500**	**5.500**	**4.500**	**4.500**
يسقط منها : موجودات سائلة لدى المحاسبين العموميين [2]	13.530	17.117	19.320	19.071	18.650	18.616	16.421	17.038	20.609	18.073	15.981	15.971	14.364
المجموع الصافي	**7.228-**	**10.403-**	**13.128-**	**11.301-**	**12.174-**	**13.116-**	**10.921-**	**11.538-**	**15.109-**	**12.573-**	**10.481-**	**11.471-**	**9.864-**
ب. سندات الخزينة المقتناة في السوق الثانوية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**1.000**	**1.004**
مجموع (I)	**7.228-**	**10.403-**	**13.128-**	**11.301-**	**12.174-**	**13.116-**	**10.921-**	**11.538-**	**15.109-**	**12.573-**	**10.481-**	**10.471-**	**8.860-**
II. ديون البنوك													
. محفظة السندات العمومية	75.090	74.533	75.448	72.196	71.996	71.894	71.495	69.662	70.237	71.236	70.782	73.402	77.140
. ودائع البنوك لدى الخزينة ومصلحة الشيكات البريدية	301	334	389	513	583	431	370	383	366	405	379	397	119
مجموع (II)	**75.391**	**74.867**	**75.837**	**72.709**	**72.579**	**72.325**	**71.865**	**70.045**	**70.603**	**71.641**	**71.161**	**73.799**	**77.259**
III. ديون المؤسسات غير المالية والخواص مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبمصلحة الشيكات البريدية	9.312	9.265	9.346	9.343	9.391	9.367	9.273	9.282	9.977	9.914	9.575	9.282	9.188
مجموع (III)	**9.312**	**9.265**	**9.346**	**9.343**	**9.391**	**9.367**	**9.273**	**9.282**	**9.977**	**9.914**	**9.575**	**9.282**	**9.188**
مجموع الديون الصافية على الدولة (I+II+III)	**77.475**	**73.729**	**72.055**	**70.751**	**69.796**	**68.576**	**70.217**	**67.789**	**65.471**	**68.982**	**70.255**	**72.610**	**77.587**

(1) التسبيقات التعاقدية وتسهيلات الصندوق.

(2) الأوراق والقطع النقدية لدى المحاسبين العموميين والحسابات الدائنة للخزينة ولصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى بنك المغرب.

المصدر : بنك المغرب

XII-13- بيان التطور الشهري للقروض المقدمة للاقتصاد

(بملايين الدراهم)

المكونات	2005	2006											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
أ. القروض المقدمة للمقاولات والخواص [2]	**257.433**	**252.152**	**252.892**	**255.634**	**255.292**	**255.719**	**268.541**	**274.102**	**275.965**	**278.745**	**285.348**	**289.079**	**298.560**
. حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	83.542	82.265	84.266	85.566	84.079	85.678	90.899	94.032	94.336	94.224	98.509	98.525	104.118
. قروض للتجهيز	53.854	53.232	53.605	53.482	54.223	52.568	56.732	57.445	58.692	60.063	60.392	61.177	63.937
. قروض للسكن	56.902	57.447	58.796	59.918	60.793	62.176	64.225	65.455	67.506	68.715	69.652	71.403	72.986
. قروض للاستهلاك	10.723	10.818	10.699	10.866	10.965	11.195	11.693	12.140	12.527	12.889	13.078	13.612	13.896
. ديون مختلفة على الزبناء	7.121	6.649	6.511	7.170	6.432	5.682	6.497	6.857	5.196	5.153	6.078	7.191	8.017
. ديون معلقة الاداء[3]	45.291	41.741	39.015	38.632	38.800	38.420	38.495	38.173	37.708	37.701	37.639	37.171	35.609
ب. التمويلات المقدمة لشركات التمويل	**23.896**	**24.327**	**24.915**	**25.362**	**25.599**	**25.667**	**27.126**	**28.370**	**28.495**	**29.022**	**29.581**	**29.882**	**29.690**
. القروض	22.385	22.855	23.487	23.933	24.171	24.239	25.595	26.723	26.854	27.470	27.939	28.205	28.045
. سندات شركات التمويل بحوزة البنوك	1.511	1.472	1.428	1.429	1.428	1.428	1.531	1.647	1.641	1.552	1.642	1.677	1.645
ج. محفظة سندات التوظيف بحوزة الأبناك[4]	**3.004**	**4.062**	**3.793**	**4.433**	**2.618**	**3.286**	**4.700**	**3.959**	**4.123**	**4.194**	**4.003**	**3.539**	**3.831**
I. مجموع القروض البنكية (أ+ب+ج)	**284.333**	**280.541**	**281.600**	**285.429**	**283.509**	**284.672**	**300.367**	**306.431**	**308.583**	**311.961**	**318.932**	**322.500**	**332.081**
II. قروض بنك المغرب	**7.696**	**7.674**	**7.733**	**7.650**	**7.621**	**7.419**	**7.485**	**7.494**	**7.474**	**7.492**	**7.477**	**7.514**	**7.516**
مجموع (I+II)	**292.029**	**288.215**	**289.333**	**293.079**	**291.130**	**292.091**	**307.852**	**313.925**	**316.057**	**319.453**	**326.409**	**330.014**	**339.597**

(1) لقد صنفت القروض المقدمة للاقتصاد على أساس الوضعية المحاسبية الجديدة للبنوك التي يتم إعدادها منذ يناير 2000، وهو تاريخ دخول المخطط المحاسبي الجديد حيز التطبيق.

(2) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(3) ديون على وشك أن يكون مشكوكا في استردادها وديون مشكوك في استردادها وديون غير قابلة للاسترداد.

(4) اكتتابات البنوك في الأسهم الصادرة عن مؤسسات غير بنكية.

المصدر : بنك المغرب

XII-14-مجمعات النقد والتوظيفات السائلة 1982- 2006

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر	المجمع م 3								مجمعات التوظيفات السائلة				
	المجمع م 2					م 2 = م 1 + التوظيفات تحت الطلب	التوظيفات لأجل (2)	م 3 = م 2 + التوظيفات لأجل	مجمع التوظيفات السائلة 1 (3)	مجمع التوظيفات السائلة 2 (4)	مجمع التوظيفات السائلة 3 (5)	مجمع التوظيفات السائلة 4 (6)	مجموع التوظيفات السائلة
	المجمع م 1		المجموع	التوظيفات تحت الطلب (1)									
	النقود الائتمانية	النقود الكتابية											
1982	12.023	17.584	29.607	1.735		31.342	7.654	38.996	336	-	-	-	336
1983	13.635	20.345	33.980	2.259		36.239	10.227	46.466	351	-	-	-	351
1984	14.770	22.305	37.075	2.744		39.819	11.373	51.192	359	-	-	-	359
1985	16.194	26.570	42.764	3.136		45.900	14.416	60.316	2.641	-	-	-	2.641
1986	18.694	31.361	50.055	4.160		54.215	15.851	70.066	6.229	-	-	-	6.229
1987	20.003	34.718	54.721	5.891		60.612	16.485	77.097	9.612	-	-	-	9.612
1988	21.913	40.335	62.248	7.573		69.821	18.867	88.688	10.308	-	-	-	10.308
1989	24.814	44.460	69.274	9.317		78.591	21.441	100.032	13.485	-	-	-	13.485
1990	29.543	53.115	82.658	11.491		94.149	24.883	119.032	15.739	-	-	-	15.739
1991	34.269	60.352	94.621	14.051		108.672	31.190	139.862	14.504	-	-	-	14.504
1992	35.744	64.939	100.683	14.913		115.596	37.467	153.063	15.564	-	-	-	15.564
1993	37.202	68.576	105.778	15.959		121.737	43.986	165.723	16.837	-	-	-	16.837
1994	41.021	76.163	117.184	18.685		135.869	47.464	183.333	21.849	-	-	-	21.849
1995	43.154	81.329	124.483	21.279		145.762	52.494	198.256	22.910	-	-	8	22.918
1996	46.447	84.346	130.793	23.466		154.259	57.283	211.542	23.158	-	220	1.696	25.074
1997	48.662	92.198	140.860	25.983		166.843	64.121	230.964	19.821	-	2.708	3.057	25.586
1998	50.644	99.628	150.272	29.523		179.795	65.114	244.909	18.488	-	9.154	6.590	34.232
1999	56.713	110.815	167.528	33.069		200.597	69.389	269.986	15.298	-	18.630	5.423	39.351
2000	58.169	123.094	181.263	35.240		216.503	76.281	292.784	11.420	-	12.722	3.214	27.356
2001	66.025	144.087	210.112	39.581		249.693	84.294	333.987	13.906	-	17.111	1.936	32.953
2002	69.556	159.522	229.078	43.097		272.175	83.337	355.512	8.839	-	29.696	1.247	39.782
2003	74.890	176.247	251.137	47.843		298.980	87.360	386.340	8.093	-	26.423	1.752	36.268
2004	79.715	196.056	275.771	52.918		328.689	87.741	416.430	5.000	11.478	22.110	2.408	40.996
2005	89.364	227.212	316.576	59.147		375.723	99.094	474.817	5.539	9.369	23.065	3.069	41.042
2006	108.532	262.686	371.218	65.077		436.295	119.161	555.456	4.347	11.686	35.942	5.854	57.829

(1) الحسابات على دفاتر لدى البنوك وصندوق التوفير الوطني.
(2) الحسابات والسندات لأجل لدى البنوك وشهادات الإيداع المكتتب فيها من لدن الخواص والمقاولات غير المالية.
(3) أذينات الخزينة لستة أشهر للعموم وسندات الدين القابلة للتداول (أذينات الخزينة وسندات شركات التمويل وأوراق الخزينة) المكتتب فيها من لدن الخواص والمقاولات غير المالية.
(4) حسب الفصل 4 لوزير المالية و الخوصصة رقم 4-2062 بتاريخ 2004/12/6، فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي ماكان مجموع أصولها، باستثناء سندات "مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية " و السيولة مستثمرا على الدوام في سندات الدين. بالإضافة إلى أنه ما لا يقل على 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.
(5) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض (منذ1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.
(6) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والمؤسسات التي تستثمر في الأسهم وفي سندات الاقتراض (منذ1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.

المصدر : بنك المغرب

XII-15-مقابلات م3 1982-2006

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر	الموجودات الخارجية الصافية			الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي									مجموع مقابلات م 3 (II+I)	صافي العناصر الأخرى (3)
				الائتمان الداخلي الإجمالي								(يسقط منه) الموارد ذات الطابع غيرالنقدي		
				الديون على الخزينة				القروض المقدمة للاقتصاد			مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني (2) (ج)	المجموع (أ+ب+ج)	المجموع (II)	
	بنك المغرب	البنوك	المجموع (I)	بنك المغرب	البنوك	المقاولات غير المالية والخواص (1)	المجموع (أ)	بنك المغرب	البنوك	المجموع (ب)				
1982	743	48	791	8.336	9.185	1.844	19.365	682	26.406	27.088	552	47.005	7.324	39.681	40.472	1.476 -
1983	56 -	35	21 -	10.924	12.423	1.715	25.062	1.034	30.169	31.203	626	56.891	9.094	47.797	47.776	1.310 -
1984	300	70	370	10.857	13.107	1.926	25.890	1.675	34.557	36.232	719	62.841	10.523	52.318	52.688	1.496 -
1985	972	137	1.109	10.048	17.888	2.028	29.964	3.079	39.311	42.390	780	73.134	12.219	60.915	62.024	1.708 -
1986	1.705	18 -	1.687	9.558	25.138	2.301	36.997	5.184	43.184	48.368	897	86.262	15.285	70.977	72.664	2.598 -
1987	2.985	228	3.213	8.799	28.277	2.925	40.001	5.835	46.588	52.423	1.053	93.477	17.750	75.727	78.940	1.843 -
1988	4.292	254	4.546	10.078	32.690	4.347	47.115	6.033	52.411	58.444	1.236	106.795	21.011	85.784	90.330	1.642 -
1989	3.951	137	4.088	10.614	37.701	4.988	53.303	6.699	59.418	66.117	1.428	120.848	22.703	98.145	102.233	2.201 -
1990	16.600	612	17.212	11.517	34.575	5.208	51.300	6.814	71.000	77.814	1.663	130.777	27.483	103.294	120.506	1.474 -
1991	24.435	637	25.072	12.116	35.346	6.274	53.736	6.845	87.850	94.695	1.917	150.348	32.144	118.204	143.276	3.414 -
1992	31.504	590	32.094	9.924	41.427	6.151	57.502	7.001	99.079	106.080	2.150	165.732	40.301	125.431	157.525	4.462 -
1993	36.900	735	37.635	9.936	46.295	6.532	62.763	7.045	104.747	111.792	2.342	176.897	45.480	131.417	169.052	3.329 -
1994	40.753	299	41.052	8.185	54.747	6.783	69.715	7.307	114.796	122.103	2.754	194.572	48.072	146.500	187.552	4.219 -
1995	32.348	426	32.774	18.490	52.908	6.789	78.187	7.619	128.982	136.601	3.292	218.080	49.854	168.226	201.000	2.744 -
1996	35.214	166	35.380	18.758	54.847	8.032	81.637	7.386	142.056	149.442	3.866	234.945	54.172	180.773	216.153	4.611 -
1997	40.355	294	40.649	19.680	58.616	8.073	86.369	7.395	152.029	159.424	4.553	250.346	53.144	197.202	237.851	6.887 -
1998	42.710	316	43.026	19.244	58.614	6.652	84.510	7.390	168.495	175.885	5.330	265.725	54.721	211.004	254.030	9.121 -
1999	58.884	207	59.091	13.405	54.917	7.711	76.033	7.192	185.905	193.097	5.721	274.851	58.611	216.240	275.331	5.345 -
2000	52.651	2.034	54.685	16.033	61.729	8.172	85.934	7.471	200.553	208.024	6.208	300.166	58.534	241.632	296.317	3.533 -
2001	99.264	2.685	101.949	3.117 -	73.161	8.285	78.329	8.304	208.647	216.951	6.576	301.856	60.875	240.981	342.930	8.943 -
2002	104.490	6.290	110.780	4.584 -	76.923	8.358	80.697	9.747	216.474	226.221	7.312	314.230	60.011	254.219	364.999	9.487 -
2003	122.083	5.110	127.193	7.185 -	77.123	8.599	78.537	11.477	234.531	246.008	8.196	332.741	58.506	274.235	401.428	15.088 -
2004	135.401	9.040	144.441	7.977 -	72.033	8.609	72.665	11.302	251.441	262.743	9.349	344.757	57.114	287.643	432.084	15.654 -
2005	150.227	15.672	165.899	7.228 -	75.391	9.312	77.475	7.697	284.333	292.029	10.572	380.076	57.801	322.275	488.174	13.356 -
2006	173.980	16.788	190.768	8.860 -	77.259	9.188	77.587	7.516	332.081	339.597	11.702	428.886	50.007	378.879	569.647	14.191 -

(1) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية، المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(2) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير، وبالتالي لايمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض مقدمة للاقتصاد.

(3) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى لأصوله.

المصدر : بنك المغرب

XIII-1- حركات الأموال بشبابيك بنك المغرب

(بملايين الدراهم)

	2004		2005		2006	
	الدفعات	السحوبات	الدفعات	السحوبات	الدفعات	السحوبات
يناير	5.182	10.011	5.692	8.899	7.874	10.780
فبراير	7.550	4.179	7.151	5.670	7.645	6.488
مارس	7.246	6.279	7.444	6.873	5.317	8.710
ابريل	6.612	7.124	6.558	7.009	7.265	8.095
ماي	6.507	5.793	7.056	7.204	8.288	8.578
يونيو	6.025	6.736	6.357	7.006	7.137	9.163
يوليوز	5.487	9.771	6.104	9.853	6.652	13.592
غشت	7.023	9.112	8.016	10.771	8.921	12.143
شتنبر	8.667	6.037	8.728	6.993	9.697	7.513
أكتوبر	6.778	6.679	6.616	7.771	7.181	8.233
نونبر	6.614	6.665	7.472	7.319	9.024	8.094
دجنبر	7.425	7.763	6.904	8.941	5.610	14.614
المجموع	**81.116**	**86.149**	**84.098**	**94.309**	**90.611**	**116.003**

المصدر : بنك المغرب

XIII-2- عمليات التبادل في غرف المقاصة وعبر النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك

2006	عدد العمليات (بالآلاف)			القيمة الإجمالية (بملايين الدراهم)				النسبة المائوية لعدد القيم المرجعة	
	السندات	الشيكات	المجموع	السندات	الشيكات	التحويلات	المجموع	السندات	الشيكات
يناير	103	1.639	1.742	6.032	41.308	64.657	111.997	17,6	2,0
فبراير	113	1.812	1.925	6.548	46.181	56.608	109.337	17,4	1,2
مارس	118	2.008	2.126	6.715	53.673	60.881	121.269	20,1	1,3
أبريل	95	1.693	1.788	5.245	46.720	54.245	106.219	16,2	1,9
ماي	128	2.102	2.230	7.680	55.718	58.049	121.447	16,5	1,8
يونيو	110	1.907	2.017	6.659	55.273	70.701	132.633	15,8	1,8
يوليوز	108	1.901	2.009	7.007	53.998	62.331	123.318	15,7	1,9
غشت	120	1.754	1.874	7.220	49.826	64.767	121.813	15,9	2,2
شتنبر	103	1.783	1.886	6.265	48.296	51.191	105.752	15,0	2,0
أكتوبر	116	1.743	1.859	7.764	48.247	48.587	104.598	16,3	1,9
نونبر	115	1.943	2.058	7.324	53.425	55.460	116.209	15,7	2,2
دجنبر	116	1.951	2.067	7.291	61.371	68.124	136.786	15,8	2,0
المجموع	**1.345**	**22.236**	**23.581**	**81.750**	**614.036**	**715.592**	**1.411.378**	**16,5**	**1,9**

المصدر : بنك المغرب

XIV-1-المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك (نهاية الشهر)

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري في آخر الشهر	2005	2006											
	المتوسط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط
سلفات البنوك	2.584	2.914	5.180	4.786	5.219	3.669	5.223	4.380	4.572	3.981	4.544	7.044	7.833	4.945
سلفات صندوق الإيداع والتدبير	18	90	140	140	180	180	180	180	0	0	70	110	40	109
سلفات مؤسسات أخرى [1]	1	0	2	0	0	0	3	3	3	0	7	0	0	2
مجموع السلفات	**2.602**	**3.004**	**5.322**	**4.926**	**5.399**	**3.849**	**5.406**	**4.563**	**4.575**	**3.981**	**4.621**	**7.154**	**7.873**	**5.056**
اقتراضات البنوك	2.445	1.496	2.150	1.575	3.277	3.499	4.826	2.283	2.447	3.281	3.081	4.354	5.238	3.126
اقتراضات صندوق الإيداع والتدبير	157	1.508	3.172	3.351	2.122	350	580	2.280	2.128	700	1.540	2.800	2.635	1.931
اقتراضات مؤسسات أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاقتراضات	**2.602**	**3.004**	**5.322**	**4.926**	**5.399**	**3.849**	**5.406**	**4.563**	**4.575**	**3.981**	**4.621**	**7.154**	**7.873**	**5.056**
معدلات الفائدة														
. المتوسط اليومي	2,78	2,36	2,48	2,29	2,49	2,54	2,61	3,32	3,21	2,32	2,30	2,48	2,55	2,58
. نهاية الشهر	2,58	2,68	2,83	2,30	2,77	2,64	2,66	3,25	2,46	2,25	2,35	2,47	2,77	2,62

(1) الصندوق المغربي للصفقات، دار الضمان والصندوق المركزي للضمان.

المصدر : بنك المغرب

XIV-2-الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المـــــــــدة	مجموع 2005	2006												مجموع 2006
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
13 أسبوعا	450,00		50,00		150,00	100,00					100,00	200,00	100,00	700,00
26 أسبوعا	625,60				200,00	100,00					250,00	800,00	550,00	1.900,00
52 أسبوعا	10.844,40		1.400,00	550,00	50,00	850,00	1.500,00							4.350,00
مجموع الأمد القصير (I)	**11.920,00**	**0,00**	**1.450,00**	**550,00**	**400,00**	**1.050,00**	**1.500,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**350,00**	**1.000,00**	**650,00**	**6.950,00**
سنتان	1.400,00			50,00	50,00	700,00	800,00	269,90			100,00	1.066,60		3.036,50
5 سنوات	11.141,20	150,00	2.388,00	819,60		107,60	700,00	150,00			50,00	600,00		4.965,20
مجموع الأمد المتوسط (II)	**12.541,20**	**150,00**	**2.388,00**	**869,60**	**50,00**	**807,60**	**1.500,00**	**419,90**	**0,00**	**0,00**	**150,00**	**1.666,60**	**0,00**	**8.001,70**
10 سنوات	21.762,60	2.980,00	3.588,00	224,90		300,00			600,00		200,00	600,00	1.200,00	9.692,90
15 سنة	23.838,10	5.259,00				300,00						800,00	500,00	6.859,00
20 سنة	9.491,20	3.540,00					200,00					500,00	1.010,00	5.250,00
30 سنة	0,00												2.000,00	2.000,00
مجموع الأمد الطويل (III)	**55.091,90**	**11.779,00**	**3.588,00**	**224,90**	**0,00**	**600,00**	**200,00**	**0,00**	**600,00**	**0,00**	**200,00**	**1.900,00**	**4.710,00**	**23.801,90**
المجموع (I+II+III)	**79.553,10**	**11.929,00**	**7.426,00**	**1.644,50**	**450,00**	**2.457,60**	**3.200,00**	**419,90**	**600,00**	**0,00**	**700,00**	**4.566,60**	**5.360,00**	**38.753,60**

المصدر : بنك المغرب

XIV-3-المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المـــــدة	2005						2006					
	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
13 أسبوعا	0	0	0	0	0	0	300	0	0	100	0	400
26 أسبوعا	300	0	170	0	0	470	1.307	0	0	275	19	1.601
52 أسبوعا	2.243	220	560	4.715	326	8.064	1.257	0	1.450	1.617	26	4.350
مجموع الأمد القصير (I)	**2.543**	**220**	**730**	**4.715**	**326**	**8.534**	**2.864**	**0**	**1.450**	**1.992**	**45**	**6.351**
سنتان	2.412	150	773	1.340	149	4.824	1.150	0	215	1.977	1.094	4.436
5 سنوات	25.102	5.370	27.794	16.427	9.281	83.974	18.854	4.069	24.833	19.433	8.832	76.021
مجموع الأمد المتوسط (II)	**27.514**	**5.520**	**28.567**	**17.767**	**9.430**	**88.798**	**20.004**	**4.069**	**25.048**	**21.410**	**9.926**	**80.457**
10 سنوات	17.882	8.715	23.268	16.563	9.616	76.044	22.199	8.222	21.449	19.674	9.352	80.896
15 سنة	13.271	12.796	19.289	12.949	7.726	66.031	14.523	15.528	19.117	15.446	8.277	72.891
20 سنة	1.270	228	5.977	4.532	104	12.111	2.418	289	5.658	8.583	413	17.361
30 سنة	0	0	0	0	0	0	555	114	94	1.213	24	2.000
مجموع الأمد الطويل (III)	**32.423**	**21.739**	**48.534**	**34.044**	**17.446**	**154.186**	**39.695**	**24.153**	**46.318**	**44.916**	**18.066**	**173.148**
المجموع (I+II+III)	**62.480**	**27.479**	**77.831**	**56.526**	**27.202**	**251.518**	**62.563**	**28.222**	**72.816**	**68.318**	**28.037**	**259.956**

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

المصدر : بنك المغرب

XIV-4- معدلات الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة بالمزايدة

المـــــــــدة	مجموع 2005	2006												مجموع 2006
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
13 أسبوعا	%2,48		%2,65		%2,64	%2,60					%2,59	%2,48	%2,48	%2,56
26 أسبوعا	%2,61				%2,80	%2,75					% 2,70	%2,59	%2,57	%2,63
52 أسبوعا	%2,89		%3,03	%3,09	%3,10	%3,01	%2,89							%2,99
سنتان	%3,22			%3,29	%3,28	%3,25	%3,20	%3,16			%3,05	%2,93		%3,11
5 سنوات	%3,97	%3,94	%3,90	%3,88		%3,78	%3,71	%3,56			%3,34	%3,12		%3,76
10 سنوات	%4,78	%4,65	%4,47	%4,40		%4,26			%4,11		%3,66	%3,50	%3,40	%4,29
15 سنة	%5,34	%5,20				%4,71						%3,79	%3,65	%4,90
20 سنة	%5,99	%5,76					%4,95					%4,02	%3,80	%5,19
30 سنة													%3,98	%3,98

المصدر : بنك المغرب

XIV-5-المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل (حسب فئات المكتتبين)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2005					2006				
	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
شهادات الإيداع	319	296	541	326	1.482	856	296	3.110	430	4.692
سندات شركات التمويل	2.794	473	1.054	701	5.021	2.913	320	992	492	4.717
أوراق الخزينة	1.433	4	1.476	65	2.978	410	0	496	0	906
المجمـــوع	**4.546**	**773**	**3.071**	**1.092**	**9.481**	**4.179**	**616**	**4.598**	**922**	**10.315**

المصدر : بنك المغرب

XIV-6-المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم

(بملايين الدراهم)

الشهر		مبلغ المعاملات	الرسملة	المقياس (*)
1999	دجنبر	12.038,7	138.051	777,08
2000	دجنبر	6.832,5	114.881	658,43
2001	دجنبر	5.009,7	104.740	609,74
2002	دجنبر	9.545,6	87.175	2.980,44
2003	دجنبر	11.388,8	115.507	3.943,51
2004	دجنبر	30.004,4	206.517	4.521,98
2005	يناير	1.434,1	207.591	4.562,27
	فبراير	4.855,6	203.305	4.446,24
	مارس	1.775,9	200.631	4.385,68
	ابريل	56.064,3	205.023	4.474,70
	ماي	4.095,2	211.727	4.686,97
	يونيو	2.136,4	211.049	4.669,70
	يوليوز	10.989,3	223.691	4.902,46
	غشت	5.683,4	231.976	5.099,02
	شتنبر	3.750,3	234.833	5.111,39
	اكتوبر	5.357,9	241.132	5.278,51
	نونبر	4.333,4	253.535	5.560,16
	دجنبر	48.041,3	252.326	5.539,13
2006	يناير	6.777,4	298.219	6.654,00
	فبراير	15.132,1	325.394	6.960,48
	مارس	12.712,8	340.242	7.348,30
	ابريل	5.609,0	370.304	8.074,94
	ماي	18.566,0	324.629	7.146,17
	يونيو	10.684,1	325.193	7.173,71
	يوليوز	15.525,7	325.601	7.058,98
	غشت	5.959,7	365.428	7.872,15
	شتنبر	10.277,4	373.100	8.069,89
	أكتوبر	8.674,6	384.211	8.431,06
	نونبر	19.974,8	400.501	9.122,34
	دجنبر	36.528,1	417.092	9.479,45

(*) ابتداء من يناير 2002، حل مقياس "MASI" الذي يشمل كل الأسهم المسعرة ويتخذ كأساس 31 دجنبر 1991 محل المؤشرالعام لبورصة القيم.

المصدر : بورصة القيم بالدارالبيضاء.

XV-1-توظيفات العناصر الاقتصادية غير المالية حسب نوعية الأدوات المالية

(بملايين الدراهم)

	المبلغ الجاري عند نهاية السنة			التغيرات	
	2004	*2005	2006	2005	2006
أ. الموجودات السائلة	**282.504**	**324.312**	**375.284**	**+41.808**	**+50.972**
– أوراق وقطع نقدية	79.715	89.364	108.531	+9.649	+19.167
– ودائع تحت الطلب	202.789	234.948	266.753	+32.159	+31.805
. لدى النظام المصرفي	184.795	215.124	250.355	+30.329	+35.231
. الخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية	8.609	9.312	9.188	+703	- 124
. ودائع أخرى تحت الطلب [1]	9.385	10.512	7.210	+1.127	- 3.302
ب. توظيفات لأجل قصير	**143.405**	**158.049**	**181.368**	**+14.644**	**+23.319**
– حسابات على دفاتر	52.918	59.147	65.077	+6.229	+5.930
. النظام المصرفي	43.569	48.575	53.375	+5.006	+4.800
. صندوق التوفير الوطني	9.349	10.572	11.702	+1.223	+1.130
– ودائع لأجل	87.491	97.951	115.502	+10.460	+17.551
. حسابات وسندات لأجل ثابت لدى النظام المصرفي	87.491	97.870	115.499	+10.379	+17.629
. سندات الدين القابلة للتداول قصيرة الأجل	0	81	3	+81	- 78
– أذينات الخزينة لأجل قصير	2.996	951	789	-2.045	- 162
. أذينات لأجل ستة أشهر لدى العموم	1.398	943	785	-455	- 158
. مزايدات	1.598	8	4	-1.590	- 4
ج. توظيفات لأجل متوسط	**1.816**	**3.075**	**2.565**	**+1.259**	**- 510**
– أذينات الخزينة لاجل متوسط	1.012	2.084	1.646	+1.072	- 438
. مزايدات	753	1.833	1.402	+1.080	- 431
. سندات أخرى لأجل متوسط	259	251	244	-8	- 7
– سندات الدين القابلة للتداول متوسطة الأجل	804	991	919	+187	- 72
د. سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	**35.995**	**35.503**	**53.483**	**-492**	**+17.980**
– مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	11.478	9.369	11.686	-2.109	+2.317
– مؤسسات التوظيف الجماعي في السندات	22.110	23.065	35.942	+955	+12.877
– مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	1.216	1.386	2.348	+170	+962
– مؤسسات التوظيف الجماعي في قيم متنوعة	1.191	1.683	3.507	+491	+1.824
ه. ادخار مؤسسي	**127.503**	**141.464**	**153.608**	**+13.961**	**+12.144**
– صناديق مؤسسات التقاعد والاحتياط[**]	67.782	78.183	83.600	+10.401	+5.417
منها : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، والنظام الجماعي لمنح التقاعد	(34.698)	(39.566)	(42.811)	(+4.868)	(+3.245)
– الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	(15.725)	(16.726)	(17.381)	(+1.001)	(+655)
– الاحتياطيات التقنية لشركات التأمين	59.721	63.281	70.008	+3.560	+6.727
مجموع جزئي	**591.223**	**662.403**	**766.308**	**+71.180**	**+103.905**
و. أسهم الشركات [2]				**+36.443**	**+13.785**
– الإصدارات الجديدة				+36.443	+13.785
– أسهم المقاولات العمومية التي تم تحويلها للقطاع الخاص				-	-
المجموع				**+107.623**	**+107.690**
ز. تعديل للمطابقة [3]				**+791**	**-8.962**
مجموع تدفقات التوظيفات الصافية				**+108.414**	**+108.728**

(1) يتعلق الأمر أساسا بالودائع تحت الطلب غير المؤسسية لدى صندوق الإيداع والتدبير.
(2) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي هي بحوزة العناصر الاقتصادية غير المالية، لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا الاكتتابات الجديدة في سندات الشركات، سواء في السوق الأولية أو في إطار عمليات الخوصصة.
(3) يمكن هذا الركن من احتساب التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي، وذلك من خلال استبعاد العمليات المتعلقة بالأسهم في السوق الثانوية.
(*) أرقام مصححة
(**) أرقام مقدرة
المصدر : بنك المغرب

XV-2- توظيفات العناصرالاقتصادية غير المالية حسب نوعية المصدر

(بملايين الدراهم)

شبكات التجميع	المبلغ الجاري عند نهاية السنة			التغيرات	
	2004	2005*	2006	2005	2006
– النظام المصرفي	315.940	361.940	419.659	46.000+	57.719+
– شركات التمويل	719	701	492	18-	209-
– شبكة الخزينة العمومية والبريد	21.966	22.919	23.325	953+	406+
– صندوق الإيداع والتدبير والمصالح المسيرة[1]	44.083	50.078	50.021	5.995+	57-
مؤسسات التأمين والاحتياط*	92.805	101.898	110.797	9.093+	8.899+
منها : – شركات التأمين	(59.721)	(63.281)	(70.008)	(3.560+)	(6.727+)
– الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	(15.725)	(16.726)	(17.381)	(1.001+)	(655+)
– مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	35.995	35.503	53.483	492-	17.980+
مجموع التوظيفات لدى الوسطاء الماليين	511.508	573.039	657.777	61.531+	84.738+
السوق الأولية للأدوات المالية الخاصة [2]				36.443+	13.785+
تعديل للمطابقة [3]				791+	8.962-
مجموع الأموال المعبئة				98.765+	89.561+
أوراق وقطع نقدية	79.715	89.364	108.564	9.649+	19.167+
المجمـــــوع				108.414+	108.728+

(1) صندوق الإيداع والتدبير، النظام الجماعي لمنح التقاعد، والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.
(2) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي هي بحوزة العناصر الاقتصادية غير المالية، لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا الاكتتابات الجديدة في سندات الشركات، سواء في السوق الأولية أو في إطار عمليات الخوصصة.
(3) يمكن هذا الركن من احتساب التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي، وذلك من خلال استبعاد العمليات المتعلقة بالأسهم في السوق الثانوية.
(*) أرقام مصححة.
المصدر : بنك المغرب

XV-3-استعمال الأصول المالية للعناصر الاقتصادية غير المالية

(بملايين الدراهم)

	المبلغ الجاري عند نهاية السنة			التغيرات	
	2004	*2005	2006	2005	2006
I. التمويل الداخلي للاقتصاد					
أ. تمويل الخزينة العمومية	**-**	**-**	**-**	**+28.490**	**+4.917**
– من لدن الوسطاء الماليين	**-**	**-**	**-**	**+28.760**	**+5.641**
. تسبيقات بنك المغرب	7.977-	7.228-	8.860-	+749	1.632-
. ودائع لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية	263	301	119	+38	182-
. محفظة السندات العمومية للبنوك	71.770	75.090	77.140	+3.320	+2.050
. محفظة السندات العمومية لمؤسسات التوظيف الجماعي	44.946	49.898	59.515	+4.952	+9.617
.محفظة السندات العمومية للمستثمرين المؤسسيين	96.020	105.268	100.624	+9.248	4.644-
.محفظة السندات العمومية لدى باقي الوسطاء الماليين	2.244	12.697	13.129	+10.453	+432
. أسهم المقاولات العمومية التي تم تحويلها للقطاع الخاص[1]	-	-	-	-	-
– من لدن المقاولات والخواص	-	-	-	**-270**	**-724**
. ودائع لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية	8.609	9.312	9.188	+703	124-
. أذينات لمدة 6 أشهر	1.398	943	785	-455	158-
. مزايدات	2.351	1.841	1.406	-510	435-
. أذينات الخزينة الأخرى[2]	259	251	244	-8	7-
ب. تمويل الجماعات المحلية	**5.421**	**5.426**	**5.792**	**+5**	**+366**
– من لدن صندوق التجهيز الجماعي	5.421	5.426	5.792	+5	+366
ج. تمويل المقاولات والخواص	**-**	**-**	**-**	**+66.596**	**+81.608**
– من لدن الوسطاء الماليين	**279.674**	**309.762**	**357.484**	**+30.088**	**+47.722**
. القروض	273.674	304.312	352.546	+30.638	+48.234
. محفظة السندات	6.000	5.450	4.938	-550	512-
– بواسطة سوق الأوراق المالية	**-**	**-**	**-**	**+36.508**	**+33.886**
. أوراق الخزينة	-	65	-	+65	65-
. أسهم الشركات[3]	-	-	-	+36.443	+33.951
إجمالي التمويل الداخلي للاقتصاد	**-**	**-**	**-**	**+95.091**	**+86.891**
منه : – الوساطة المالية	-	-	-	+58.853	+53.729
– التمويل المباشر	-	-	-	+36.238	+33.162
II. الموجودات الصافية من العملات الأجنبية	**144.441**	**165.899**	**190.768**	**+21.458**	**+24.869**
III. استخدامات صافية أخرى [4]				**-8.135**	**-3.032**
مجموع الاستخدامات (I+II+III)				**+108.414**	**+108.728**

(1) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالمعاملات في السوق الثانوية، فإنه لاتؤخذ هنا بعين الاعتبار إلا الاكتتابات الأولية.
(2) سندات التجهيز واكتتابات برسم استخدام حساب رأس المال.
(3) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي هي بحوزة العناصر الاقتصادية غير المالية، لا تؤخذ بعين الاعتبار الا الإصدارات الجديدة للشركات.
(4) الفارق ما بين مجموع توظيفات العناصر الاقتصادية غير المالية (الملحق XVI-1) ومجموع الاستخدامات (I+II).
(*) أرقام مصححة.
المصدر : بنك المغرب

الفهـــرس

بنك المغرب

بنك المغرب

الفـهـرس

- المقدمة	3
الجزء 1 : الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية	11
- المحيط الدولي	14
- الإنتاج الوطني	23
. القطاع الأولي	24
. القطاع الثانوي	27
. القطاع الثالثي	32
- التشغيل	37
- الطلب	40
- الأسعار	43
- العلاقات التجارية والمالية مع الخارج	50
- المالية العمومية	66
- تطور النقـــد	76
. السياسة النقدية	76
. تطور مجمعات النقد والتوظيفات السائلة	86
- تمويل الاقتصاد	100
. الائتمـــان	100
. سوق الرساميل	111
. الادخار المالي	118
الجزء 2 : أنشطة البنك	126
- الحكامة	128
- الشفافية والتواصل والقرب	133
- السياسة النقدية	136
- تدبير احتياطيات الصرف	137
- إدارة أنظمة ووسائل الأداء	139
- الإشراف البنكي	143
- التعاون الدولي	145
- تدبير الموارد	148
- متحف النقود	153
الجزء 3 : البيانات المالية لبنك المغرب	156
- البيانات المالية في 31 دجنبر 2006	158
- تحليل البيانات المالية	166
- تقرير مراقب الحسابات	182
- مصادقة مجلس البنك	188

فـهـرس الإطارات

إطار 1 : تطور أسعار المواد النفطية	32
إطار 2 :الإجراءات المواكبة للقطاع السياحي	34
إطار 3 :اتفاقية "السماء المفتوحة"	35
إطار 4 : خطة العمل "مبادرات التشغيل"	39
إطار 5 :أبرز المعطيات في نظام المحاسبة الوطنية الجديد	42
إطار 6 :التوزيع الجغرافي للصادرات وحصص المغرب المطلقة	53
إطار 7 :تسعير الدرهم	61
إطار 8 :التدابير المتعلقة بالضريبة علي القيمة المضافة	67
إطار 9 :كتاب الوعاء والتحصيل	68
إطار 10 :المقتضيات المنظمة للمساعدات المالية المقدمة من بنك المغرب للدولة	74
إطار 11 :الوضعية الأساسية للسيولة والرصيد الصافي لخزائن البنوك	83
إطار 12 :استقصاء حول القروض للعقار	103
إطار 13 :استقصاء حول القروض للاستهلاك	108
إطار 14: إصدارات بنك المغرب	135

الملحقات الإحصائية

– المؤشـرات الاقتصاديـة الرئيسيـة	I-1
– الحسابات القومية	I-1 مكرر إلى I-6
– الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي والصيد البحري	II-1 إلى II-14
– الإنتاج المعدني	III-1 و III-2
– إنتاج واستهلاك الطاقة	III-3 إلى III-7
– مقاييس الإنتاج الصناعي	IV-1
– دخول السياح	V-1
– مقاييس الأسعار	VI-1 و VI-2
– مؤشرات التشغيل والبطالة	VI-3 و VI-4
– التجارة الخارجية	VII-1 إلى VII-4
– ميزان الأداءات	VIII-2 و VIII-1
– أسعار الصرف	IX-2 و IX-1
– المالية العمومية	X-1 إلى X-3
– السيولة البنكية وسعر الفائدة	XI-1 إلى XI-12
– مجمعات النقد والتوظيفات السائلة	XII-1 إلى XII-8
– مقابلات المجمع م3.	XII-9 إلى XII-15
– حركات الأموال بشبابيك بنك المغرب والمبادلات بغرف المقاصة	XIII-1 و XIII-2
– سوق الرساميل	XIV-1 إلى XIV-6
- التوظيفات المالية واستخداماتها	XV-1 إلى XV-3

فهرس الرسوم البيانية

- تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي حسب القطاعات
- التطور السنوي لعدد السكان النشيطين المشتغلين والعاطلين
- التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي (٪)
- نسبة تطور التضخم (من سنة لأخرى)
- أسعار التحويل (نهاية الشهر)
- مؤشرات السيولة البنكية
- تطور عوامل السيولة سنة 2006
- سعر الفائدة ما بين البنوك وأسعار تدخلات بنك المغرب
- التطور الشهري للمجمع م3
- سرعة تداول المجمع م3
- تركيبب أسعار الفائدة حسب آجال الاستخقاق

الإيداع القانوني : 2007/1690
ر د مك 8-43-873-9981
ر د مد 1114-4106